وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة08 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : تمويل التنمية

أثر سياسة الإنفاق العام على النموالإقتصادي في الجزائر
- دراسة قياسية للفترة 2001_2010 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص تمويل التنمية

من إعداد الطالبين :

- بوعلي عبد الجليل
- بركات خليل

إشراف الأستاذة :

- خلف الله فهيمة

السنة الجامعية : 2012/2011

قال الله تعالى

وما توفيقي إلا بالله

عليه توكلت وإليه أنيب

سورة هود الآية 88

شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها

في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير،باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل

أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس

رسالة في الحياة ...

إلى

الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

أيضا

إلى الأستاذة الفاضلة **" هجيرة حلاسي "** التي لم تبخل علينا بالوقت ولا الجهد

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم

تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر

الأستاذة:

"سليمة طبايبية"

الذي نقول لها بشراك قول **رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق

الإهـــداء

إلى والدي العزيزين...

روح أبي الطاهرة وهو في عالم الآخرة إلى ما شاء الله الذي كان يدعو لي بالنجاح في الصغر قبل الكبر، لكنه لم يحضر لهذه اللحظة التي أهديها إلى ذكراه .

إليك أمي العزيزة من قدمت لي الكثير وضحيت دون أن تنتظري مني شيئا .

إلى أهلي وإخواني وأقاربي وأساتذتي وجميع أصدقائي في جميع المراحل وكل زملائي وزميلاتي، وأبناء وطني، أرجو أن أشرفهم جميعا وأن لا أخيب ظنهم ما حييت.

في انتظار عطاءات أخرى لاحقة إن شاء الله.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

وإلى كل من بذل معي جهد ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

الطالب: خليل بركات

قال تعالى : {قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون } صدق الله العظيم .
أهدي هذا العمل :

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق ، وشملني بالعطف والحنان ، وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان ، وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان
أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره
= * = * = * = *
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ، ريحانة حياتي ، وبهجتها التي غمرتني بعطفها وحنانها ، وأنارت لي درب حياتي ، وكلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها وكانت لي عونا ، الصدر الحنون ، والقلب العطوف
أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها
= * = * = * = *
إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري ، إلى الذين كانوا لي سندا ، إخوتي وأخواتي
إلى كل الأهل والأقارب
إلى كل الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار التعليمية
إلى كل الأصدقاء والأحباب خاصة
إلى كل طلبة تمويل التنمية
إلى كل من ذكرهم قلبي و عجز عن ذكرهم قلمي . إلى كل مجاهد في سبيل العلم , إلى كل من يسر طريقا إلى العلم.
= * = * = * = *
إلى كل من وقف معي في اللحظات الصعاب ، وساعدني ولو بكلمة رفعت من معنوياتي

عبد الجليل

فهـرس المحتويات- V

I.....
فهـرس الجـداول والأشكال ..... I-I

المقدمـــة العامة..... أ-د

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

مدخل الفصل:..... 2
المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام..... 3
المطلب الأول: الإنفاق العام في ظل تيارات الفكر الاقتصادي 3
الفرع الأول: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية الفردية 3
الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية التدخلية..... 5
الفرع الثالث: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية الجماعية..... 6
الفرع الرابع: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية العصرية 7
المطلب الثاني: ماهية الإنفاق العام 8
الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام 8
الفرع الثاني: خصائص الإنفاق العام..... 9
الفرع الثالث: وظائف الإنفاق العام 13
المبحث الثاني: الإنفاق العام: تقسيماته، الضوابط و المحددات 19
المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق العام..... 19
الفرع الأول: الإنفاق العام حسب معيار التكرار و الدورية..... 19
الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب المعيار الوظيفي 20
الفرع الثالث: الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي..... 21
المطلب الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام..... 22
الفرع الأول: الإنفاق العام حسب معيار تكرارها الدوري..... 22
الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب المعيار الوظيفي 26
المبحث الثالث: نظريات ومحددات سعر الصرف..... 28
المطلب الأول: النظريات المحددة سعر الصرف..... 29
الفرع الأول: الإنفاق العام حسب معيار تكرارها الدوري..... 29
الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب المعيار الوظيفي 30
المطلب الثاني: النماذج المختلطة..... 34
الفرع الأول: الإنفاق العام حسب معيار تكرارها الدوري..... 34
الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب المعيار الوظيفي 36
الفرع الثالث: الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي..... 37
خـلاصة الفصـل 39

الفصل الثاني: النمو الإقتصادي و نظرياته

مدخل الفصل :..... 41

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي 42
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية 42
الفرع الأول: تعريف النمو وخصائصه 42
الفرع الثاني: تعريف التنمية وخصائصها 43
الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية 43
المطلب الثاني:عناصر النمو الاقتصادي وطرق قياسه 44
الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي 44
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي 45
الفرع الثالث: أهمية تحليل النمو الاقتصادي 45
المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي 46
الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن 46
الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن 47
المبحث الثاني: نظريات النمو قبل سولو (Solow) 47
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية 47
الفرع الأول: مفهوم سميث 47
الفرع الثاني: مفهوم "دافيد ريكاردو 48
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية 48
المطلب الثاني: نموذج هارود- دومار 49
الفرع الأول: تحليل النموذج 49
الفرع الثاني: تحليل هارود 49
الفرع الثالث: تقييم النموذج 51
المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو 52
المطلب الأول: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي 52
الفرع الأول: دور الابتكارات التكنولوجية 52
الفرع الثاني: التدمير الخلاق 52
الفرع الثالث: تقييم نظرية شومبتير 53
المطلب الثاني: نموذج سولو 54
الفرع الأول: عرض النموذج 54
الفرع الثاني: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال 55
الفرع الثالث: نتائج نموذج سولو 56
المطلب الثالث: نموذج رامسي (RAMSEY) 57
الفرع الأول: النمو ألأمثلي 57
الفرع الثاني: عرض النموذج 57
الفرع الثالث: القاعدة الذهبية 58
المطلب الرابع: نموذج فون نيومان (John Von Neumann) 59
الفرع الأول: عرض النموذج 59

الفرع الثاني: نتائج النموذج.....60
المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.....60
المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.....60
الفرع الأول: نموذج AK.....60
الفرع الثاني: نموذج ذو أثر الخبرة و إنتشار المعرفة.....61
الفرع الثالث: دور الدولة في النمو الاقتصادي.....63
المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين.....64
الفرع الأول: إختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم.....64
الفرع الثاني: نموذج وزاوي- لوكاس(1988) Uzawa- Lucas).....65
المطلب الثالث: التقدم التقني و النمو الداخلي.....66
الفرع الأول: توسيع أنواع السلع المنتجة.....66
الفرع الثاني: تحسين نوعية المنتجات.....67
خلاصة الفصل.....68

الفصل الثالث: برامج الإنفاق العام و أثرها على النمو الإقتصادي

.....70
المبحث الأول: نظرة تحليلية للاقتصاد الجزائري 1995-2000.....71
المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.....71
الفرع الأول: النمو الاقتصادي.....71
الفرع الثاني: البطالة.....77
الفرع الثالث: التضخم و معدلات الفائدة.....79
الفرع الرابع: توازن الميزانية العامة.....80
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.....81
الفرع الأول: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.....81
الفرع الثاني: سعر الصرف.....82
الفرع الثالث: إحتياطي الصرف و الدين الخارجي.....83
المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009.....84
المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....84
الفرع الأول: أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.....84
الفرع الثاني: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.....85
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....93
الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.....93
الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.....94
المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001-2009
.....99

المطلب الأول: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2009 99
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو عل النمو الاقتصادي 2005-2009 109
المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009 116
المبحث الرابع: التحليل القياسي لأثر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي 119
المطلب الأول: نموذج القياس الاقتصادي 119
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الكشف عنها 120
الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية الغير مستقرة 120
الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية لصفة استقرار لسلاسل الزمنية 120
الفرع الثالث: اختبارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية 121
المطلب الثالث: التكامل المشترك 125
الفرع الأول: عموميات عن التكامل المشترك 126
الفرع الثاني: مفهوم التكامل المشترك بين k متغيرة 126
الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك 127
المطلب الرابع: : تقدير النموذج الخطي البسيط لمعدل النمو بدلالة الإنفاق العام. 128
الفرع الأول: : دراسة استقرارية السلاسل 128
الفرع الثاني: اختبار غرينجر للسببية 130
خلاصة الفصل 131
الخاتمة العامة 133
قائمة المراجع 138
الملخص بالعربية
الملخص بالفرنسية
الملخص بالانجليزية

قائمة الجداول والأشكال

I. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الثالث	
1	تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاعات المحروقات وفي قطاع المحروقات 1995-2000.	73
2	معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000.	74
3	تطور مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات الصناعية 1994 – 1998.	76
4	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000.	78
5	الإيرادات و الإنفاق العام، توازن الميزانية و سعر النفط الجزائري 1995-2000.	81
6	الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000.	82
7	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000.	83
8	إحتياطي الصرف والدين الخارجي 1995-2000.	83
9	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	85
10	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	86
11	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.	88
12	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل الكبرى و الهياكل القاعدية.	89
13	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية.	90
14	مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية.	90
15	الجدول رقم 15: مجالات برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية.	91
16	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.	91
17	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009.	94
18	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	95
19	توزيع المخصص المالي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.	96

20	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية.	97
21	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.	100
22	معدلات النمو القطاعية 2001-2004.	101
23	مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2001- 2004	103
24	تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2001-2004.	104
25	تطور الاستثمار العام و الخاص، الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2001-2004.	105
26	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001 -2004	107
27	تطور حجم واردات الجزائر 2001-2004.	108
28	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.	110
29	الجدول رقم 29: معدلات النمو القطاعية 2005-2009.	111
30	مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2005-2008.	112
31	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2008	113
32	تطور حجم الاستثمار، الادخار الوطني، معدلات الفائدة والتضخم 2005-2008	114
33	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2008.	115
34	تطور حجم الواردات في الجزائر 2005-2008.	116
35	نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعةADF.	129
36	إختبار غرينجر للسببية.	130

II. قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول	
1	**وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.**	25
2	**حركة الدورة الاقتصادية.**	27
	الفصل الثالث	
3	**نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995-2000**	72
4	**الاستثمار الخاص و العام في الجزائر 1995-**2000	72
5	**تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و في قطاع المحروقات 1995-2000**	73
6	**إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 1995-2000**	74
7	**معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000**	75
8	**تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1995-2000.**	77
9	**نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000.**	78
10	**تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000**	79
11	**تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995-2000.**	81
12	**الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000.**	82
13	**التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.**	87
14	**تطور معدلا ت النمو الاقتصادي الحقيقي** 2001-2004	100
15	**تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009**	110
16	**أنواع نماذج القياس الاقتصادي**	119

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع وذلك لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي،إذ لم يعد الجدل قائما حول مدى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها.

وتعتبر سياسة الإنفاق العام أحد أهم أوجه السياسة المالية المتبعة، والتي يُستهدف من خلال تطبيقها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية من خلال إبراز دور النفقات العامة في دعم الانتعاش الاقتصادي نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين والذي يساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية، الذي يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق العام في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميته سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي،إذ ركز الفكر المالي على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

إذ يعتبر هذا الأخير هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم انه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يعتبر مؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، حيث انه ومن خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك بالضرورة يتظمن استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج

- ✓ **إشكالية الدراسة:**

لقد تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام ممثلة في البرامج التنموية الضخمة التي تم إقرارها منذ مطلع الألفية الثالثة، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، والمخطط الخماسي (2010-2014) والهدف الرئيسي من ذلك تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ضل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

وتبعا لما تم طرحه تبرز لنا معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2010)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالإنفاق العام ؟ ماهي أهم تقسيماته؟ وفيما تتمثل أهم آثاره؟

_ ماذا نعني بالنمو الاقتصادي وماهي أهم النظريات المفسرة له؟

_ ما مدى التأثير الذي ولده كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وبعد الاطلاع الأولي على جوانب الموضوع نقترح مجموعة فرضيات تمثل تفسيرات مقترحة تبرهنها مختلف فصول البحث:

- ❖ التوسع في الإنفاق العام مرهون بمدى تدخل الدولة في الاقتصاد .
- ❖ يعبر النمو الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد.
- ❖ العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي.

✓ **أهداف الدراسة :**

وتتجلى أهداف الدراسة في:

- ❖ التأكيد على أهمية دور الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي .
- ❖ إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية السائدة .
- ❖ إبراز مدى تأثير كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ **أهمية الدراسة:**

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي ، أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي في الفترة (2001-2010).

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

وتأتي مبررات اختيار هذا الموضوع في كون:

- صدور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو بعد فترة عانت فيها الجزائر أزمة على الصعيد السياسي والاقتصادي ، وكذا خلال مرحلة تحول السياسة الاقتصادية في الجزائر وذلك بعد تطبيقها لبرامج صندوق النقد الدولي.

- انتهاج الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق العام ترتكز بالأساس على زيادة الإنفاق العام ابتداء من سنة 2001.

✓ **منهجية الدراسة:**

من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية اخترنا:

في القسم النظري: المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بشرح مفهوم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إلى جانب استخدام المنهج التاريخي وذلك في عرض الإطار الفكري و العلمي للمتغيرين السابق ذكرهما، ثم اعتماد المنهج الإحصائي التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الاحصاءيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها

في القسم التطبيقي: اعتمدنا فيه على المنهج التجريبي من خلال دراسة اقتصادية قياسية لتبيان العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بهدف إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري.

✓ **فترة الدراسة :**

تزامنت فترة دراستنا إلى حد المعلومات الإحصائية المتوفرة لنا، و التي شملت الفترة 2001 إلى 2010 إذ تعبر هذه الفترة عن معطيات سنوية.

أما فيما يخص اختيارنا لهذه الفترة فإنها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي عرفتها البلاد والتي شكلت حقبة مهمة للدراسة.

✓ **صعوبات الدراسة:**

وقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق، بالخصوص ما تعلق منها بالجانب التطبيقي والتي حالت دون التطرق السليم للموضوع بشكل متوافق بين الجانب النظري و التطبيقي ،حيث انه وزيادة على نقص المعلومات والدراسات والمقالات المتعلقة بهذا لموضوع من ناحية الجزائر ، هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات من ناحية تقييم أثر برامج الإنفاق العام المطبقة بحكم أن ذلك يعتبر أمرا ضروريا لتقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد، إضافة إلى تضارب الإحصائيات بين مختلف المؤسسات الرسمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ....الخ.

✓ **تقسيم الدراسة:**

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على خطة مكونة من ثلاث فصول، كل فصل تسبقه مقدمة وخاتمة و ذلك كما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان " الإطار النظري للإنفاق العام "، حيث تناولنا في مبحثه الأول تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي موازاة مع تطور الدولة في النشاط الاقتصادي ، كما أبرزنا في المبحث الثاني تقسيمات الإنفاق العام ، ضوابطه ومحدداته ، ليتم في المبحث الثالث دراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام وآثاره .

الفصل الثاني: بعنوان "النمو الاقتصادي ونظرياته" ، حيث نتطرق في هذا الفصل إلى النمو الاقتصادي المتمثل في كل من مفهوم هذا النمو وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية الاقتصادية وكيفية قياسها مع إعطاء مختلف العوامل التقليدية والحديثة لتفسير النمو الاقتصادي ومحدداته وهذا بالاستناد إلى مختلف التطورات التي مر بها الفكر الاقتصادي لتفسير هذه الظاهرة .

الفصل الثالث: تم من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان برامج الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2010) على إبراز الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة
(1995-2000) وهذا في المبحث الأول، لنتطرق في المبحث الثاني إلى أهم ما جاء به كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين (2005-2009)، وفي المبحث الثالث أبرزنا أثر كلا من المخططين على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة والمتمثلة في الاستهلاك و الاستثمار بشقيها العام والخاص وكذا حجم العمالة والواردات ومن ثم على النمو الاقتصادي المحقق ، لنقوم في المبحث الرابع بالقيام بقراءة تحليلية لدراسة قياسية حول إمكانية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وأيهما المتغير التابع والمتغير المستقل حسب البرنامج القياسي المستخدم .

مدخـــل الفصل:

تمثل دراسة الإنفاق العام جانبا مهما في الدراسات المالية اذ تطور البحث فيه مع تطور الفكر المالي وترجع أهمية الإنفاق العام إلى كونه الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات.

و مع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطور الإنفاق العام بصفة دائمة ومستمرة، من حيث المفهوم، وتحديد الأنواع والقواعد التي تحكمه.

وعليه سيتم في هذا الفصل تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالإنفاق العام من خلال التطرق إلى تطورها التاريخي تماشيا وأشكال الدولة في الفكر الاقتصادي وذلك في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فنبرز فيه أهم تقسيمات الإنفاق العام والضوابط التي تحكمه، وفي المبحث الثالث يتم توضيح ظاهرة تزايد الإنفاق العام وكذا الآثار المترتبة عنه.

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام.

اختلف مفهوم الإنفاق العام من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حجم هذه النفقات وذلك لاختلاف مفهومه من فكر اقتصادي لآخر، وعليه فإننا نلاحظ كنتيجة لذلك أن الجدل مازال مستمرا حول مفهوم و خصائص ودور الإنفاق العام.

المطلب الأول: الإنفاق العام في ظل تيارات الفكر الاقتصادي.

يرتبط تطور الإنفاق العام بتطور دور الدولة في الاقتصاد، كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة للدولة والمحددة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يبرز تطور الإنفاق العام مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولا إلى وقتنا الحاضر كما يلي:

الفرع الأول: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية الفردية.

هيمنت خلال هذه الفترة من القرن التاسع عشر(19) فلسفة الفكر الكلاسيكي التي تبنت في مجال المالية العامة مبدأ الحرص على تحديد النفقات و الاقتصاد فيها، للوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة و لضمان كل هذا رأى الكلاسيك في تحييد أداء الدولة الاقتصادي الوسيلة المثلى لذلك، فتدخل الدولة حسبهم يؤدي لا محالة إلى زيادة النفقات مما يحدث خللا في توازن ميزانية الدولة قد ينتج عنه اضطراب في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية[1]. وفيما يأتي سنعالج تفصيل الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي:

لقد آمن الكلاسيك إيمانا مطلقا بعدم إنتاجية الإنفاق الحكومي، فلم يفرق الكلاسيك من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستهلاكي الفردي، كما نادو إلى ضرورة حصر و تقييد الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود. ولعل عبارة ساي Say الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجما" خير ما يعبر عن هذا الاتجاه.

وبقدر ما كان اعتقادهم بأفضلية القطاع الخاص وقدرته على تحقيق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية للمجتمع متى امتنعت الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي، بقدر ما كان إصرارهم على تحديد وظائف الحكومة فيما لا يتعدى حماية المواطنين من الأخطار الخارجية و الداخلية وإقامة العدل بينهم وتأدية بعض خدمات المرافق العامة.[2]

وفي هذا الصدد يعتبر "آدم سميث" صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر، واقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية:

---

[1] - محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة: الإنفاق العام – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص18.

[2] - حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988، ص ص395، 396.

- نفقات الدفاع: التي أعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع لآخر و من وقت لآخر.
- نفقات العدالة: وأوضح أنها مهمة لفرض النظام و المحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة و الاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل حسبه في أجور ومكافئات القائمين على شؤون القضاء.
- نفقات المرافق العامة: وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:
  - نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجار كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري.
  - نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب: وأعتبر أنها هامة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي و ازدهار المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا.[1]

ورغم ما جاء به "آدم سميث" في موضوع الإنفاق العام، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام فكره على مبدأ "الإيديولوجية الفردية" أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصار دور الدولة على توفير تهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي.

ولم يختلف "دافيد ريكاردو" في فكره المالي عن ما جاء به "آدم سميث"، وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل "آدم سميث"، بل زاد عليه وأظهر على أن الإنفاق العام التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما أظهر أن باقي أنواع الإنفاق العام كنفقات الحروب و العدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ورؤوس الأموال، كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد و المنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية.[2]

أما "جون ستيوارت ميل" فكان أشد حزما، إذ يعتبر أن الفرد وحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، ومن ثم فهو يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا من خلال إصدار القوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم، فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب و إجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم، وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد.[3]

---

[1] - حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية –دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي-** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص199، 200.

[2] - المرجع السابق، ص202.

[3] - المرجع السابق، ص 205.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا في ظل هذا الإطار الفكري أن الكلاسيك لم يعطي أهمية تذكر لدراسة طبيعة الإنفاق العام و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية، إذ اعتبرت نفقات الدولة لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النمو الاقتصادي، بل لم يعد الكلاسيك محددات الإنفاق العام ومعايير توزيعه أدنى اهتمام، واستأثرت الجوانب القانونية المتعلقة بإجراءات الإنفاق العام وإجراءات مراقبته بالنصيب الأكبر من دراساتهم.

الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية التدخلية.

جاءت هذه المرحلة نتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى و التي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية، فتركت "الدولة الحارسة" مكانها لـ"الدولة المتدخلة" عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، والتي جاءت لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و إلغاء مفهوم "الدولة الحارسة"، إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية لـ " آدم سميث".[1]

ففي هذا الإطار خرجت الإنفاق العام من حالة العزلة المفروضة عليها من قبل المنظرين الكلاسيك والتي قالوا بتحييدها عن المجال الاقتصادي وأخذت في لعب دور هام و حاسم في التنمية و التعديل الاقتصادي.

وكان هذا ناتجا لأفكار المدرسة الكينزية التي تزعمها الاقتصادي الانجليزي "كينز" في ثلاثينيات القرن الماضي الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله، سواء كانوا الكلاسيك أو نيو كلاسيك فيما يخص حيادية النقود، وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل و مبدأ "العرض يخلق الطلب"، إذ أبرز "كينز" أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال و العرض الكلي عن طريق الإنفاق العام، باعتباره المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي، ومن هنا يبرز لنا مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة العامة كما يلي:

1-تنوع الإنفاق العام بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة و إعادة التعمير و إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة.

[1] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص21.

2-ازدياد حجم الإنفاق العام وارتفاع نسبتها إلى الدخل الوطني بحجم تزايد الحاجات العامة و الانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين هناك أولوية للنفقات على الإيرادات وعدم المانع في تحقيق العجز المالي مادام أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

3-تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء بها "كينز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل الوطني.[1]

ومما سبق يتضح أن زيادة أهمية دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي زاد من أهمية المالية العامة و بالأخص من خلال الإنفاق العام التي اعتبرها الكينزيون المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد.

الفرع الثالث: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية الجماعية.

في العقد الثاني من القرن العشرين، قامت الثورة في روسيا عام 1917 وبرزت الأفكار و المبادئ الاشتراكية، ووجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة مسؤولة بشكل مباشر على الإنتاج وعن توزيعه أيضا، وظهر ما أطلق عليه الدولة المنتجة و أنعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، والإنفاق العام بشكل خاص، فاتسع نطاق الإنفاق العام بشكل كبير، وأصبح حجمها ضخما، يغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة و هكذا تعاظمت أهمية الإنفاق العام، وشكلت نسبة هامة جدا من الدخل الوطني، تكاد تستحوذ على كامل الدخل الوطني في المراحل المتقدمة لهذا الدور.[2]

إذ إن الإنفاق العام تزداد أهميتها في الاقتصاد الاشتراكي بشكل كبير، كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدولة تحل محل قوى السوق فيما يخص عمليات الاستثمار و الانتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي ايضا الذي لا تقل أهميته عن الجانب الاقتصادي وهذا ما يعكس الأهمية و الحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية. [3]

الفرع الرابع: الإنفاق العام حسب الإيديولوجية العصرية.

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فإن اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي "كينز" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسية المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على

[1] - بن عناية جلول، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي فرع : طرق كمية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، دفعة جوان 2005، ص58

[2] - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2002، ص ص67، 68.

[3] - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات المالية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 1999، ص19

مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 و الإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها، ظهر ما يسمى بـ "دولة الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كينز"، و إنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد. وذلك من خلال ما يلي:[1]

أولا- محاربة الفقر و التخفيف من حدته: وذلك يكون حسب الشروط التي تضعها الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خط الفقر بـ 1. 25 دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو يعتبر الحد الأدنى للمعيشة للأفراد وذلك يكون من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية، وتوجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية وكذا التخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالاطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة.

ثانيا- محاربة الأمية: حيث أن الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من التمدرس للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة و الآهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة و التعليم و بالتالي الحد من نسب التسرب المدرسي.

ثالثا- محاربة الفساد الاقتصادي: باعتباره من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية، فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة و الفساد، وكذا التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل تحديا آخر يتطلب تدخل الدولة وتفعيل دورها في هذا المجال.

رابعا- توفير الرعاية الصحية الضرورية: وتلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدماتها الصحية، ويبرز ذلك جليا من خلال تطور حجم الإنفاق العام الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، و لو أنها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم إلا أن الحد الأدنى الضروري للرعاية الصحية وجب توفيره في إطار الطبيعة الإنسانية للدولة.

خامسا- الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي: باعتبار أن البحث العلمي هو أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل بحكم أنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي و التربية و التكوين، فإن نفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي الإنفاق العام خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب، إذ أن البحث العلمي هو عبارة عن استثمار في حد ذاته، يمكن أن تسفر عنه نتائج قابلة للتطبيق مستقبلا تؤدي إلى المنفعة بشتى أنواعها، في حين القطاع الخاص يقل إقباله عليه لعدم مردوديته على المدى القصير.

[1] - قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص13.

المطلب الثاني: ماهية الإنفاق العام.

مفهوم الإنفاق العام يختلف من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حجم هذه النفقات وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة ولما كانت هذه الخدمات أو الحاجات العامة ليست محددة ومدى تحمل مسؤولية الدولة مهامها مختلفا من نظام سياسي لآخر فإننا نلاحظ كنتيجة لذلك أن الجدال مازال مستمرا حول مفهوم و خصائص ودور الإنفاق العام.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام.

تعرف الإنفاق العام بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلي).[1]

هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة.[3]

ويمكن إجمالا تعريف النفقة العامة على أنها كافة النفقات التي مصدرها الدولة أو مؤسساتها العامة الوطنية و المحلية في شكلها النقدي وذلك بهدف إشباع الحاجات العامة ومن ثم تلبية المنفعة و المصلحة العامة.

الفرع الثاني: خصائص الإنفاق العام.

أولا- شكل النفقة العامة: تكون النفقة العامة في الكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع و خدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها و المنح و المساعدات و الإعانات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها.[4]

ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتمشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات و المعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية - كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد، أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا، أو إرغام الأفراد على العمل بدون أجر

---

[1] - Ahmed silem, Jean- marie Albertini, **Lexique d'economie**, Dalloze, france, 1999, p201.

[2] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة: الإنفاق العام - الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص23.

[4] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص65.

(السخرة) – إلا أن هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة، أو كما يسمى بالتبادل العيني، وبعد أن صارت النقود هي الأداة الوحيدة في التعامل و المبادلات.[1]

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تتبعها الدولة، للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات، من قبيل الإنفاق العام؛ كذلك لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني، أو النقدية كالإعفاء من الضرائب، أو الشرقية كمنح الألقاب و الأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد.[2]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لما يعد الإنفاق النقدي أفضل صور الإنفاق على الإطلاق ؟

ترتكز الإجابة هنا على عدة دعائم أساسية.[3]

1- إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على الإنفاق العام ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام و القواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة، أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.
2- أن نظام الإنفاق العيني، بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية، يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة و العدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة و في توزيع الأعباء و التكاليف العامة بين الأفراد.
3- أن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة (بدون أجر) لتعارض ذلك مع حرية الإنسان و كرامته.
4- إن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية و التنظيمية و يؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد و إعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

ونتيجة للأسباب و العوامل السالفة الذكر، فإن الإنفاق العام دائما تأخذ صورة نقدية.

ولا يخفى على أحد أن الإنفاق في صورته النقدية قد أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق العام، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع قيم بعدالة نسبية لهذه الأعباء كل حسب مقدرته التكليفية.

ثانيا- مصدر النفقة العامة: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية و الإدارة المحلية (الولايات، البلديات) و الأشخاص المعنوية الأخرى.

[1] - سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة: الإنفاق العام – الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص27، 28.
[2] - عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص148.
[3] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص67، 68.

وإذا فإنه يجب أن تتم النفقة بمعرفتها لا بمعرفة الأشخاص الخاصة سواء كانت معنوية أو طبيعية (الأفراد).[1]

على هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية، لا تعتبر نفقة عامة حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.[2] على سبيل المثال ما قام به مجمع الخليفة لما قام بشراء محطة لتحلية المياه*ثم تبرع بها للدولة. فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما وهذا راجع إلى أن الأموال التي قام بأنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من باب الإنفاق الخاص.[3]

ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة تعتبر نفقات عامة؟

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة. أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشرعات الإنتاجية فقد ثار خلاف فقهي حول طبيعتها.

وقد استند الفكر المالي في سبيل المثال تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني و الآخر وظيفي:[4]

1- **المعيار القانوني (المعنوي):** وهو المعيار التقليدي، ويرتكز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق، بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعتبر عامة بغض النظر عن الغرض منها، أما بالنسبة لأشخاص القانون الخاص فإن نفقتهم تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض؛ وعليه يكون الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، وفروعها السياسية وجماعاتها المحلية بما يملك من سيادة وسلطة آمرة.

وبذلك لا تعتبر ضمن نطاق الإنفاق العام تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص، الاعتبارية أو الطبيعية، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام وعلى سبيل المثال إذا قام شخص ببناء مدرسة أو مستشفى وتبرع بها للدولة، كما ذكرنا سالفا فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام إلا أن الإنفاق صدر من شخص خاص و الأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عام وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما.

[1] - محمد الصغير بعلي، محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص24.
[2] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص29.
* - تم تدشينها من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2002.
[3] – محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص68، 69.

[4] - Maurice Duverger, **Institution financieres**, P. U. F, paris, france, 1975, pp44- 49.

ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص إذ أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق منفعة عامة والمصلحة العامة، ويعتمد في ذلك على سلطته الآمرة و السيادية التي خولها القانون والتي تتمثل في سلطة إصدار القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة و الربح أساسا في المرتبة الأولى، ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على التعاقد و التبادل.

ويعود الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة إلى طبيعة الدولة الحارسة، التي كان يقتصر نشاطها على القيام بالخدمات الأساسية مثل الأمن و الدفاع و العدالة و تسيير بعض المرافق العامة، وبطبيعة الحال فإن هذه الخدمات تحقق نفعا عاما تهدف له الدولة بموجب ما تتمتع به من سلطة آمرة و سيادية على إقليمها. وفي ظل هذا الدور للدولة، ظل المعيار القانوني لتحديد طبيعة النفقة بين عامة وخاصة ثابتا لفترة طويلة إذ أنه يجسد ويعكس الوضع السائد في تلك الفترة. ومع تطور دور الدولة وتوسعه وازدياد تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة، حيث امتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط الأشخاص الخاصة مثل أنشطة الإنتاج و التوزيع و الاستثمار. . . وغيرها.

ومن ثم فإنه إذ كان المعيار القانوني قد توافق مع اقتصار و تحديد نشاط الدولة كدولة حارسة فقط، فإن هذا المعيار لم يعد يتلائم أو يكفي وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة. ولذلك خلص بعض الاقتصاديين؛[1] إلى اقتراح معيار آخر، يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة تقوم بنفس أنشطة الأفراد يعتمد على الوجهة الوظيفية و الاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة العامة.

2- **المعيار الوظيفي:** ويعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها.[2]

وبناءا على ذلك لا يمكننا اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة نفقات عامة فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها و سيادتها على إقليمها. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقة خاصة. وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة، التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة، نفقات عامة بشرط أن تكون هذه الإنفاق العام نتيجة لاستخدام هذه السلطة.

فإذا قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة، أي مزودة بالأدوات التي يمنحها التشريع الإداري لأشخاص القانون العام. فإن النفقات تعد في هذه الحالة نفقات عامة دون جدال. أما إذا قاموا بتسيير هذه الأموال و أنفقوها على طريقة الأفراد العاديين، فإن النفقة تعتبر نفقة خاصة.

[1] - Maurice Duverger, Op.Cit, p48.

[2] - طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص24.

وبناءا على ما تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي، نستنتج أن ما يعتبر من الإنفاق العام قد لا يصدر من أشخاص القانون العام فقط بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص.

وفي حقيقة الأمر إن الأخذ بهذا المعيار يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة، وهذا من شأنه أن يخرج من المالية العامة جزءا معتبرا منها يتمثل في الإنفاق العام التي تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات العامة، التي تتزايد على نحو مستمر بالتوازي مع تطور دور الدولة.

ومن خلال كل ما ذكرناه، فإنه يجب التوسع في تعريف النفقة العامة بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة، أو مؤسساتها العامة، الوطنية و المحلية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لمل في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه.[1]

ثالثا- هدف النفقة العامة: تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق و إشباع حاجة من الحاجات العامة[2]، وهذا يعني أن الإنفاق العام لا يمكن أن يندرج ضمنها نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

والسبب في ذلك يرجع إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة و المساواة داخل المجتمع، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة، كالضرائب، ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من الإنفاق العام للدولة، إذ أن تحمل الأعباء العامة و الإنفاق العام هما وجهان لعملة واحدة.[3]

وبذلك فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة و المساواة في تحمل الأعباء العامة.[4]

الفرع الثالث: وظائف الإنفاق العام.

تبعا لما جاء به " موسجراف " سنة 1959، فإنه توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي:[5]

- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد.
- إعادة توزيع الدخول.
- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد.

[1] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص72.
[2] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005، ص34.
[3] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص73.
[4] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص33.
[5] - François Escalle, **maitriser les finances publiques: pourquoi, comment?** Edition economic, 2005, p205.

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختصار الأمثل لـ:

- نوعية النفقة العامة.
- طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب، القروض أو الإصدار النقدي.

أولا- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد: يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الاحتياجات المتعددة و المختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار.[1]

وعلى هذا الأساس فإن توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة، حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها.[2]

وتخصيص الموارد يشمل عديد التقسيمات نجد منها:[3]

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع النتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم أنه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة.

وتعتبر الإنفاق العام من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، إذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد، لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقق الكفاءة الاقتصادية، إذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة و الإسراف في إنتاج السلع الكمالية و غير الضرورية سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية و بالخصوص سياسة الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية و دعم تخصيص الموارد المتاحة سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات، أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني و التي تقوم بإنتاج سلع

[1] - كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984، ص42.
[2] - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص20.
[3] - درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص84.

و خدمات ضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية و البشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية.[1]

وحسب " موسجراف " فإن هذه الوظيفة تختبر بالتطرق إلى الشكلين الغالبين على النفقة العامة وهما:

1 - إنتاج السلع والخدمات العامة:

أ - مبررات السلع و الخدمات العامة:

إن عملية إنتاج السلع و الخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، فهي تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتلعب دورا كبيرا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد،[2] وهذا ما جاء به كل من "رتشارد موسجراف" و "بيجي موسجراف" أين أظهر مدى ضرورة توفير هذه السلع و الخدمات العامة و التي تنقسم إلى نوعين:

أ- 1- السلع والخدمات العامة الخالصة:

وتتميز بخصائص عديدة منها أن استهلاك وحدة من هذه السلع أو الخدمات من طرف فرد ما لا يقلل من إمكانية استفادة باقي الأفراد منها، أي أن استهلاك هذه السلع يتميز بما يسمى بـ " عدم المزاحمة"[3]، ومن أمثلة ذلك نجد خدمات الدفاع و الأمن وخدمات الإذاعة و التلفزيون، إذ أنه في حالة الدفاع مثلا فإن قيام الجيش بحماية فرد ما لا يؤثر سلبا على مقدرة الأفراد الآخرين من الاستفادة على نفس الحماية، كما أنها سلع تتميز بصفة أخرى وهي " عدم إمكانية الاستثناء" من استهلاكها، إذ أنه من الصعب ومن غير الممكن استبعاد بعض الأفراد من الاستفادة منها أو بالأحرى التفريق بين المستفيد منها بالمجان و المستفيد منها بمقابل[4]، لأن ذلك غير مقبول من وجهة نظر اجتماعية وحتى سياسية، والتكلفة الحدية لذلك مساوية للصفر أي أن أي مستهلك إضافي لا تترتب عنه أي تكلفة.

أ- 2- السلع و الخدمات العامة غير الخالصة:

وهذا النوع من السلع و الخدمات يتميز بكونه غير قابل للمراجعة الجزئية وليس الكلية، وهذا يعني أن استفادة مستهلك جديد من هذه السلع و الخدمات قد يؤدي إلى انخفاض العائد أو الفائدة التي كان بالماضي يحصل عليها، وهو ما يسمى بـ "المزاحمة الجزئية" فقد يستعمل سائق سيارة طريقا لا تكون فيه حركة المرور بالكامل، لكن في الفترة المقبلة عند استعماله قد يجده مكتظا، وكل سيارة إضافية في الطريق سوف تجعله معطلا أكثر فأكثر، وبالتالي فإن كل مستهلك جديد لا يؤدي إلى استبعاد مستهلك حالي و إنما يؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية،

---

[1] - نفس المرجع، ص ص84، 85.

[2] - François Escalle, Op. Cit, p206.

[3] - عبد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام- دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص34.

[4] - François Escalle, Op. Cit, p207.

ومن أمثلة هذه السلع نجد أيضا الجسور و الأنفاق[1]، و بالتالي فرغم تناقض المنفعة من حين لآخر في السلع و الخدمات العامة غير الخالصة، فإن ذلك لا ينقص من أهمية وجودها و التي ترتكز على استفادة الجميع منها دون استثناء بغض النظر عن شكل هذه الاستفادة جزئية كانت أو كلية.

كما أن وجود السلع و الخدمات العامة يبرز أيضا بالحتمية في الوجود التي تتميز بها بعض السلع و الخدمات العامة التي تعتبر أساسية، حيث تلجأ الدولة إلى إجبار الأفراد على الاستفادة منها انطلاقا من دورها الاجتماعي الذي يحتم عليها ذلك، فمثلا إذا كان شخص ما مريضا فلا يعقل أن تسمح الدولة بأن يترك ليموت دون معالجته، لذلك فهي توفر خدمة الرعاية الصحية شبه المجانية أو أن تتخلى عائلة ما عن توجيه أطفالها إلى الالتحاق بمقاعد الدراسة، فهذا أمر غير مقبول و على أساس ذلك توفر الدولة التعليم المجاني و تجبر العائلات على توجيه أطفالها الى مقاعد الدراسة عند بلوغ السن القانوني و هذا مايفسر الارتفاع المسجل في نفقات التعليم و الصحة.

ب- نوع و حجم السلع و الخدمات العامة:

جاءت المعطيات السابقة لتدعيم و توضيح ضرورة وجود السلع و الخدمات العامة, لكن يبقى كيفية تحديد حجم و نوعية هذه السلع و الخدمات المعقدة.

فنظريا تحدد كمية هذه الإنفاق العام بالحد الذي تساوي فيه الكلفة الحدية مع الميزة الحدية لها و هو المستوى الذي ازدادت فيه هذه الكمية تزيد التكلفة الحدية على الميزة الحدية.[2]

بمعنى أن إنتاج هذه السلع و الخدمات العامة يبقى مبررا و قابلا للزيادة مادامت ميزتها الحدية اكبر من تكلفتها الحدية لكن واقع الأمر يختلف و يكون أكثر تعقيدا كون القياس و تحديد المزايا و التكاليف ليس بالأمر السهل, إذ يسهل تطبيقها في حالة الاستثمارات العامة بحكم خضوعها إلى الإدارة المالية و الرقابة المحاسبية و تسهل من تحديد تكاليفها و الأرباح المترتبة عنها، لكن بشكل عام و بالنظر إلى باقي أنواع الإنفاق العام في شكل سلع و خدمات عمومية فان تقييم منفعة أي سلعة أو خدمة عامة يطرح العديد من الصعوبات منها:

ب- 1- تقييم النفقات العمومية: و هو من أكثر المسائل تعقيدا في هذا المجال, إذ أن التقييم يتطلب توضيح الأهداف المرجو تحقيقها في بادئ الأمر و التي على أساسها يتم تقدير مدى تحقيقها أم لتقييم النفقة العامة و على العموم يعتبر تقييم الإنفاق العام بمثابة محاولة توضيح أثرها الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ما سنحاول التطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث أين سنبرز أثر الإنفاق العام على أهم الجوانب الاقتصادية و هو النمو الاقتصادي.

ب- 2- العقلانية في اختيارات الميزانية: و هنا يكون الأمر متدرجا من أعلى هرم السلطة العمومية المركزية في ما يخص ميزانية الدولة نزولا إلى الإدارات و الجماعات المحلية في ما يخص ميزانيات الولايات و الفدراليات , و هذا الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على مدى

[1] - عبدا لرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] - François Escalle, Op. Cit, p207.

التزام بالمنطق و القواعد الاقتصادية في رسم و تخطيط الميزانية والابتعاد عن التسيب والبيروقراطية لما لها من آثار سلبية على فعالية الإنفاق العام سواء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

ب- 3- مجاراة كفاءة القطاع الخاص: و تعتبر نقطة جوهرية كونها كانت و لا زالت تشكل نقطة اختلاف بين النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي, إذ أن عملية إنتاج السلع و الخدمات العامة تواجه شكل الكفاءة مع نظيرتها في القطاع الخاص و التي تزيد كفاءتها و لو كانت بمقابل عكس السلع و الخدمات العامة والتي يقل الإقبال عليها ولو كانت مجانية أو بمقابل رمزي.

ثانيا- الإعانات المقدمة للأعوان الاقتصادية:

1- مبررات إعانات إنتاج السلع و الخدمات للأعوان الاقتصاديين:

تبرز أهمية هذه الإعانات و المساعدات كشكل من أشكال الإنفاق العام بالآثار الخارجية التي تنتج عنها، إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحد من التكاليف وتكون لها نتائج إيجابية على المدى الطويل بالخصوص.

ففي مجال الفلاحة و التنمية الريفية فإن الإعانات المقدمة للمزارعين و الفلاحين تكون لها عدة نتائج سواء على الصعيد الاقتصادي، إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحد من تكاليف الإنتاج ويساهم في دعم الإنتاج الزراعي و توفير الأمن الغذائي، أما على الصعيد الاجتماعي فهي تساهم في الحد من البطالة كون أن نسبة هامة من اليد العاملة تشتغل بالأراضي الفلاحية، أما على الصعيد البيئي فهي تساهم في عملية الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال دعمها لاستمرار النشاط الزراعي وعدم تحول الأراضي و المساحات الخضراء إلى أراضي للبناء.

ونفس الأمر ينطبق على إعانات الإنتاج للمؤسسات، إذ أنها تبرر مادام الامتياز الناتج عنها يفوق تكلفتها.[1] و المعلوم أن آثار ومزايا هذه الإعانات لهذه المؤسسات تستثمر للمدى الطويل، إذ أن إعانة مؤسسة قصد الحد من تكاليف إنتاجها مع مرور الوقت يساهم في مواصلتها لعملية الإنتاج وتشغيل العمال وهذا ما يمثل حفاظا على نسبة مهمة من الدخول تساهم في تدعيم الطلب الذي يشكل حافزا آخر لمواصلة الإنتاج وهكذا تستمر الحلقة بالدوران، وهذه تعتبر من أكبر ميزات و إيجابيات هذا النوع من الإعانات.

2- إعادة توزيع الدخل:

وتعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة كانت من الإنفاق العام كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي لاقتصاد.

[1] - Ibid, p211.

لكن هناك العديد من الاقتصاديون ينتقدون مايسمى بـ"إعانات البطالة" كونها تساهم في تكريس التكاسل وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل[1] وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإدارية، ورغم ذلك إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية و الذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة.

ثالثا- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الإختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو، توزيع الدخول، الاستهلاك، العمالة و غيرها، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد الوطني للارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة و التضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد وثبات المستوى العام للأسعار باعتبارها هدفان متضادان.

بالتالي فالإنفاق العام تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة و التضخم في الاقتصاد الوطني، من خلال الإعانات و المساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي يؤدي ارتفاعها من جهة الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات و المؤسسات المنتجة و بالتالي ارتفاع نسب البطالة، وهذا يوضح الدور الكبير و الفعال الذي تقوم به الإنفاق العام في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات و الأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد.[2]

المبحث الثاني: الإنفاق العام: تقسيماته، الضوابط و المحددات.

لم يكن موضوع تقسيم الإنفاق العام على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة، نظرا لانحصارها في نطاق ضيق، ولكن مع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في الإنفاق العام سواء في حجمها أو في أنواعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها، كما سيتم في هذا المبحث معرفة أهم الضوابط والعوامل المتحكمة في الإنفاق العام.

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق العام.

سيتم في هذا المطلب معرفة أهم تقسيمات الإنفاق العام من خلال:

[1] - Ibid, p217.
[2]- Ibid, p218.

الفرع الأول: الإنفاق العام حسب معيار.التكرار والدورية.

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم الإنفاق العام من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

أولا- النفقات العادية: وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية و منتظمة في الميزانية السنوية للدولة كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من ستة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية، وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية و إيراداتها من أملاك الدولة.

ثانيا- النفقات غير العادية: وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر وال تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية و الكوارث الطبيعية، ونمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض و الإصدار النقدي الجديد.

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، ومن خلاله إلى الإنفاق العام والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الأفراد و بالتالي هي نفقات عادية، وإن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية.

لكن ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية و النفقات العادية، فالإنفاق الحربي أصبح عاديا وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة، كما أن النفقات الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت من الضرورات، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الايجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما أن عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة إذ تحولت الايردات غير العادية إلى عادية مع ازدياد و ولجوء الدولة اليها في نطاق السياسة المالية العامة، وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم أخر أكثر واقعية على النحو التالي:

النفقات الجارية: وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة و إشباع الحجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور ورواتب، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد و الإعانات.[1]

النفقات الاستثمارية: وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، ارضي وكذا أصول غير مادية[2]، والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي

[1] - International Monetary Fund, **a manual on government finance statistics1990**, pp177- 182. (http: //www. imf. org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a. pdf),consulter le 25/02/2012.

[2] - International Monetary Fund, Op. Cit, p182.

وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية اقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم الإنفاق العام إلى النفقات العادية وغير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة هامه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة الوطنية وهي النفقات الرأسمالية.

الفرع الثاني: الإنفاق العام حسب المعيار الوظيفي

ويقصد بتقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار النشاط الحكومي في أوجه إنفاقها المختلفة وقد هرع الاقتصاديون على التمييز بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة، هي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاث أنواع من الإنفاق هي:[1]

أولا- الإنفاق العام الإدارية: وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة، ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.

ثانيا- الإنفاق العام الاجتماعية: وتتعلق بالإغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

ثالثا- الإنفاق العام الاقتصادية: وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي ومثال ذلك الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والإعانات والمنح الاقتصادية و النفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة و النقل. . . . إلخ.

الفرع الثالث: الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي.

يتم تقسيم الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية إلى:

أولا: نفقات حقيقية: والتي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع والخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد والتي تتمثل بالإنفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة ودفع أثمان مستلزمات الإنتاج ومتطلبات إقامة الاستثمارات وهذه النفقات الحقيقية

[1] - بالاعتماد على: - عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص190.
- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص113.

يمكن أن تتصل بالإنفاق العام على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية أو الإنفاق العام اللازمة للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتبعا لدور الدولة الذي يحدد مدى وطبيعة النفقات الحقيقية هذه.[1]

ثانيا: النفقات التحويلية: ويقصد بها نفقات تصرفها الدولة دون أن يقابلها خدمة مؤداة مثال ذلك استخدام الأموال العامة في تقديم مساعدات للمحتاجين أو في نقلها الجزء من القوة الشرائية من طبقة لصالح طبقة أخرى لتحسين توزيع النفقات في واقع الأمر تنتقل من جانب لأخر في المجتمع نفسه بهدف تحقيق أغراض معينة.[2]

وان التمييز بين ما يعتبر نفقات حقيقية ونفقات تحويلية يستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة هي:[3]

1_ **معيار المقابل:** فالنفقة الحقيقية هي النفقة التي تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية, والنفقات التحويلية هي النفقات التي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.

2_ **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني:** النفقة الحقيقية هي النفقة التي تؤدي مباشر إلى زيادة الإنتاج الوطني أما التحويلية فهي لا تؤدي إلى هذه الزيادة.

3- معيار من سيقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: حيث تعتبر النفقة حقيقية اذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية وتكون النفقات التحويلية اذا كان الافراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لها.

المطلب الثاني: ضوابط ومحددات الإنفاق العام:

يخضع الإنفاق العام إلى العديد من المعايير والتي ينبغي مراعاتها عند القيام بها، إذ تمثل مبادئ أي قواعد وأسس يتم الاستناد إليها في الإنفاق العام، والتي من بينها ما يلي:

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام.

أولا- ضابط المنفعة القصوى: تعني قاعدة المنفعة القصوى، إن تهدف الإنفاق العام، إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق اكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن احد أركان الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة.[4]

وضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها. وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.[5]

---

[1] - فليح حسن خلف، المالية العامة ، علام الكتاب الحديث –جدار للكتاب العلمي- ، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص128.

[2] - محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] - كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي –دراسة تحليلية مقارنة-** ، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص84.

[4] - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص61.

[5] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص51.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها آثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية، ظاهرة أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية، وفي هذا الصدد نورد اتجاهين رئيسيين حول تحديد وقياس المنفعة:[1]

1- الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والمتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

2- الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل الوطني، إذ أنه إذا كان هناك زيادة في الدخل الوطني مرافقة للزيادة في الإنفاق العام فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا انه يؤخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبه الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار جانبه الاجتماعي.

بصفة عامة وبغض النظر عن المعايير المتداولة في قياس المنفعة الشخصية كانت أو موضوعية فإنه يمكن ا لحكم مدى توافر النفع العام في النفقة العام بالاحتكام إلى مجموعة من الاعتبارات ذات طبيعة عملية وواقعية أكثر منها نظرية. هذه الاعتبارات ترعى أساسا درجة التطور الاقتصادي التي يشهدها كل مجتمع من حيث التنمية والتقدم الأسس الرئيسية التي تصدر عنها السياسة الاقتصادية والاجتماعية فيها – رأسمالية كانت أم اشتراكية – ومدى انتشار النفع – أو الإشباع – العام كما وكيفا في سكان الدولة منظورا إليهم من خلال تركيبهم الطبقي او النوعي أو الفئوي. . . . . الخ.[2]

مع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في مجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:[3]

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد.
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان.
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين.
- مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين.

ثانيا- ضابط الاقتصاد والتدبير في النفقة: وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات.[4]

ويعد الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكرها إذ أن من البديهي على أن المنفعة الجماعية القصوى للنفقات لا تتصور إذا كان تحققها ناتجا من استخدام اقل نفقة ممكنة أو الالتزام بمبدأ الاقتصاد في الإنفاق ويتطلب الشرط ا لحالي

[1] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص40.
2- عادل أحمد حشيش، مصطفي رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص158، 159.

[3] - عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص ص، 77- 85.
[4] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص53.

وصولا إلى غاياته تجنب كل تبذير أو اصراف من جانب الهيئات المتولية أمر الإنفاق العام. ويتطلب أمر الإنفاق العام الواقع أن هذا التبذير والإسراف يؤدي إلى ضياع بالغ في أوجه غير مجدية ،كان من الممكن توجيهها في غيرها من الأوجه المفيدة أو حتى تركها في يد الأفراد لاستغلالها في أوجه أكثر فائدة. وفضلا عن هذا، فإن التبذير يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها.[1]

ولهذا يعد أمر تقييدي الإنفاق العام في جميع القطاعات بناء على مبادئ معينة على رأسها التقيد بالاحتياجات الحقيقية بشكل يجعل الدولة لا تتحمل إلا الإنفاق العام الضرورية بحجم امثل لتحقيق المصلحة العمومية لأفراد الشعب، ويتحملون في نفس الوقت اقل عبء مالي ممكن.

كما يجب التذكير فيها المقام بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام والرقابة في خلق متابعة فعالة على عمليات صرف الإنفاق العام التي تقوم بها الحكومة بشكل يجعل الإنفاق العام يحقق الأهداف التي رصدتها له السياسة المالية ومنها تجسيد أهداف* السياسة الاقتصادية ككل.

والرقابة على طريقة صرف الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة.[2]

وبذلك تأخذ هذه الرقابة في العادة أشكالا ثلاثة هي[3]

1- **الرقابة الإدارية:** وتتولاها وزارة الخزانة عن طريق موظفيها المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة، ومهمتهم عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له، وهذه رقابة سابقة على الإنفاق.
2- **رقابة محاسبية مستقلة:** وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية؛ وقد تكون الرقابة ا لمحاسبية المستقلة سابقة للصرف أو لاحقة عليه.
3- **رقابة برلمانية:** وتقوم بها السلطة التشريعية بما لها من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها. وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي. وبعد تقنين النطاق المالي للدول وترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية:

الشكل رقم 1: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.

[1] - عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص159.
* - أهداف السياسة الاقتصادية، بصفة عامة وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تهم التنمية الاقتصادية، التشغيل الكامل لليد العاملة، إستقرار الأسعار وتوازن المبادلات الخارجية.
[2] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص98.
[3] - عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص160.

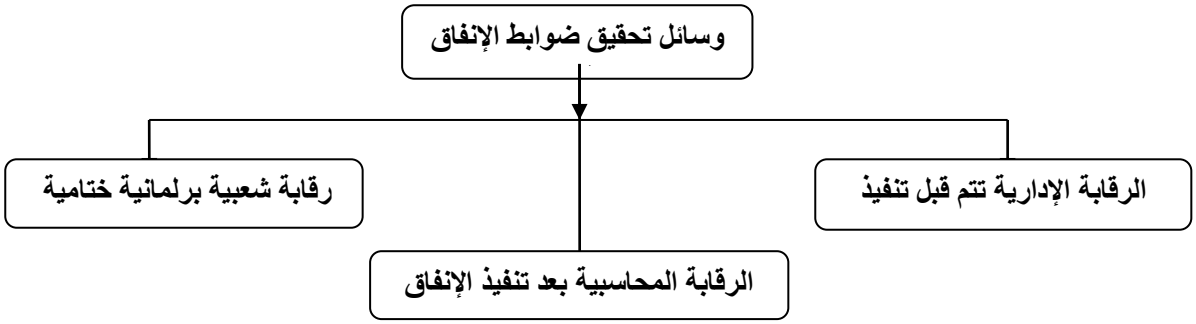

المصدر: نوزاد عبدالرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

و كون العقلانية الاقتصادية من أهم أركان و ضوابط الإنفاق العام، فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية و هي:[1]

- **مؤشر إنتاجية الإنفاق العام:** و هو يعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن الإنفاق العام و الموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي.
و هذا يعني أنه يمكن رفع إنتاجية الإنفاق العام، فإن هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج، و هذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في الإنفاق العام و استخدام معايير الجدوى و التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تقدير مدى نجاعة المشاريع الاستثمارية العمومية التي تعتبر إحدى أنواع الإنفاق العام المعنية بضابط العقلانية الاقتصادية.

وبتعبير آخر فإن هذا المؤشر يقوم على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها، وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بكل أوجه الإنفاق العام، لكن هذا المؤشر يعتبر بالغ الصعوبة في الواقع العملي لصعوبة قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء.

- **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري:** ويرتكز هذا المؤشر على قياس ما يلي:

  - مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.
  - مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية.
  - مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

فهذا المؤشر يرتكز على النقاط الثلاثة السابقة الذكر كقياس لمدى نجاعة وأهمية الإنفاق العام على الوضع الاقتصادي والاجتماعي أم أنها مجرد هدر وتبذير للمال العام ليس له أي تأثير ايجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه يتعلق بالإنفاق العام الاستثماري كونه من أهم أنواع الإنفاق العام التي يكثر فيها الجدل حول غياب العقلانية الاقتصادية وعدم الاستناد إلى مبدأ الاقتصاد في تسييرها.

[1] - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص41.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام:

يثير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى الإنفاق العام بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها. وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد الإنفاق العام ؟ وهل هناك حجم أمثل له ؟

والواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في مكان وزمان معينين إنما يتوقف على عوامل متعددة، مذهبية واقتصادية، ومالية يجدر بنا أن نتناول كلا منها على حدى.

أولا- الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

1- المذهب الفردي: يرتكز المذهب الفردي على فلسفة ترك الفرد حرا في تنظيم علاقات الإنتاج حيث تعد هذه الوسيلة أفضل في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و يحصر دور الدولة بحدود مهماتها (الدولة الحارسة) و في إطار هذا المفهوم تتحدد نسبة الإنفاق العام في الدخل الوطني بالحجم اللازم لتنفيذ الوظائف التقليدية و يترتب على ذلك ضآلة حجم الإنفاق العام و بالتالي تخفيف معدلاتها في الدخل الوطني.[1]

2- المذهب التدخلي (النظام الرأسمالي): قد أوجبت هذه المذهبية فلسفة تدخل الدولة – تحت وطأة الأزمات والتطورات الاقتصادية – في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فإن دور الإنفاق العام يزداد أهمية عن ذي قبل، فبالإضافة إلى قيام الدولة بوظائفها التقليدية فإنها تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد الوطني وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات وذات الدخول المنخفضة وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيفي الفوارق بين الطبقات. وواضح انه في كنف المذهبية التدخلية أي الحاجة إلى الإنفاق العام آخذة في التزايد لمواجهة النمو المستمر في دور الدولة، الأمر الذي يترتب عليه أن يزداد حجم الإنفاق العام ونسبتها إلى الدخل الوطني من جهة، وان يزداد تنوعها من جهة أخرى.[2]

3- المذهب الجماعي: يعتمد عل فلسفة قيام الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعة أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم الإنفاق العام يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها. وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي.[3]

[1] - محمد جمال الذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 88، 89.

[2] - عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص163.

[3] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص58.

في حين أنه و في ظل الدولة الحديثة و ازدياد وظائفها التي تمتد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، تدعيم تخصيص الموارد و إعادة توزيع الدخول، فقد أدى ذلك إلى تطور حجم الإنفاق العام بشكل جعلها من متطلبات أي سياسة اقتصادية.

ثانيا- المستوى العام للنشاط الاقتصادي: يخضع النشاط الاقتصادي عادة إلى جملة من التقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، هذه الأخيرة تكون على مستويات متدرجة من النشاط الاقتصادي و تأخذ المسار التالي:

الشكل رقم 2: حركة الدورة الاقتصادية.

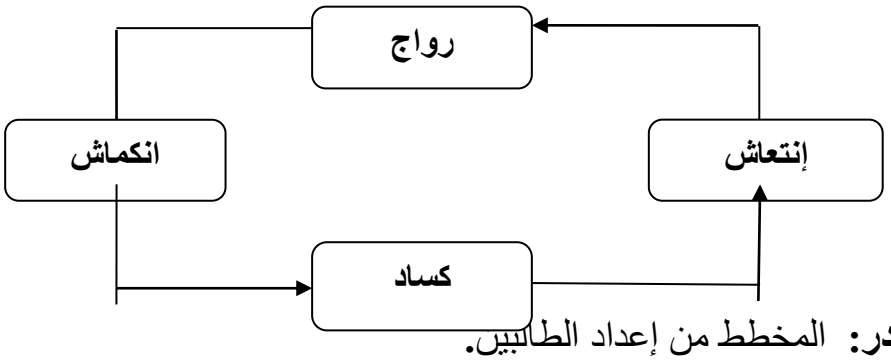

المصدر: المخطط من إعداد الطالبين.

إذ توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاط الاقتصادي و بين الحاجة إلى الإنفاق العام و هو ما يعرف بحساسية الإنفاق العام،[1] إذ أنها تختلف تبعا لتقلبات النشاط الاقتصادي و حركة الدورة الاقتصادية، كما يعتبر عامل التحضر و التمدن في المجتمع مضافا إليه نصيب الفرد من الدخل الوطني عاملان رئيسيان في تحديد حجم الإنفاق العام باعتبار أنهما يعبران عن المستوى المحقق من النشاط الاقتصادي، و يعكسان تطورات جديدة سواء من الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية تستدعي إعادة النظر في الإنفاق العام كما و نوعا.[2]

ثالثا- العوامل المالية: إما العوامل المالية فيقصد بها أن حدود الإنفاق العام لا بد وان ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، فهي تعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق العام، إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة.

إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لشروط معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية سلبية ومخالفة للأهداف المرسومة. فزيادة الضرائب أو إنشاء ضرائب جديدة، باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة، يخضع لدراسات واسعة من جهة، بالإضافة إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل المكلفون بها هذه التغيرات من جهة أخرى وإلا ترتب على

[1] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص43، 44.

[2]- Shenggen Fan, Neetha Rao, **public spending in developing countries , trends, determination and impact**, international food poolicy research institute, discution paper n°= 99, 2003, pp 14,15. (www. ifpri. org/sites/default/files/publications/eptadp99. pdf), reviewed on 13/03/2012.

ذلك آثار سلبية كالتهرب والغش الضريبي؛ ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض.[1]

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وآثاره

تخضع الإنفاق العام إلى تزايد بشكل مستمر في معظم الدول، ويبرز هذا التزايد الملحوظ بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليها مايسمى بـــــ " ظاهرة نمو الإنفاق العام"، وأصبحت من الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول، وذلك كون زيادة الإنفاق العام آثار مباشرة وغير مباشر على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

سيتم في هذا المطلب التعرف على مايسمى بـــــ " ظاهرة نمو الإنفاق العام"، وذلك من خلال معرفة تقسيمات هذه الظاهرة كما يلي:

الفرع الأول: صورية تزايد الإنفاق العام:

قد ترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الإنفاق العام إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.[2] وسنتعرض لكل هذه الأسباب فيما يأتي:

أولا- تدهور قيمة النقود (ارتفاع الأثمان): يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض سيطرة وحدة النقد على السلع والخدمات – أي هبوط قوتها الشرائية – وهو ما يعود إلى ارتفاع المستوى العام للاثمان ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصفة مستمرة. ويعني تدهور قيمة النقود إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرة في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على مدى الانخفاض. ومفاد ما تقدم أن الزيادة في الإنفاق العام قد تعود إلى ارتفاع الأثمان لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات للتي اشترتها أو أنتجتها الإنفاق العام، أي لا تعود إلى زيادة الدخول الحقيقية التي قامت بتوزيعها هذه النفقات. وعلى ذلك يكون من الضروري ونحن نقارن بين حجم الإنفاق العام في فترات مختلفة بغرض

[1] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] - صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

قياس الزيادة فيها عبر الفترات، أن تدخل في اعتبارنا التغيرات التي تحدث في المستوى العام للاثمان من فترة إلى أخرى.[1]

وبناء على ذلك فإن دراسة ومقارنة الإنفاق العام خلال فترات مختلفة للتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوى الشرائية للنقود. ويكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة وذلك باستخدام المعادلة التالية[2]

الإنفاق العام بالأسعار الثابتة = الإنفاق العام بالأسعار الجارية x 100/ المستوى العام للأسعار.

ثانيا- التغير في الأساليب والإجراءات المحاسبية والمالية: إن التغير في الأساليب والإجراءات المحاسبية والمالية التي يتم بموجبها حساب الإنفاق العام يمكن أن يقود إلى زيادة ظاهرية فيها ودون أية زيادة حقيقية في النشاطات التي تتولى الدولة القيام بها من خلال هذه النفقات، وبحيث لا تزداد الحاجات العامة التي يتم إشباعها، ولا تزداد المنافع العامة التي تتحقق نتيجة لها، ومثال ذلك تحول الاقتصاد في بعض نشاطاته إلى استخدام النقود بدلا من ممارسة هذه النشاطات بدون استخدامها، وحيث تتم بعض أوجه الإنفاق عينا في المجالات التي لا تستخدم النقود، أو التي يقل استخدام النقود فيها، وبالشكل الذي يؤدي استخدام النقود فيه زيادة الإنفاق العام التي يتم حسابها نقدا، كما أن بعض الخدمات قد تحصل عليها الدولة وبدون استخدام النقود في مثل هذه الحالة، وهو الأمر الذي لا يتم احتسابه ضمن الإنفاق العام نتيجة لعدم صرف نفقات نقدية للحصول على الخدمات العينية هذه، ومن ثم فإن التحول إلى الصرف النقدي عليها يتم بموجبه إظهارها ضمن الإنفاق العام التي تحسب نقدا، وهو ما يؤدي إلى زيادة هذه الإنفاق العام، كما أن تغيير طريقة إعداد الميزانية بحيث يتم التحول مثلا من حساب صافي الإنفاق العام بطرح الإرادات العامة منها يؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق العام دون أن يرافقه زيادة حقيقية فيها إضافة إلى أن التحول في إعداد الميزانية بحيث تبدأ اعتبارا من بداية ربعها أو نصفها الثاني بدلا من بداية السنة، وهو الأمر الذي يتضمن فترة الميزانية تقل أو تزيد عن ا لسنة عند حصول مثل هذه الحالة، وتزداد النفقات لعامة فيها زيادة ظاهرية دون زيادة حقيقية فيها.[3]

ثالثا- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها. ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها* . ويترتب على هذه الزيادة، بطبيعة الحال زيادة في حجم الإنفاق العام. إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

[1] - عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 170.
[2] - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[3] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص108، 109.
* - مثال ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة، و منطقة الألزاس و اللورين لكل من ألمانيا و فرنسا.

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام في هذه الحالات، إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون إن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أهم أسباب الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام، خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدة والمتخلفة على السواء، بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية، أضف إلى ذلك أن حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يمثل عبئا إضافيا على الدولة ، وذلك لأنها توجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين.[1]

الفرع الثاني: حقيقية تزايد الإنفاق العام:

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير غالبا إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين – وذلك بزيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة –. ويشير تطور حجم الإنفاق العام في معدل الدول إلى أن الزيادة المطردة في هذا الحجم ترجع إلى أسباب متعددة، اقتصادية، مذهبية وإيديولوجية، إدارية مالية وسياسية. وسنتناول أهم هذه الأسباب بإيضاح على التوالي:

أولا- الأسباب الاقتصادية: إن الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في الإنفاق العام، زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية حيث يؤدي زيادة الدخل الوطني إلى زيادة ما تقتطعه الدولة في شكل أعباء عامة بدون زيادة في حجم الضرائب أو نوعيتها أو أسعارها وتشجيع هذه الموارد المتاحة للدول على زيادة إنفاقها في جميع المجالات كما أنه للتوسع في إقامة المشروعات أما إلى الحصول على موارد للخزانة العامة وإما للتعجيل بعملية التنمية أو تطويق الاحتكار وتوجه النطاق الاقتصادي بوجه عام وجهة معينة بحسب المذهب الذي تؤمن به الدولة كما أن الانكماش بكل آثاره الضارة يفرض على الدولة زيادة إنفاقها بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ومهما كانت الأسباب التي تقود إلى المنافسة الاقتصادية الدولية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام أما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية وإما في صورة إعانات للإنتاج لتتمكن المشروعات الوطنية من الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.[2]

ثانيا- الأسباب المذهبية والإيديولوجية: ويقصد بها الأسباب التي تربط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى المتدخلة فبعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية،

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص64.
[2] - محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص102.

على وجه التحديد، في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم الإنفاق العام زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت.

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية، حيث تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام إلى درجة اقترابها من الدخل الوطني.[1]

ثالثا- الأسباب الإدارية: تؤدي هذه الأسباب في حالات ليست بالقليلة، وفي الدول النامية بالذات والتي قد تتضمن زيادة في الإنفاق العام ودون زيادة حقيقة فيها، أي دون إن نتحقق زيادة في الخدمات العامة، وبحيث لا تزداد معها المنافع العامة التي تحققها هذه الخدمات، ولا تزداد الحاجات العامة التي يتم إشباعها من هذه الزيادة في الإنفاق العام وبالذات من خلال أثرها المباشر، وحيث يتم التوسع في الأجهزة الإدارية، وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث، والتكاليف الإدارية، وغيرها، والتي يتحقق معها زيادة ملموسة ومستمرة في الإنفاق العام في الدول النامية هذه، ودون زيادة في المنافع العامة التي تحققها، وبالذات ما يتم في إطار هذا من أوجه إنفاق غير ضرورية، وغير نافعة، سواء من خلال النفاق المظهري الحكومي والذي تتم المبالغة فيه، والإسراف والتبذير الذي يرافقه، وفي حالات ليست بالقليلة، أو من خلال الالتزام بالتوسع في التشغيل في الجهاز الحكومي، رغم وجود البطالة المقنعة فيه، وما ينجم عن ذلك من زيادة مداها، ومن ثم زيادة الإنفاق العام وبشكل مستمر ارتباطا بالجوانب هذه، رغم أن مثل هذه النفقات قد يتولد نتيجة لها آثار غير مباشرة من خلال إسهامها في توليد دخول تؤدي إلى زيادة الطلب والتحفيز على زيادة الإنتاج نتيجة هذه الزيادة في الطلب والذي يمكن أن يجعل هذه الأسباب حقيقية وليست ظاهرية، إلا أن واقع الدول النامية لا يتيح لها تحقيق ذلك، بسبب ضعف جهازها الإنتاجي، واختلاله، وضعف درجة مرونته لا تؤدي إلى تحقيق مثل هذا الأثر التوسعي في الاقتصاد، وبالتالي فإن أثره يكون تضخميا بشكل أساسي، ودون تحقيق أثر توسعي ملموس في الاقتصاد، وهو الأمر الذي يجعل من زيادة الإنفاق العام في مثل هذه الحالات زيادة ظاهرية، ولا تتحقق معها زيادة حقيقية في هذه الإنفاق العام، وبحيث لا تزداد نتيجة لزيادتها زيادة في المنافع العامة، ولا تزداد معها درجة إشباع الحاجات العامة، والخدمات العامة التي تلبيها.[2]

رابعا- الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين:[3]

1- سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد.

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110.
[3] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص111.

2- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب الإنفاق العام.

خامسا- الأسباب السياسية: يمكن نسب الزيادة في الإنفاق العام إلى تطور الإيديولوجية السياسية، سواء داخليا نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية و نمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي.

1- انتشار المبادئ الديمقراطية: يترتب على انتشار مثل هذه المبادئ و العدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و المحرومة و التكفل بالكثير من خدماتها. أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية إرضاء الناخبين و إلى الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام.

ولكن إذا كان لهذه النفقات فائدتها في رفع المستوى الصحي و الثقافي و الاقتصادي، فإنه يؤاخذ على النظم الديمقراطية ذلك التبذير في بعض النفقات حيث تحاول بعض الأحزاب إرضاء ناخبيها و مكافئة أنصارها.

2- نمو مسؤولية الدولة: نتج عن انتشار المبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سوى سلطة آمرة لا يملك لمواطنون إلا الخضوع لها، و أنما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام و لهذا تقررت مسؤوليتها، فإذا أحدث نشاطها ضرر لأحد أفرادها فليس هناك ما يمنع لمقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر، فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبئ المخاطر المترتبة عن سيلا المرفق العامة. و قد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام و مؤلفات رحال القانون.

3- نفقات الدولة في الخارج: و من جهة أخرى أدى نمو القطاعات الدولية إلى ازدياد الإنفاق العام. بسبب ازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة و ارتفعت بذلك النفقات المرصودة لتدعيمه، كذلك ازدادت نفقات الدول في المنظمات الدولية المتخصصة و غير المتخصصة و منظمات إقليمية متعددة كالأمم المتحدة و الهيئات التابعة لها كاليونسكو و اليونيسيف. و كذلك بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول بها من تقديم للمساعدات و المنح المادية و التقنية للدولة الأجنبية أو لرعاياها و هذا لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية و التقنية للدولة الأجنبية أو لرعاياها و هذا لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو وطنية.

4- النفقات العسكرية: و أخيرا تحتل النفقات العسكرية جزءا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة و يرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا الميدان مما يدفع الدولة

لإنفاق مبالغ طائلة لتزويدها بأحدث الأساليب و المخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها و مواطنيها و أراضيها من خطر الغزو الخارجي.

أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل و أيضا في أعقابها، كدفع التعويضات و الإعانات و معاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدامى و أسر الشهداء و كذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب و دفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.[1]

المطلب الثاني: آثار تزايد الإنفاق العام:

وتشمل هذه الدراسة آثار الإنفاق العام على حجم الإنتاج الوطني ، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني، وسنقوم بدراسة هذه الآثار كل على حدة في فرع مستقل.

الفرع الأول: آثار الإنفاق العام على النشاط الوطني:

يؤدي الإنفاق العام مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية، والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية ومن جهة أخرى، يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج و العمالة. وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى العمالة و التشغيل في الدول المتقدمة، و على درجة النمو في البلاد النامية.[2]
ومن النفقات الاستثمارية:أثمان معدلات الإنتاج وتكاليف إقامة المصالح وغير ذلك مما يضطر الدول النامية والدول التي تسعى إلى إقامة الصناعات المختلفة.[3]

و في الحقيقة، أن الإنفاق العام تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غيلر مباشرة، و من ثم يرتفع الناتج الوطني و الدخل الوطني. و لبيان أثر الإنفاق العام في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع الإنفاق العام.[4]

فالنفقات الإنتاجية و الاستثمارية، تعمل على أنتاج السلع المادية و الخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. و تعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. وهذا الإنفاق الاستهلاكي الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني و رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

و قد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج. أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق غرض اقتصادي معين، مثال ذلك

[1] - بالاعتماد على: - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 111- 113.
- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص26.
[2] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص71.
[3] - علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص58.
[4] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص121.

تخفيض أثمان السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة، أو تعويض المشروعات العامة عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكينا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه. و مثل ذلك أيضا إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات أو المؤسسات العامة لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، و الإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار، أو رغبة في تحويل عناصر الانتاج (العمل أو رأس المال) إلى تلك الفروع.

النفقات الاجتماعية: تشمل النفقات التحويلية و النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. و لهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية. فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية، أو إعانات، تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد، (المتعلقة بالفئات محدودة الدخل). و بالتالي فلا يمكن مقدما، ـ معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، ـ و ذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد. و لكن ابتداء من تحديد هذه الفئات (ذوو الدخل المحدود) و ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطق أن يتجه المقابل النقدي و الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية و بالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات أو تحويلات مباشرة)، فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليمي والصحة، التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة اكبر. فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج.

النفقات الحربية: تمثل النفقات الحربية أثرا فعالا في الإنتاج الوطني، وعلى وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول. والنفقات الحربية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وأعقابها. وبالتالي اثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

ويرى الفقه المالي التقليدي أن النفقات الحربية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، بينما يميل الفقه الحديث إلى التميز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات الحربية.

وتتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني في كونها تعمل على تحويا بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المادية) إلى إشباع الأغراض العسكري واو الحربية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

أما الاثار التوسعية للنفقات الحربية على حجم الإنتاج الوطني، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء موانئ والمطارات والطرق، ونفقات البحث العلمي في مجالات الذرة والعلوم النووية والصاروخية وتصدير الأسلحة كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية. وتؤثر تلك النفقات بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في لعداد جيوشها ومعداته على الدول الخارجية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، بسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في إغراض التسليح من الخارج.

وتتأثر النفقات الحربية بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة فعندما يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة العمالة الكاملة فإن النفقات الحربية تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية وارتفاع مستوى الأسعار. لاعتبار أن النفقات الحربية لها أولوية على كافة النفقات الأخرى لكونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو خارجي. أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، نتيجة للتوسع في الصناعات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها وبالتالي إلى تشغيل العمال المتعطلين والقضاء على البطالة.[1]

الفرع الثاني: آثار الإنفاق العام على الاستهلاك:

للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك و ذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات و أجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في البلاد الاشتراكية.

أولا- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية:

يتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع و خدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، كنفقات تنظيف و صيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان و الوجبات المجانية في بعض الحالات.

و يرى البعض إن هذا النوع من الاستهلاك يمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق ممال يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك في طريق غير مباشر.

ثانيا- توزيع الدولة للأفراد:

و ذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها في صورة مرتبات و أجور و معاشات ثم يخصص الأفراد الجزء الأكبر منها للاستهلاك.[2]

[1] - بالاعتماد على: - زين العابدين ناصر، **علم المالية والتشريع المالي**، دار النهضة العربية، مصر، 1971، ص35.
- عادل حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص ص41، 42.

الفرع الثالث: آثار الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني.

يؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، هذا الهيكل الذي يشير إلى الكيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فيما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي، و كذلك الكيفية التي يوزع بها الدخل الوطني عناصر الإنتاج من رأسمال و عمل و أرصدة و تنظيم فيما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل.

و معنى ذلك أن الإنفاق العام يؤثر على هيكل توزيع الدخل الوطني في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولي للدخل أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به أي بين عناصر الإنتاج، و مرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع التي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.

و هكذا يتضح مدى تأثير الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني سواء في المرحلة الأولى أو في المرحلة الثانية الخاصة بإعادة التوزيع و يمكن أن تتضح تلك الآثار من خلال تتبع أثر الإنفاق العام الحقيقية و الإنفاق العام التحويلية ذلك على النحو التالي:

أولا– فيما يتعلق بالنفقات الحقيقية فإنها تؤثر على التوزيع الأولي للدخل الوطني من خلال التأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في المجتمع.

ثانيا- ومن ناحية أخرى فإن النفقات الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال:

1- النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية، ومن أمثلة هذه النفقات ما ينفق على الخدمات الصحية والتعليمية، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها.
2-النفقات العامة الحقيقية الإدارية، ومن أمثلتها ما ينفق على الدفاع والآمن الداخلي والقضاء، وتؤثر هذه النفقات على إعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار فإن ذلك يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الدخول الجديدة والمتغيرة على حساب الدخول الثابتة وهو الحالة الأكثر حدوثا في مرحلة التحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي والسياسي.

ثالثا- أما بالنسبة للنفقات التحويلية فإنها تؤثر على إعادة توزيع الدخل الوطني على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بالنفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صورة نقدية ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل في صالح الدخول المنخفضة (الدخول المحدودة) على حساب ذوي الدخول المرتفعة.

2- أما النفقات التحولية الاقتصادية، فهي تؤدي إلى إعادة التوزيع الدخل في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب البعض الآخر.
3- النفقات التحويلية المالية، فهي تعمل على إعادة توزيع الدخل للصالح ذوي الدخول المرتفعة على حساب ذوي الدخول المنخفضة.[1]

[1] - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 197- 199.

خلاصة الفصل:

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم الإنفاق العام، بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان فوجود النفقة العامة لايبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما يبرزها الجانب الاجتماعي، حيث وبعد إخفاق آلية السوق في تسيير النشاط الاقتصادي انطلاقا من فكرة "اليد الخفية "، ظهرت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة قصد.

التخصيص الأمثل للموارد والمساهمة في النشاط الاقتصادي وهو سعت إليه النظرية الكينزية التي جعلت من الإنفاق العام يأخذ مكانه في معالجة الأزمات وتحقيق النمو الاقتصادي كما اتضح في هذا الفصل الأهمية التي يحظى بها الإنفاق العام مما أدى إلى ظهور ظاهرة تعتبر عامة في جميع الدول ألا وهي ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

مدخل الفصل :

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة؛ يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية و الرأسمالية، والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها النظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما، ونظرية شومبتر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية؛ غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير. من أجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث ركزنا في المبحث الأول على التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى النظريات التي أتت قبل نموذج سولو والتي تتمثل في كل من النظرية الكلاسيكية و نموذج هارود دومار، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي تضم نظرية شومبتر ونموذج سولو؛ وفي المبحث الرابع سنتطرق إلى ما يسمى بالنظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، أو بما يسمى بالنمو الداخلي " Croissance endogène"، والتي تفسر النمو عن طريق العوامل الداخلية.

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي.

إن واقع الدول وخاصة النامية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنها تحتاج إلى نمو اقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها، ونعني بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد و بالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد، وفي سياق الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية ذلك لكون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي. وعليه سيتم في هذا المبحث دراسة ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية.

من أجل فهم معنى النمو الاقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، ومدى التداخل الحاصل بين المفهومين من خلال مايلي:

الفرع الأول: تعريف النمو وخصائصه.

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد.[1] كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي.

ويعرفه " جون ريفوار" بـ "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة"[2]؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، "بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:[3]

_يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

_أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

_ يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

الفرع الثاني: تعريف التنمية وخصائصها.

تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها" صبحي محمد فنوص" على أنها "تحسن على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على

---

[1] - Jean Arrous, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999, p9.

[2] - Jean Rivoire, **L'économie de marché,Que sais- je ?**, éd Dahleb, Alger, 1994, p79.

[3] - محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"**، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص ص51- 54.

الذات وتحديد المسؤولية"؛[1] وتعرف كذلك على أنها "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم "؛[2] ويمكن تعريف التنمية على أنها" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية " .[3]

غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.[4]

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:[5]

- تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.
- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية.

يعني النمو الاقتصادي مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

ويرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً و واعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".[6]

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن " النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو

---

[1] - صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية ـ دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**ـ، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1999، ص97.

[2] - عجيمة محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص51.

[3] - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص44.

[4] - Bernard Bret , **Le tiers monde, croissance, développement, inégalité**, Collection Histege, Paris, france, 2002, p7.

[5] - كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص64.

[6] - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص39.

الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن "؛[1] وبما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة.

المطلب الثاني:عناصر النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

سيتم في هذا المطلب التعرف على أهم عناصر النمو الاقتصادي وطرق قياسه كالآتي:

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

أولا- العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته" .[2] و حجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ثانيا- رأس المال: يعرّف رأس المال بأنه"مجموع السلع التي توجد في وقت معين، وفي اقتصاد معين".[3] بالإضافة إلى العمل يعتبر عنصر رأس المال من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ثالثا- التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أولا- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو الاقتصادي، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم.

1 - محمد البنا، التخطيط و التنمية الإقتصادية، جامعة المنوفية، 1992، ص20.

2 - Jean Arrous, Op.Cit, p13.

3 - ب.برنيه وإ.سيمون، ترجمة الدكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، بيروت، 1989، ص451.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ثانيا- الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

الفرع الثالث: أهمية تحليل النمو الاقتصادي.

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أولا- بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة ؛ كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ثانيا- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع ؛ كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي.

تنقسم استراتيجيات النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن والغير متوازن ؛وللتعرف على هذه الاستراتيجيات تم تقسيم هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين- رودان) بعين الاعتبار ما يلي:[1]

أولا- دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث

[1] - كمال بكري، مرجع سابق، ص ص79- 84.

الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانياً- الطبيعة المكملة للطلب: حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

من الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:[1]

_الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي.

_ إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

_ احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثلي، الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

_ عدم واقعية مشروع كهذا نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.[2]

رغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه و النمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي، و كون لا توازن موجود لا مفر منه؛ فإن كل إستراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل إستراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.[3]

المبحث الثاني: نظريات النمو قبل سولو "Solow".

---

[1] - Jaque Brasseul, , Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, revue et augmenté, Paris, La Découverte,2002. , pp50- 51.

[2] - عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندارية، الدار الجامعية، 1999.، ص119.

[3] - Jacque Brasseul , Op. Cit, p52.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

يعتبر الفكر الكلاسيكي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، كما فتح المجال واسعا أمام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم سميث"*

لا يعتبر " سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع؛ إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي؛ بالإضافة إلى القطاع الصناعي هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية؛ مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية و الخارجية' واهتمام الدولة بالتعليم و الأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة؛ حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل و تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظراً إلى تناقص المر دودية في القطاع الزراعي؛ غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[1]

الفرع الثاني: مفهوم "دافيد ريكاردو *

يقوم "دافيد ريكاردو " بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود؛ بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي؛ أي المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث وبحسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية وبالمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.[2]

---

* - آدم سميث (1723- 1790): إقتصادي سكوتلوندي (écossais) من أبرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).

[1] - فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الإقتصادي**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص ص17- 24.

* - دافيد ريكاردو(1772- 1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " Les principes de l'économie politique 1817".

[2] - محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996، ص ص 57، 58.

يعطي كذلك دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع و الاستقرار السياسي؛ وكذلك يركز على أهمية النفقات كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[1]

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة؛ إذ أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة؛ ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضاً كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج.[2]

المطلب الثاني: نموذج هارود- دومار*

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "افيسي دومار "، الذي يعتبر مزيجا للأفكار الكينزية، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه الى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تحليل النموذج.

حيث يبين نموذج هارود- دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.[3]

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج " دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[4]

الفرع الثاني: تحليل هارود.

---

[1] - فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص27- 29.

2 - سعيج عبد الحكيم، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد- قياسية للنمو حالة الجزائر(1974- 1999)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 128.

* - هارود روي فوبر(1900- 1978): اقتصادي انجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي إعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود- دومار أو بنموذج كينز للنمو.

[3] - حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص ص 71- 73.

[4] - Gilbert Abraham- Frois, **Dynamique économique**, Paris, édition Dalloz, 7 édition,1991, pp181- 186.

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:[1]

أولا- معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y: $S= s\ Y$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت: $k=K/Y=\Delta K/\Delta Y$

و بالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I=S$ و $I\equiv\Delta K$ نتحصل على:

$$I = \Delta K=k\Delta Y=sY=S$$

ومن العلاقة: $k\Delta Y=sY$ لدينا: $g = \Delta Y/Y = s/k$

إذا معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ثانيا- معدل النمو المضمون: هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة او التوازن بين الاستثمار و الادخار نتحصل على:

$$s\ Y_0 = c(Y_1- Y_0)\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: $c(Y_1- Y_0)$، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.

$s\ Y_0$: الادخار المحقق.

ومن العلاقة السابقة(1) نتحصل على:

$$g_w= (Y_1- Y_0)/Y_0=s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

ثالثاً- معدل النمو الطبيعي: يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n و معدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـ g_n ؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل

[1] - استعنا لكتابة هذا الفرع بكل من:

-Jean Arrous, Op. Cit, pp48- 56.

- Gilbert Abraham- Frois, **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993. , pp182- 185.

- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 132- 142.

من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w=s/c$ و معدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n، a، c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_w و g_n هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g<g$، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g اقل من g_w ؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكاملs؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

الفرع الثالث: تقييم النموذج.

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل[1]؛ نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.[2]

بالإضافة إلى ذلك فان نماذج هارود- دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ و هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.[3]

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو.

---

[1] - للمزيد من التفصيل أنظر:
- Debraj Ray, Development Economics, New Jersey, Princeton University Press, 1998, pp58- 60.

[2] - مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص ص132- 142.

[3] - عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدّولي**، بدون ناشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص314.

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود- دومار، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذات سلع واحدة، والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج والاستهلاك؛ بفضل نموذج سولو نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج النمو لأمثلية الاستهلاك. وهذا ماسيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى نظرية شومبتر ثم نظرية سولو كالآتي:

المطلب الأول: نظرية شومبتر*في النمو الاقتصادي .

يصنف تحليل شومبيتر حول النمو الاقتصادي من ضمن المساهمات النيوكلاسيكية، إذ يرى أن المنظم له دور كبير وهام جدا في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملية الإنتاج، وذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على أفضل النتائج؛ ويتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

الفرع الأول: دور الابتكارات التكنولوجية.

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبيتر"خمسة أصناف من الابتكارات:[1]

1- إنتاج سلعة جديدة.
2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
4- الحصول على مواد أولية جديدة.
5- إقامة تنظيم جديد في الصناعة

الفرع الثاني: التدمير الخلاق.

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء

* - جوزف شومبتر(1883- 1950):و لد بالنمسا و توفي في الولايات المتحدة، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين، ويعتبر رائد مدرسة فينا، وبعد تدريسه في جامعة هارفاد (Harvard) تمكن من الحصول على شهرة دولية.

[1] - فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويل(40- 50سنة) للابتكارات، المسماة بدورات " كوندرتياف Kondratief "* المتمثل في:[1]

- القطن، الحديد و الآلات البخارية، بالنسبة لسنوات (1780- 1842)
- السكك الحديدية بالنسبة لسنوات (1842- 1897).
- الكهرباء، الكيمياء و السيارة، التي تبدأ من السنة 1898.

الفرع الثالث: تقييم نظرية " شومبتير".

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبتير" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين؛ حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية، و يحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع " كارل ماركس"** ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير؛ الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله.[2]

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه " شومبيتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر؛ حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية؛ وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[3]

المطلب الثاني: نموذج سولو.

إن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير. من أجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: عرض النموذج.

أولا- دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، و مرد ودية العمل (A)؛ حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

* - نيكولاي ديمتريش كوندرتياف(1892- 1928): اقتصادي روسي قتل من طرف لينين، وهو معروف عن طريق تحليله للدورة الاقتصادية في المدى الطويل.

[1] - للمزيد من التفصيل أنظر:

- Jean Arrous, Op.cit. , p30- 31.

** - كارل ماركس(1818- 1883): فيلسوف و اقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية".

[2] - فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص51- 53.

[3] - Jean Arrous, Op.cit., p32.

$$Y(t)=F((K(t),A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة؛ الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة؛ أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي؛ حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة؛ وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[1]

ثانيا- فرضيات النموذج: من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.[2]

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to \infty}(F_K)=\lim_{L\to \infty}(F_L)=0$$

يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:[3]

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt=sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل؛ وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dl(t)/dt=nL(t)$؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آنية $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي:[4]

$$DK(t)/dt=SF\ [k(t)]-(n+\lambda)\ k(t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث:

$$SF[k^*]=(n+\lambda)\ k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dK(t)/dt=0$.

---

1 - David Romer, **Macroéconomie Approfondie**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Ediscience international, Paris, france, 1997, pp8,9.
2 - Ibid , p10.
3 - Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle, Ediscience international, Paris, 1996, p20.
4 - Jean Arrous, Op. Cit, p65.

الفرع الثاني: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n و λ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S؛ وإذا رمز لها بـ $K^*(s)$، مع $dK^*(s)/DS>0$؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1- s).f[k^*(s)]$، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:[1]

$$c_{or}=f(k_{or})- (n+ \lambda).\ k_{or}$$

حيث: k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^*.

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or}.

الفرع الثالث: نتائج نموذج سولو:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:[2]

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج و الاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ.
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $n+ \lambda$.
- معدل الأجر $e^{\lambda t}[f(k^*)- k^*f'(k^*)]$ ينمو بمعدل λ.
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(k^*)$ وهو ثابت.

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية(Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k:[3]

$$g_k\equiv (dk(t)/dt)/ k =(s. (f[k(t)])/k) - (n+\lambda)\ldots\ldots\ldots (b)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s. f[k(t)$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n+\lambda$، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو

[1] - للمزيد من التفصيل في كيفية استخرج هذه المعادلة أنظر:
- .Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin , Op.Cit, p23

[2] - Jean Arrous, Op. Cit , p66.

[3] - Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin , Op.Cit, p26.

نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية؛ بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0)>k^*$، فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s، n، λ، و نفس قيم Y^* و K^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.[1]

المطلب الثالث: نموذج رامسي (RAMSEY)*

الفرع الأول: النمو الأمثلي.

بعد قيامنا بتفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية التوازن في المدى الطويل، بالإضافة إلى أنها وضعية شبه مستقرة؛ فعندما يكون الاقتصاد في تلك الوضعية فإن الاستهلاك الفردي يكون أعظمي. يتمثل نموذج النمو الأمثلي في المرور من وضعية التوازن في المدى الطويل إلى مسار الاستهلاك الذي يسلكه الاقتصاد؛ وعليه فإن نموذج "رامسي" يسمح بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء؛ ومن أجل تفادي مشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات؛ يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط؛ أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا (intertemporelle).[2]

الفرع الثاني: عرض النموذج.

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y=F(K, AL)$، والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأنها تنتج سلعة واحدة؛ بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها؛ أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n، و دالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالأتي:[3]

---

[1] - للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر:

- .Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin , Op.Cit, pp30- 37

* فرانك بليمبون رامسي(Frank Plumpton Ramsey) (1904- 1930): من كتابته "A Contribution to the Theory of Taxation" (Economic Journal mars 1927)، و " A Mathematical Theory of Saving" (Economic Journal, décembre 1928)، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للإحتمالات مع كل من Savage و Finetti.

[2] - Jean Arrous, Op.Cit, p80.

[3] - للمزيد من التفصيل في نموذج رامسي أنظر:

- David Romer, Op.Cit, pp44- 51.

$$\int_0^T e^{-\rho t} u(c(t))dt$$

بحيث: ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي.

وعليه فإن في الزمن $t+1$، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} و الاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ؛ وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ و الاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$، يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل الأتي:

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

$$Max \int_0^{\infty} e^{-\rho t} u(c)dt$$

إذن النمو ألأمثلي حسب رمسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية:

تحت شرط التالي:

ذات قيمة ابتدائية لـ k تساوي: K_0/N_0

يتم حل هذا النظام عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي:[1]

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c \qquad \dot{c} = \frac{c}{\sigma(c)}\left[f'(k) - \delta - \rho\right]$$

بحيث: $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

الفرع الثالث: القاعدة الذهبية.

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $dk/dt=0$ و $dc/dt=0$ *، ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة $\hat{k}$ *كما يلي:*[2]

$$f'(\hat{k}) = \delta + n + \rho$$

[1] - من أجل الحصول على كيفية إيجاد حل النظام أنظر في ذلك:

- Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin , op cit p70- 72.

* - dc/dt، dk/dt تمثلان التغير الزمني لكل من الاستهلاك و الرأس المال.

[2] - Jean Arrous, Op.Cit , p84.

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، وبالتالي فان القاعدة الذهبية لرأس المال وإهتلاكه تكتب:

$$f'(k^*_{or}) = \delta + n$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى؛ إذا كانت القيمة $\hat{k}$ لرأس المال اقل من k^*_{or}، فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر؛ وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل للاهتلاك رأس مال للفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.[1]

المطلب الرابع: نموذج فون نيومان (John Von Neumann)[2]

الفرع الأول: عرض النموذج.

يعتبر " فون نيومان " أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة؛ ويتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي(أي أكبر مقدار للنمو)؛ بحيث في هذا النمو، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد[3].

من خصوصيات النموذج ما يلي:[4]

- n سلعة، بحيث يمكن أن تكون مدخلات($Input$) أو مخرجات ($output$).
- m التقنية الموجودة من اجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر؛ ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j و مصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A ,B).
- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX؛ وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n

---

[1] - للمزيد من التفصيل في هذا نموذج رامسي أنظر:

- David Romer, Op.Cit, pp53- 65.

[2] - جون فون نيومان (1903- 1957): أمريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الاقتصادي فان من أشهر كتابته " A Model of General Equilibrium " وهذا في سنة 1937.

[3] - Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition La Découverte, 1996, p126.

[4] - Jean Arrous, Op.Cit, p85.

سلعة؛ ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي:

$$(1+g)AX \leq BX$$

الفرع الثاني: نتائج النموذج.

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (X^* , r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى r^* لـ r، *وبوضع فرضيات* على المصفوفة A و B، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي *(Programme dual)* المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P و معدل الربح n *(*أو فائدة) أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم؛ وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج ابتدائي(programme primal) *(X^*, r^*)* يرافقها حل لبرنامج ثنائي *(P^*, n^*)*، بحيث معدل النمو ألأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري n^* ؛ وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموج سولو لسلعة واحدة.[1]

المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي(Théorie de la croissance endogène)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[2]

المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.

سيتم في هذا المطلب دراسة مختلف النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي لقطاع واجد على النحو التالي:

الفرع الأول: نموذج AK

يعتبر انعدام عدم تناقص مردود ية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي:[3]

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=A\,k$، والإنتاجية المتوسط والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـA ؛ *وبتعويض $A=f(k)/k$ في المعادلة (b) لنموذج سولو نتحصل على:*

---

[1] - Ibid, p87.

[2] - Bernard Guerrien, Op. Cit , p127.

[3] - للمزيد من التفصيل أنظر:

- .Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin, Op.Cit, pp44- 47

$g_k = sA - (n+\lambda)$

ومادام $y=Ak$ و $c= (1- s)y$، فان معدل نمو للناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k .

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي.

حيث $\partial g_y/y = 0$ وهذا من أجل كل المستويات لـ y.

الفرع الثاني: نموذج ذو أثر الخبرة و إنتشار المعرفة.

تَمَكن رومر Romer(1986) من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير $d A_i/dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:[1]

$$Y_i = F(K_i, K L_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردود ية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_iو K؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:[2]

$$Y_i = A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث: $0< \alpha <1$

وبوضع $y_i=Y_i/L_i$ ، $k_i=K_i/L_i$ و $k= K/L$، ثم بوضع فيما بعد $y_i=y$ و k_i/k، *الناتج المتوسط هو:*

$$y / k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

---

[1] - Jean Arrous ,Op. Cit. , p 193.

[2] - للمزيد من التفصيل أنظر:

- Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin ,Op. Cit, pp165- 170.

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L،

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

وبتعويض $k_i=k$ نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـk، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردود ية؛ وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0< \alpha <1$.

ويأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da / dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر وa تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c).c}{u'(c)} \right] (\dot{c}/c)$$

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ$1/\theta$ ؛ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

ومع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $\alpha - 1$ عن طريق ضريبة جزافية(forfaitaire)؛ إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

الفرع الثالث: دور الدولة في النمو الاقتصادي.

يبين نموذج بارو" (1990) Barro " أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:[1]

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

مع: $0 < \alpha < 1$

و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ι؛ إذن $G=\iota$، وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة*يمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن يساوي مقدار الإنفاق، أي:

وعليه فإن:

$$r + \delta = (1-\tau) \cdot (\partial Y_i / \partial KA_i)$$
$$r + \delta = \alpha A^{1/\alpha} (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} (1-\tau)$$
$$= (1-\tau) \cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot G^{1-\alpha}$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو:

[1] - Jean Arrous, Op.Cit, pp195,196.

* - المنافسة التامة: تتمثل المنافسة في تعادل المنتجين وعدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض، ولا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، وتنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق والأثمان.

$$g = (1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد ι -1 والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\iota^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين.

بعد التعرف على نماذج النمو الاقتصادي لقطاع واحد سنأتي في مايلي إلى دراسة نماذج النمو لقطاعين.

الفرع الأول: اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم.

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو Rebelo(1991) من استعمال دالتين للإنتاج لـ كوب دوقلاص:[1]

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A\cdot(vK)^{\alpha}\cdot(uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B\cdot[(1-v)\cdot K]^{\eta}\cdot[(1-u)\cdot H]^{1-\eta}$$

حيث: Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ؛ و A ,B >0 هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين *0* و *1*؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال *المادي* و رأس المال البشري *الكلية في إنتاج السلع*؛و بافتراض **أن** $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج ***K* و *H*؛** وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من من u و v ثابتة و C، K، H و Y تنمو بنفس المعدل g^*؛ باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta)\cdot\left[A\alpha\cdot(vK/uH)^{-(1-\alpha)}-\delta-\rho\right]$$

في هذا النموذج الحد $A\alpha\,(vK/uH)^{-(1-\alpha)}-\delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردود ية *r*.

[1] - للمزيد من التفصيل أنظر:

- Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin, Op. Cit, pp199- 203.

إن مردود ية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v:

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right)=\left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة Kو H المخصصة للإنتاج.[1]

الفرع الثاني: نموذج وزاوي- لوكاس(1988) Uzawa- Lucas)

يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج Rebelo، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:[2]

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$، *وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل*

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A\cdot(vK)^{\alpha}\cdot(uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B\cdot(1-u)H$$

$$g_c = (1/\theta)\cdot\left[\alpha A\cdot u^{(1-\alpha)}\cdot w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$

$$g_u = B\cdot(1-\alpha)/\alpha + Bu - X$$

النمو g_c للاستهلاك و معدل نمو g_u لـ u.

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة؛ ومعدل نمو مشترك لكل منها Y، C، K، H هو:

$$g^{*} = (1/\theta\cdot\left[B-\delta-\rho\right]$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية:

$$u^{*} = \left[(\theta-1)/\theta\right] + \left[\rho+\delta\cdot(1-\theta)\right]/B\theta\varphi$$

المطلب الثالث: التقدم التقني و النمو الداخلي.

سيتم التطرق في هذا المطلب الى ما يلي :

الفرع الأول: توسيع أنواع السلع المنتجة.

يعود استعمال دالة الإنتاج ذات عدة سلع إلى العديد من الدراسات منذ السبعينات؛ وهي تأخذ

$$Y_i = A\cdot L_i^{1-\alpha}\cdot\sum_{j=1}^{N}(X_{ij})^{\alpha},\qquad 0<\alpha<1$$

[1] - Jean Arrous , Op.Cit, p202.

[2] - للمزيد من التفصيل أنظر:

.Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin , Op. Cit, pp202- 220 -

الشكل التالي:[1]

حيث: Y_i هو الناتج، L_i العمل و X_{ij} تمثل الكمية المستعملة من النوع j من السلعة الوسيطة، وكل من عوامل دالة الإنتاج X_{ij} و L_i لهما إنتاجية حدية متناقصة، ولهما وفورات حجم ثابتة؛ و يعني الشكل التجميعي المنفصل $(X_{ij})^{\alpha}$ أن الناتج الحدي للسلعة الوسيطة j مستقلة عن الكمية المستعملة من السلعة j' ، وهذا يعني أن اكتشاف منتوج جديد لا يؤدي إلى إهمال المنتوج الموجود.

يسمح التقدم التقني من رفع N(عدد السلع الوسيطة)، وحتى يتسنى لنا دراسة أثر الزيادة لـ N، نفترض أن السلع الوسيطة تقاس عن طريق وحدة قياس موحدة، وأنها مستعملة بكميات متساوية $X_{ij}=X_j$ وهو محقق في حالة التوازن)؛ وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot N \cdot X_i^{\alpha} = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot (NX_i)^{\alpha} \cdot N^{1-\alpha}$$

و من أجل قيم معطاة لـ L_I و NX_I، فإن الحد $N^{1-\alpha}$ يبين أن Y_I يزداد مع N؛ وكذلك من أجل قيم معطاة لـ L_I فإن الزيادة للسلع الوسيطة NX_I على شكل زيادة في N و X_I معطاة، لا يؤدي إلى تناقص المردودية؛ وبفضل هذه الخاصية يظهر مصدر النمو الداخلي في دالة الإنتاج.

يتم تحديد معدل النمو عن طريق اختيارات العائلات و مستوى التكنولوجية؛ بالإضافة إلى تكلفة الاختراع لمنتوج جديد؛ بحيث انخفاض تكلفة الاختراع ترفع من المردودية ومنه زيادة معدل النمو، بالإضافة إلى آثر الحجم، أي أن زيادة كمية العمل ترفع من معدل النمو.[2]

الفرع الثاني: تحسين نوعية المنتجات.

يتم في هذا النوع من النماذج اعتبار تنويع المنتجات لنمط معين كبدائل تقترب من المنتجات السابقة؛ حيث إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتوج معين، فإن الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على التقنية أو المنتوج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، تسمح من استبعاد ريوع المحتكرين السابقين، وعليه فإن هذا النوع من التطور يشبه التطور الذي عرضه "شومبتر" عن طريق التدمير الخلاق.[3]

يستعمل منتجي السلع النهائية N صنف من العوامل الوسيطة، وكل نوع من السلع يسجل في سلم نوعية معين؛ بحيث أن تحسينات ناتجة عن مجهودان الباحثين، وعليه لديهم الحق المطلق في استعمال السلع الوسيطة التي قاموا بتحسينها؛ وبافتراض أنه يوجد أسلوب وحيد لتوليد منتوج ذات نوعية عظمى؛ وعليه بفضل الوضعية الاحتكارية المؤقتة بحوزة المخترع، يختلف نموذج تنويع المنتجات عن النموذج الحالي، غير أنه لديهم نفس العوامل التي تدخل في تحديد معدل النمو، حيث أنه يزداد عن طريق نسبة الادخار ومستوى التكنولوجية، ويتغير بصفة معاكسة بنسبة تكاليف البحث والتطوير، والنموذجين يتنبآن كذلك بأثر الحجم؛ الممثلة بكميات ثابتة، كالعمل الغير المؤهل و الرأسمال البشري.

---

[1] - Jean Arrous, Op. Cit, pp205,206.

[2] - للمزيد من التفصيل أنظر:

. Robert J. Barro, Xavier Sala- I- Martin, Op. Cit, pp238- 252 -

[3] - Jean Arrous, Op. Cit. , pp212, 213.

خلاصة الفصل:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير والابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، سنتطرق في الفصل الموالي إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام من خلال تحليل التجربة الجزائرية في مجال التوسع في الإنفاق العام.

مدخل الفصل :

سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، التي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي و ما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان و ارتفاع معدلات البطالة.

حيث أنه و مع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب، تم إقرار برنامجي إنفاق عام يقومان على عدة محاور رئيسية، الأول و هو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و يمتد على طول الفترة 2001-2004، و الثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو و الممتد على طول الفترة 2005-2009، حيث أن امتداد هذين البرنامجين على فترة 9 سنوات قد يكون له دافعا قويا للنشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي بالأساس، خاصة و أن الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات الركود الاقتصادي.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الخلفية الاقتصادية لكلا البرنامجين المطبقين، وذلك باستعراض وضعية مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 1995-2000 وهذا المبحث الأول، ثم نبرز في المبحث الثاني مضمون كلا من خطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو باستظهار المحاور الرئيسية التي تم استهدافها من خلال كلا البرنامجين؛ ثم نبين في المبحث الثالث أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي و تقييم الايجابيات و السلبيات التي ظهرت من خلال تطبيق هذين البرنامجين طوال الفترة 2001-2009، لنقوم في المبحث الرابع بدراسة قياسية لتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وأيهما يؤثر على الآخر في الفترة الممتدة بين 2000-2010 .

المبحث الأول: نظرة تحليلية للاقتصاد الجزائري 1995-2000.

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينيات من القرن الـ20، و التي تعتبر نتاج انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و ما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، هذه المساعدة جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط استمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينيات، أين عرفت الجزائر بعدها نوعا من التحسن في المؤشرات الاقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، ويعزى ذلك بالأساس إلى الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة، والتي أدت إلى تحول في السياسة الاقتصادية في الجزائر إلى سياسة إنفاق عام توسعية بالأساس.

و قد تباينت وضعية المؤشرات الاقتصادية قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، فبين مؤشرات التوازن الداخلي و مؤشرات التوازن الخارجي كان هناك نوع من التناقض، إذ شهدت مؤشرات التوازن الخارجي بداية تحسن ملحوظ بفعل ارتفاع سعر النفط الجزائري تماشيا مع برامج صندوق النقد الدولي، قابلها تواجد مؤشرات التوازن الداخلي في وضعيات متدنية بفعل تلك البرامج والتي كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسين معدلات النمو الاقتصادي و العمالة.

المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.

سيتم التعرض في هدا المطلب إلى مؤشرات التوازن الداخلي التي كانت في وضعيات متدنية، بفعل برامج صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسن معدلات النمو الاقتصادي والعمالة، وكذا التضخم والميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة، وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

يقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000 كما يوضحه الشكل -3- 3.2%، و هو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات و الموارد المتاحة، و عرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه الشكل انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1%، ثم شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة 1998 وصل إلى 5.1%، ثم عاودت الانخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3.2 و 2. 2%.

الشكل رقم 3: نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995-2000.

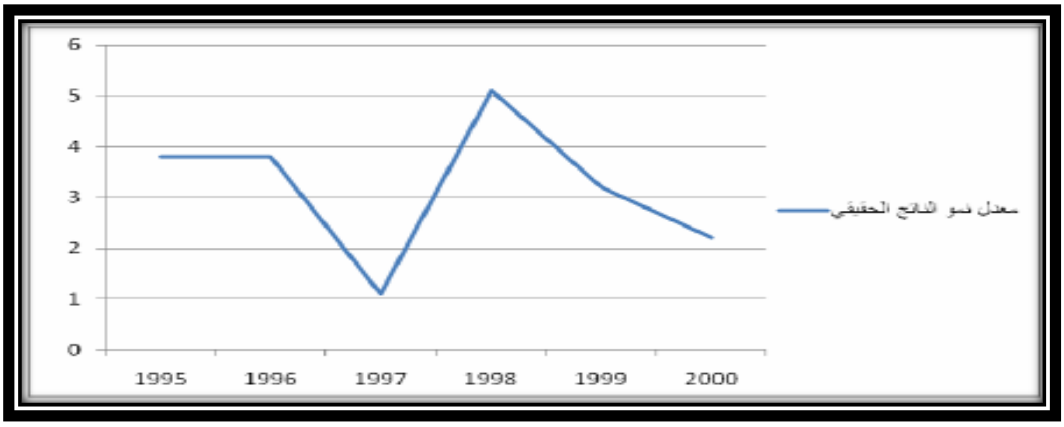

Source: union of mediterranean confederations of enterprises , **the economic performance in the UMCE countries (1995- 2000)**, 2007, p 19,Reviewed on http: // www. umce-med. org. Pdf25/3/2012 .

و من أسباب ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: الاستثمار الخاص و العام في الجزائر 1995-2000.

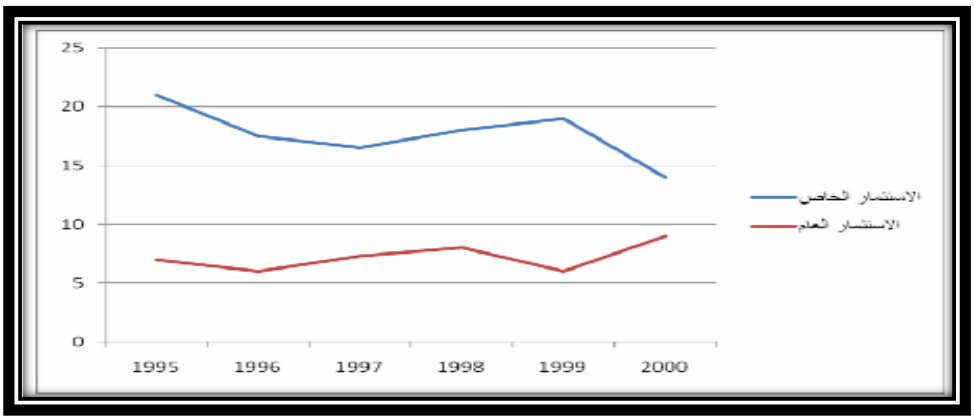

Source: review, report n° 36270 world bank, **a public expenditure** ,vol 1,2007, pp3- 13, http://siteresources. worldbank.org/INTALGERIA/resource/ALGERIAPER_ENG_volume_l. pdf reviewed on 14/04/2012.

وتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة، والتي تبرز في ارتفاع قيمة "معامل رأس المال الحدي"- والذي يعني ما يستلزم من رأس المال لإنتاج وحدة من منتوج ما- إلى ما يقارب 9.5%[1]، و المعلوم أنه كلما كان معامل رأس المال الحدي مرتفعا كلما دل ذلك على قلة كفاءة رأس المال.

و من ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 1995-2000، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال

- World Bank, Op.Cit, p 27[1]

نفس الفترة حوالي 5. 2%، في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي 2.2%، و هو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الجدول رقم 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاعات المحروقات وفي قطاع المحروقات 1995-2000. **(الوحدة: %)**

السنوات / القطاعات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات*	4. 4	3. 6	6. 0	4. 0	6.1	4.9
قطاع خارج المحروقات**	3. 5	3. 1	1. 3 -	5. 7	1. 7	0. 8

Source: Ibid, p 24.

و يرجع تذبذب أداء قطاع خارج المحروقات خلال تلك الفترة بالأساس إلى ارتكاز السياسة الاقتصادية للجزائر آنذاك على العمل قصد الحد من عجز ميزان المدفوعات و ميزانية الدولة و هو ما أدى إضافة إلى تدهور النشاط الاقتصادي و الوضع السياسي إلى ضعف أداء ذلك القطاع، في حين أن معدلات النمو الايجابية في قطاع المحروقات كانت بالأساس نتيجة تطور سعر النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 5: تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و في قطاع المحروقات 1995-2000.

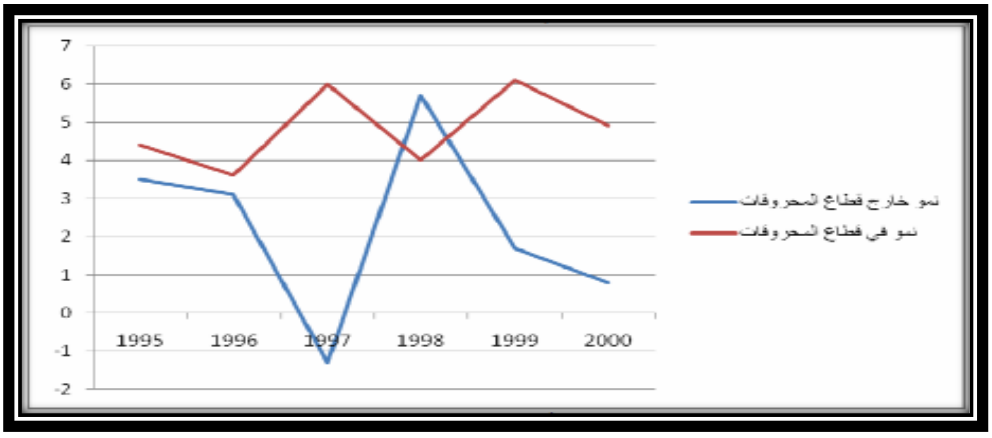

المصدر: المخطط من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول أعلاه.

و يعتبر انخفاض إنتاجية عنصر العمل من بين أحد أهم أسباب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، والتي تعتبر مقارنة بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط في مستويات متدنية وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 6: إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 1995-2000.

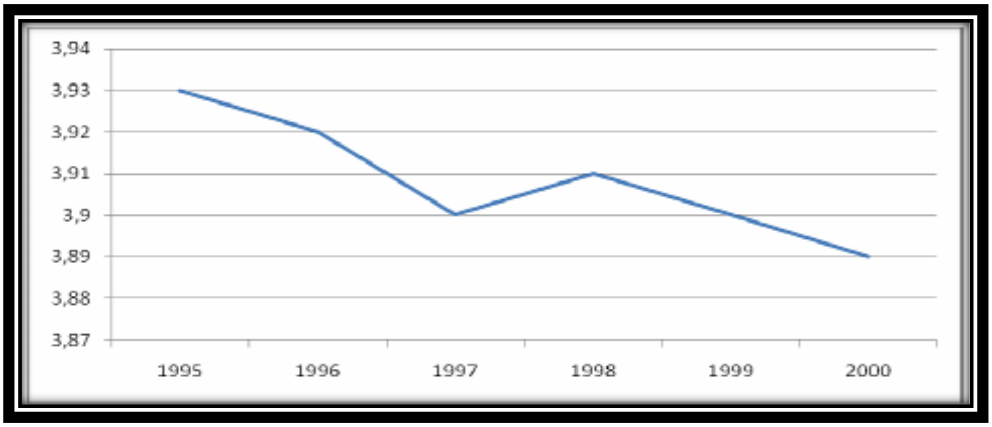

Source: International monetary fund , **Algeria, selected issues**, report n° 61, February 2007, p 21, (reviewed on 22/04/2012: www. imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr0761. pdf)

و قد ساعد انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الجزائر على ارتفاع مرونة العمالة للنمو الاقتصادي، حيث ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 بشكل خاص في القطاع العام وقطاع الخدمات أين تقترب فيهما إنتاجية عنصر العمل إلى الصفر.[1]

ومن جهة قطاع خارج المحروقات و الذي يتكون من أربعة قطاعات رئيسية: الفلاحة، الخدمات البناء و الأشغال العمومية و الصناعة فكانت معدلات نموها خلال الفترة 1995-2000 كما يلي:

الجدول رقم 2: معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000.

(الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	5 .15	9 .23	-5 .13	4 .11	7 .2	- 0 .5
بناء و أشغال عامة	7 .2	5 .4	5 .2	4 .2	4 .1	1 .5
الصناعة	- 4 .1	- 7 .8	- 8 .3	4 .8	6 .1	– 3 .1
الخدمات (عامة وخاصة)	8 .6	0 .6	4 .5	9 .7	7 .5	1 .5

Source: world Bank, Op.Cit, p 24.

الشكل رقم 7: معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000.

- Ibid, p 22.[1]

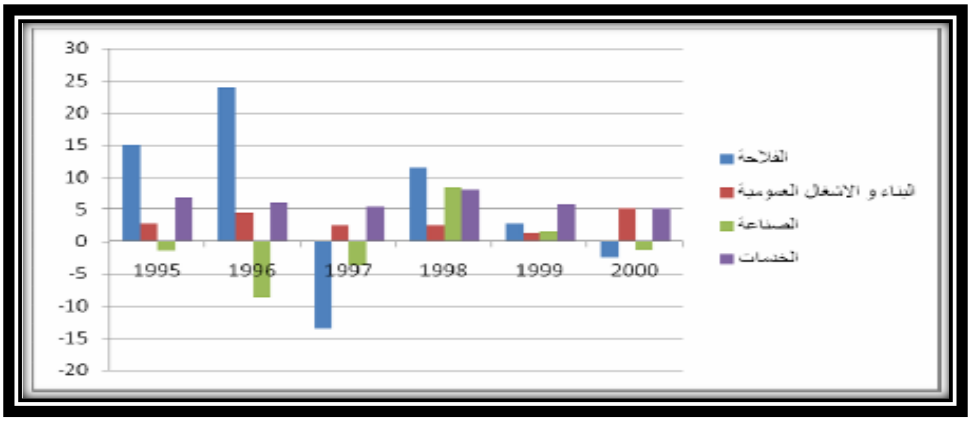

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول السابق.

1- القطاع الصناعي: يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا خلال الفترة 1995-2000، إذ أغلقت عديد المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس وسوء التسيير، وعدم قدرة الدولة على تحمل المزيد من خسائرها الكبيرة في ظل عجزها المالي، وهذا ما أدى إلى تراجع حاد في نمو الناتج الصناعي كما يوضحه الشكل السابق، إذ سجل معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1995، 1996 و 1997 و هو ما اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، والذي لم يقتصر استيراده على المنتجات الغذائية وفقط، بل امتد إلى المواد المصنعة ونصف المصنعة بشكل كبير، وكانت الصناعات الأخرى في فرعي الطاقة و المحروقات الاستثناء الوحيد، إذ أنها سجلت نموا معتبرا، عكس فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية الذي تضرر بشكل كبير ما بين سنتي 1995 و 1998، و هي الفترة التي شملها برنامج التعديل الهيكلي الذي أقره صندوق النقد الدولي، ونفس الشيء بالنسبة لصناعة الجلود والأحذية وصناعة المنسوجات والألبسة، في حين أن فرع الصناعة الغذائية كان الأكثر مقاومة رغم انخفاض مؤشره الإنتاجي بحكم أنه يعتبر ضروري لتجنب تدهور المستوى المعيشي، وتعتبر سنة 1998 كما يبرزه الجدول السابق السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بلغ 8.4 % و يعزى ذلك بالأساس إلى كل من فرعي الصناعة الغذائية والمطاط والبلاستيك.

الجدول رقم3: تطور مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات الصناعية 1994 – 1998.

(سنة الأساس: 1989=100 **)**

السنوات / المؤشرات	1989	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر العام	100	4 .88	6 .87	5 .81	5 .78	6 .81
مؤشر خارج المحروقات	100	2 .84	9 .82	1 .74	3 .69	3 .73
مؤشر الصناعات المستخرجة	100	1 .80	9 .79	7 .68	4 .63	4 .67
الطاقة	100	133. 1	132. 4	132. 4	128	144
المحروقات	100	106. 1	107. 6	113	118	118. 5
المناجم و المحاجر	100	82. 4	81. 1	78. 1	71. 1	73
الصناعات الحديدية الميكانيكية و الكهربائية	100	68. 2	74. 5	59. 6	47. 9	49. 9
مواد البناء والخزف	100	86. 2	89. 7	93. 7	88. 8	91. 7

المطاط و البلاستيك	100	94. 3	86. 2	75	78. 8	89. 2
الصناعات الغذائية	100	96. 4	89	85. 5	83. 1	90. 8
المنتجات و الألبسة	100	82. 5	73. 1	53. 1	49. 1	53. 4
صناعة الجلود والأحذية	100	53. 5	42. 5	29. 3	23. 7	24. 3

المصدر: عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2007، ص 63.

2- **القطاع ألفلاحي:** يشغل القطاع الفلاحي حيزا كبيرا في الاقتصاد الجزائري باعتباره يشغل عددا معتبرا من العمالة و يساهم بشكل كبير في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الوطني، و كما يبرزه الشكل السابق فإن معدلات نمو الناتج الفلاحي شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 1996 وصل إلى 23.9% مقارنة بـ 15% سنة 1995، ثم سجل انخفاضا كبيرا جدا سنة 1997 وصل به إلى مستوى -13.5% ثم عاود بعدها الارتفاع إلى مستوى 11.4% تبعه انخفاضا متتالي سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 2.7% و - 5% على التوالي، و يرجع هذا التذبذب بشكل كبير إلى سوء المناخ و الظروف الطبيعية الصعبة التي تعتبر عاملا حاسما في عملية الإنتاج الفلاحي.

3- **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** سجل الناتج في هذا القطاع على العموم معدلات نمو ايجابية و اعتبرت بالمتواضعة و منحنى تطور مشابه لمنحنى تطور الاستثمار العام خلال نفس الفترة، إذ شهد ثباتا في المستوى رغم بعض التذبذبات التي ترجع إلى التطورات في حجم الاستثمارات خلال الفترة المعنية.

4- **قطاع الخدمات:** على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية، شهد قطاع الخدمات سواء العامة أو الخاصة نوعا من الثبات في معدلات نموه و ذلك راجع بالأساس إلى بطئ عملية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق و عدم تفتحها على السوق الدولية، لكن يبقى لهذا القطاع دور مهم في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلاف الفترة 1995-2000.

و إذا ما نظرنا إلى النمو الاقتصادي على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد شهد على العموم ارتفاعات متتالية لكنها تبقى طفيفة ولم تتجاوز خلال الفترة 1995-2000 حدود 300 دولار و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 8: تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1995-2000.

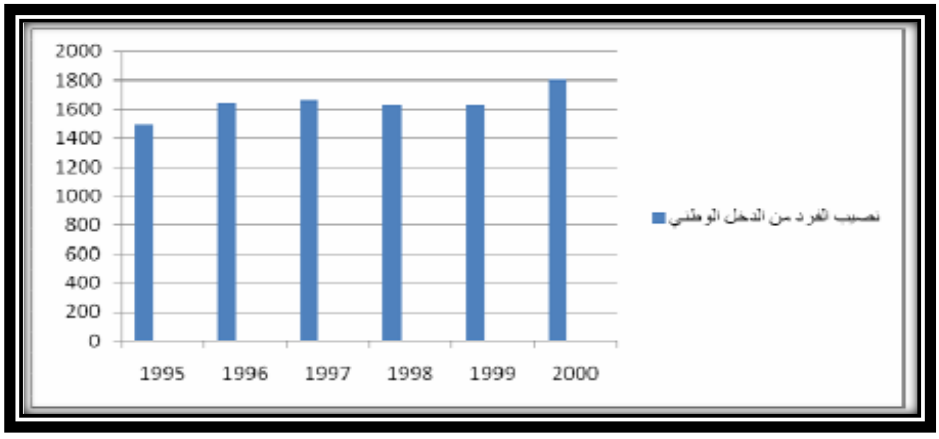

Source: UMCE , Op.Cit, p 21.

و عموما فإن النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000 شهد مستويات متواضعة في المتوسط لم تتجاوز حدود 3. 2%، متتالية في الغالب من قطاع المحروقات مع أداء ضعيف لقطاع خارج المحروقات، بشكل دفع الدولة إلى إعادة النظر في تركيبة الاقتصاد الجزائري من خلال إتباع سياسة اقتصادية تتركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام.

الفرع الثاني: البطالة.

سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير و مستقر في آن واحد خلال الفترة 1995-2000 و ذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 و التي أوصلت الجزائر إلى حالة إيقاف للمدفوعات، ما تتطلب منها طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي أقر برامج تهدف بالأساس إلى الحد من التوظيف في القطاع العام الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمالة رفقة قطاع الخدمات، و ذلك ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، و نجد أن أضعف نسب تشغيل للعمالة هي في قطاع الصناعة و يرجع ذلك بالأساس إلى تضرره الكبير خلال تلك الفترة نتيجة تراكم الديون عليه و إفلاسه مما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع و الوحدات الفرعية العمومية بشكل زاد من معدلات البطالة.

الجدول رقم 4: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000.

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28. 3	28. 1	28. 3	28. 6	29. 3	29. 3

المصدر: أحمد شفير، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل –حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 205.

و نتيجة لانخفاض إنتاجية عنصر العمل كما رأينا سابقا فإن مرونة العمالة في قطاع خارج المحروقات ترتفع بشكل كبير بحيث أن ارتفاع في حجم الناتج في قطاع غير المحروقات بمقدار 1% يؤدي إلى ازدياد حجم العمالة في كل القطاعات بـ 0.9% (باستثناء العمالة في القطاع المنزلي)،[1] و يظهر نمو العمالة حسب القطاعات خلال الفترة المعنية كما يلي:

الشكل رقم 9: نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000.

[1] - Ibid, p 20.

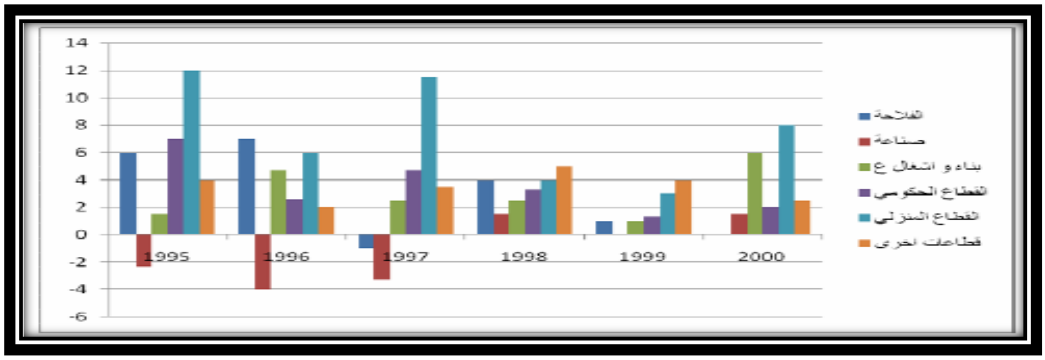

Source: international monetary fund, Op.Cit, p 19.

حيث يبين لنا الشكل أعلاه أن حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 يرتكز بشكل كبير في القطاع المنزلي و بنسبة أقل في قطاع الفلاحة، في حين أن نمو العمالة في قطاع الصناعة قد سجل معدلات سالبة طوال سنوات 1995-1996 و 1997 بسبب حالة الإفلاس التي ضربت القطاع والذي كان يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر، حيث أن عجز الدولة آنذاك عن إنقاذ مؤسساتها دفعها إلى غلق العديد منها و تسريح العاملين فيها.

الفرع الثالث: التضخم و معدلات الفائدة.

شهدت معدلات التضخم خلال الفترة 1995-2000 انخفاضا واضحا، حيث أنه وبعد أن قدرت بـ29% سنة 1995 انخفضت مع تتابع السنوات لتصل إلى 0.3 % سنة 2000، و ذلك يعتبر نتاج السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركز الجزائري بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة، كما أن زيادة الواردات خلال هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاصها لنسبة من الزيادة في الطلب المحلي.

الشكل رقم 10: تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000 .

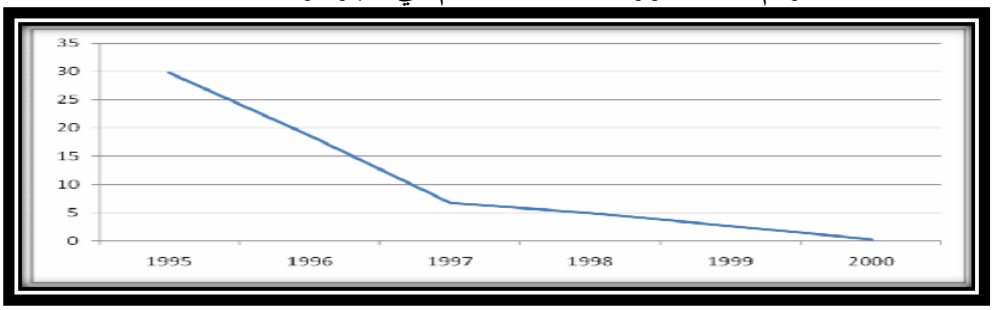

Source: UMCE, Op.Cit, p 21.

و قد سارت معدلات الفائدة في نفس اتجاه تطور معدلات التضخم خلال الفترة المعينة، سواء كانت معدلات الفائدة على الافتراض أو على الإيداع، لكن معدلات الفائدة الحقيقية عرفت سنتي 1995 و 1996 مستويات سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم ثم اتخذت مستويات موجبة ابتداء من سنة 1997 بعد بداية انخفاض معدلات التضخم، ويرجع اتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض في محاولة جذب الاستثمارات بحكم أن المستويات التي تتواجد فيها معدلات الفائدة مرتفعة جدا و لا تشجع على الاستثمار.

الشكل رقم 11: تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995-2000.

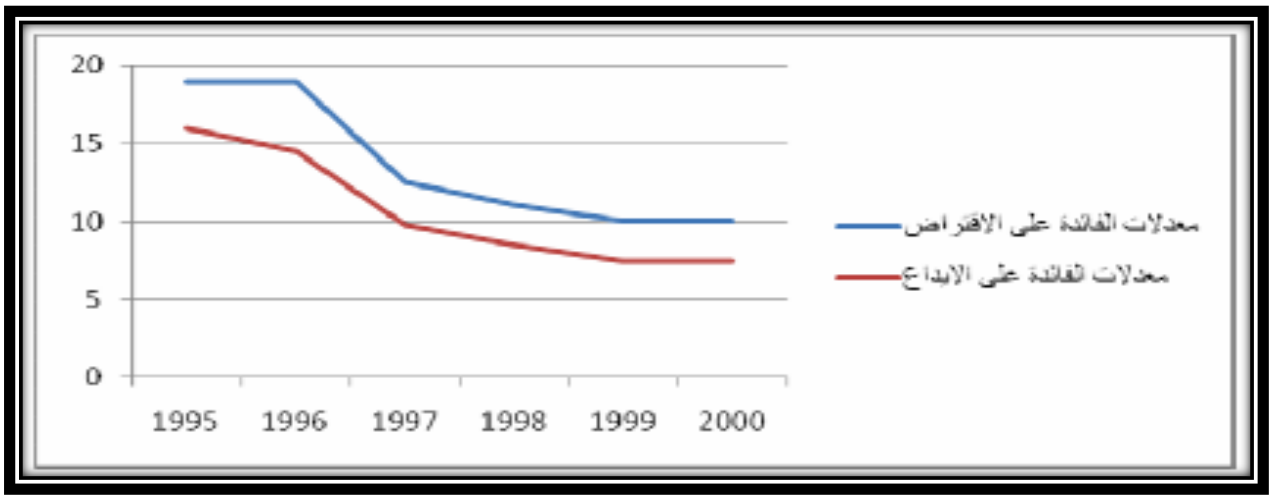

Source: Ibid, p2.

الفرع الرابع: توازن الميزانية العامة.

شهدت الميزانية العامة على طول الفترة 1995-2000 متوسط فائض قدر بـ 1.5% من الناتج المحلي بالغا أعلى مستوى له سنة 2000 و ذلك نتيجة الارتفاع في الإرادات العامة بنسبة 9. 30% مقارنة بنسبة 1999 بعد الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2000 بنسبة 2. 59% مقارنة بسعره سنة 1999، و هو ما يعكس إلى حد كبير التقارب المسجل بين الإيرادات و النفقات إبان تلك الفترة، حيث بلغ متوسط الإيرادات العامة خلال نفس الفترة حوالي 31.8% من الناتج المحلي، في حين بلغ متوسط الإيرادات العامة 2

.30%؛ وذلك يعتبر نتاجا لما جاء به برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف من خلال مضمونه إلى إعادة التوازن للميزانية العامة بالحد من الإنفاق العام بحكم أن عجز الميزانية كان سائدا طوال الفترة 1990-1994.

الجدول رقم 5: الإيرادات و الإنفاق العام، توازن الميزانية و سعر النفط الجزائري 1995-2000.

(الوحدة: %من الناتج المحلي)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات	30. 0	32. 1	33. 4	27. 4	29. 4	38. 5
النفقات	31. 4	29. 2	31. 0	31. 2	29. 9	28. 8
توازن الميزانية	- 1. 4	2. 9	2. 4	- 3. 8	- 0. 5	9. 7
سعر النفط الجزائري	17. 6	21. 7	19. 5	12. 9	17. 9	28. 5

Source:- Ibid, p 22.

-World Bank, Op.Cit, p 3.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.

شهدت مؤشرات التوازن الخارجي بداية تحسن ملحوظ بفعل ارتفاع سعر النفط الجزائري تماشيا مع برامج صندوق النقد الدولي، وسيتم التعرض في هدا المطلب التعرف على أهم مؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري من خلال:

الفرع الأول: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

شهد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب تقلبات سعر النفط الجزائري خلال نفس الفترة انطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي 98% من صادرات الجزائر.

من جهة أخرى فإن رصيد ميزان المدفوعات سجل في الغالب خلال الفترة 1996-2000 عجزا خلال سنوات 1996، 1998، 1999 قدرت بـ 2- مليار دولار، 1.7- مليار دولار و2,3- مليار دولار على التوالي، و هي السنوات التي سجل فيها الميزان التجاري مستويات فائض منخفضة مما أدى إلى تغلب عجز رصيد حساب رأس المال على فائض رصيد

الميزان التجاري، لكنه عاود التحسن سنة 2000 برصيد موجب و مرتفع وصل إلى 7.8 مليار دولار و الذي يرجع بالأساس إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري في السنة نفسها إلى 12.3 مليار دولار.

الجدول رقم 6: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000.

(الوحدة: مليار دولار)

المستويات / المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	13. 25	13. 82	10. 14	12. 32	21. 68
واردات	9. 09	8. 13	6. 63	8. 96	9. 34
رصيد الميزان التجاري	+4. 16	+5. 69	+1. 51	+3. 36	+12. 34
رصيد ميزان المدفوعات	2. 09 -	+1. 16	1. 74 -	2. 38 -	+7. 58

Source: international monetary fund, **Algeria statistical appendix**, report n°: 01/163, September 2001, (reviewed on 21/10/2010, www.imf.Org/external/pubs/ft/scr/2001/cr01163.pdf,pp33,34)

سجل رصيد الميزان التجاري القيمة الأكبر سنة 2000 أين قدر بـ 12.3 مليار دولار نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار بالشكل الذي رفع من قيمة صادرات الجزائر إلى مستوى 21.6 مليار دولار، و من هذا المنطلق فإن رصيد ميزان المدفوعات سار على نهج رصيد الميزان التجاري كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 12: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000.

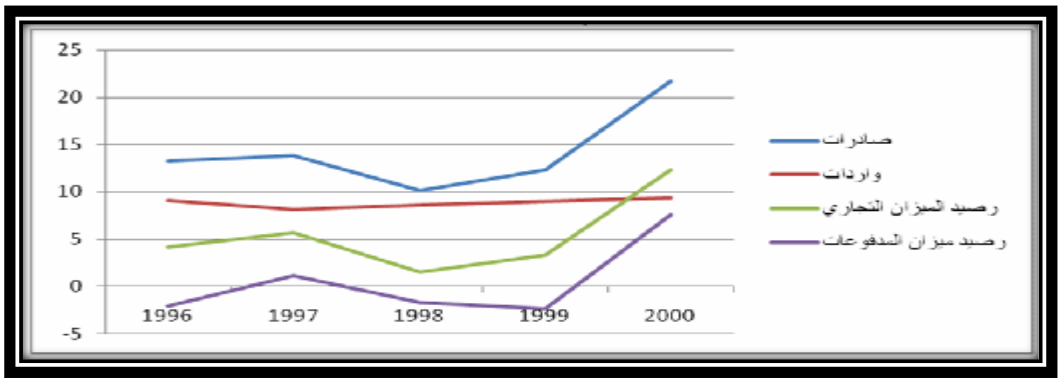

المصدر: المخطط من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول السابق.

الفرع الثاني: سعر الصرف.

عرف سعر صرف الدينار الجزائري انخفاضا بالنسبة للدولار الأمريكي مما أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1995-2000 بما يقارب 58.6% و ذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار تخفيض قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية و زيادة ميزتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينيات، و ذلك بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي الممتد على طول الفترة 1995-1998.

الجدول رقم 7: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47. 6	54. 7	57. 6	58. 7	66. 5	75. 5

المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 219.

الفرع الثالث: احتياطي الصرف و الدين الخارجي.

سجل احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 في المتوسط ما مقداره 7.06 مليار دولار والذي يغطي حوالي 7 أشهر واردات، و جاء تطور احتياطي الصرف في نسق تطور سعر النفط الجزائري بحكم أن غالبية صادرات الجزائر عبارة عن محروقات، و قد تراوح ما بين صعود و هبوط انعكس على تطور حجم الدين الخارجي خلال نفس الفترة والذي سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 25.2 مليار دولار، فيما سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي استقرارا عند مستوى منخفض على طول الفترة 1995-2000 بلغ في المتوسط 4.5 مليار دولار وذلك راجع بالأساس إلى إعادة جدولة الديون خلال تلك الفترة مع دائني نادي لندن و **نادي باريس.**

الجدول رقم 8: إحتياطي الصرف والدين الخارجي 1995-2000.

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات / المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف (أشهر واردات)	—	4. 2 (4. 5)	8. 0 (9. 4)	6. 8 (7. 6)	4. 4 (4. 6)	11. 9 (12. 2)
ديون متوسطة طويلة الأجل	31. 3	33. 2	31. 0	30. 2	28. 2	25. 1
ديون قصيرة المدى	0. 2	0. 4	0. 1	0. 2	0. 1	0. 1
إجمالي الدين الخارجي	31. 5	33. 6	31. 2	30. 4	28. 3	25. 2
نسبة الدين الخارجي	**76. 1**	**73. 5**	**66. 4**	**64. 8**	**58. 9**	**47. 2**
خدمة الدين الخارجي	4. 2	4. 5	4. 4	5. 0	5. 1	4. 5

source: International monetary fund, **Algeria, statistical appendix**, report n° 01/163, Op.Cit, p 33,(Consulter le 21/01/2010.www.bankofalgeria.dz/docs2.htmSource: banque d'Algérie).

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009.

تميزت الفترة 1995-2000 على العموم بتحقق متوسط معدل نمو قدر بـ 3.2%، وهو معدل نمو متواضع و غير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية متواصلة، أو من ناحية خلق مناصب عمل و المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، بحيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28.6% و هو معدل مرتفع يعكس الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتردي إبان تلك الفترة.

لكن و مع مطلع سنة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة بنسبة 1999، و هذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، و قد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة و أن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل على المدى المتوسط، و كان نتاجا إتباع الجزائر سياسة إنفاق عام توسعية إقرار كل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 و "البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009.

المطلب الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي يقارب 7 مليار دولار،[1] و هو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدر بـ 11,9 مليار دولار، و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية **تحسن** وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية و هي:[2]

1- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
2- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
3- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

و يكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قدرات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر و هي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط

[1] - World Bank, Op.Cit, p 4.
[2] - Ibid, p 5.

الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.

- دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل.
- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابيا على تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 9: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100. 7	70. 2	37. 6	2. 0	210. 5	40. 1
تنمية محلية و بشرية	71. 8	72. 8	53. 1	6. 5	204. 2	38. 3
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10. 6	20. 3	22. 5	12. 0	65. 4	12. 4
دعم الإصلاحات	30. 0	15. 0	/	/	45. 0	8. 6
المجموع	**205. 4**	**185. 9**	**113. 9**	**20. 5**	**525. 0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم 10: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري- الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن، العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623

صيحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات ميدانية	200

المصدر: المرجع السابق، ص 106.

و من خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا أنه و من ناحية القيمة فإن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، و يليه جانب التنمية المحلية و البشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204,2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية.

و على مدار الفترة التي أقر خلالها تنفيذ المخطط، استحوذت سنة 2001 على حصة الأسد اذ قدرت مخصصاتها بما يقارب 205.4 مليار دج ،ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ،كما بلغت سنتي 2003 و 2004 ما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي

الشكل رقم 13: التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

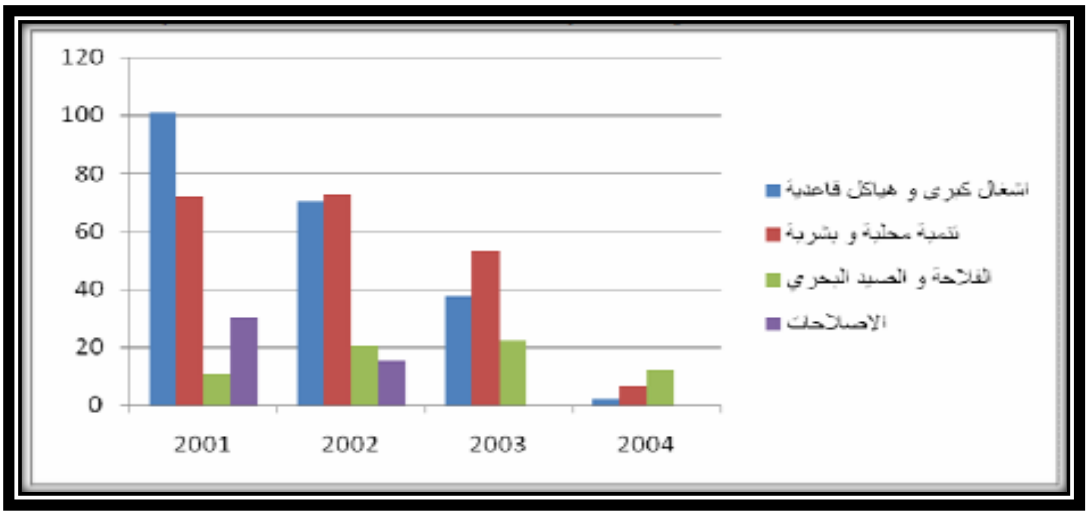

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول السابق.

و قد تركزت مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في السنتين الأوليتين من فترة التنفيذ إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة و من ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل و تطوير البنى التحتية.

1- **الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية:** إن حصول قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

حيث قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب و هي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة: 142.9 مليار دج.
- تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.
- السكن و العمران بقيمة 35.6 مليار دج.

و خصصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية لتجهيزات بالهياكل، و ذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص و من توفير و تهيئة المناخ المناسب للاستثمار و الإنتاج كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة و أخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، و كذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي و أثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذ أن إعادة تنشيط المناطق الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي و من ثم المحافظة على استقرار حجم العمالة فيه و زيادته و ذلك يساهم في الحد من البطالة.

كما أن قطاع السكن أخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية، و ذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي، و الجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

الجدول رقم 11: القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1- تجهيزات الهياكل	60. 5	53	29. 4	/	**142. 9**
1- 1 منشآت الري	5. 4	15. 8	10. 1	/	**31. 3**
1- 2 منشآت السكة الحديدية	9. 7	28. 9	16. 0	/	**54. 6**
1- 3 أشغال عمومية	33. 7	8. 3	3. 3	/	**45. 3**
1- 4 اتصالات	10	/	/	/	**10**
1- 5 تهيئة مدينة بوغزول	1. 7	/	/	/	**1. 7**
2- تنمية المناطق الريفية	13. 1	13. 2	5. 7	/	**32**
2- 1 فلاحة	1. 7	3. 2	4. 2	/	**9. 1**
2- 2 بيئة	3. 6	1	1. 5	/	**6. 1**
2- 3 طاقة	7. 8	9	/	/	**16. 8**
3- المسكن و العمران	27. 1	4. 0	2. 5	2. 0	**35. 6**
3- 1 السكن الحضري و الريفي	25. 1	/	/	/	**25. 1**
3- 2 تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2. 5	2. 0	**10. 5**
المجموع	**100. 7**	**70. 2**	**36. 6**	**2. 0**	**210. 5**

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 110.

يهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يعمل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على تحقيقها خلال الفترة 2001-2004[1] و تتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية كما يلي:

الجدول رقم 12: مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل الكبرى و الهياكل القاعدية.

(الوحدة: مليار دج)

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	/	100000	**100000**
السكن و العمران	60000	10000	**70000**
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	**16300**
أشغال عمومية	40000	2000	**42000**
قطاعات أخرى*	1500	19000	**20500**
المجموع	**102800**	**146000**	**148800**

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سابق ذكره، ص 111.

*: هذه القطاعات هي: البيئة، الطاقة، الاتصالات و أشغال، تهيئة مدينة بوغزول.

2- التنمية المحلية و البشرية: إن ترابط الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير و الإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي

[1] - International monetary fund, report n° 61, Op.Cit, p 20.

بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، و على هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية و البشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية و هي:

أ- **برنامج التنمية المحلية:** يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي و بالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي و ذلك بحكم تنوع و اختلاف ظروف و خصائص كل منطقة من مناطق الوطن، و الهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد، وذلك يتجلى في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية و إنشاء مشاريع تهيئة المحيط و تحسين هياكل الخدمة العمومية، والجدول التالي يوضح مجالات برنامج التنمية المحلية:

الجدول رقم 13: القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13. 0	16. 5	/	**33. 5**
الري	4. 7	7. 4	1. 5	/	**13. 6**
البيئة	1. 5	2. 0	2. 0	/	**5. 5**
البريد والمواصلات	/	8. 5	6. 0	/	**14. 5**
أشغال عمومية	13. 0	/	/	/	**13. 0**
منشآت إدارية	5. 7	6. 0	5. 2	/	**16. 9**
المجموع	**28. 9**	**36. 9**	**31. 2**	**0**	**97. 0**

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 112.

و يتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001-2004 كما يلي:

الجدول 14: مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية.

القطاعات / مناصب العمل	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية و صيانة الطرقات	/	20000	**20000**
البيئة	6000	16000	**22000**
الري	900	1350	**2250**
البريد و المواصلات	3000	3500	**6500**

المجموع	9900	40850	50750

المصدر: المرجع أعلاه، ص 112.

ب- برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العمالية، و كذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة، من جهة ومن جهة أخرى للتطفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح و تحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، ويتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول رقم 15: مجالات برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية.

(الوحدة: مليار دج)

مناصب العمل / المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل و القرض	1. 5	2. 65	3. 5	2. 0	**9. 3**
الحماية الاجتماعية	2. 35	3. 35	1. 0	1. 0	**7. 7**
المجموع	**3. 5**	**6. 0**	**4. 5**	**3. 0**	**17. 0**

المصدر: المرجع السابق، ص113.

ج- برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية و التي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة و ترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية الجامعات و الهياكل الرياضية والثقافية، ويتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل[1] موزعة على عدة قطاعات شملها هذا البرنامج كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول 16: القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9. 5	7. 45	/	**26. 95**
التكوين المهني	4. 4	3. 1	2. 1	/	**9. 5**
التعليم العالي و البحث العلمي	18	9. 4	6. 5	/	**33. 9**
الصحة و السكان	2. 8	4. 6	0. 3	/	**7. 8**
الشباب و الرياضة	1. 4	2. 2	/	/	**3. 67**
الاتصال و الثقافة	4. 5	/	/	3. 5	**8**
الشؤون الدينية	0. 15	1. 0	/	/	**11. 5**

[1] - المرجع السابق، ص 113.

المجموع	39. 4	29. 9	17. 34	3. 5	90. 2

المصدر: المرجع أعلاه، ص114.

3- الفلاحة و الصيد البحري: يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة و الصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي و زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية و الحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري و استغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طول 1200 كلم، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين:

أ- البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي: خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، و هو برنامج تكميلي للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية شرع في تنفيذ ابتداء من أواخر سنة 2000، و يهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- حماية السهول و الأراضي المعرضة للانجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية: 53.4 مليار دج.
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية: 0.2 مليار دج.
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية: 32.28 مليار دج

كما يتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث حوالي 330000 منصب عمل منها 230000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع الفلاحي، و100000 منصب عمل خاصة بعمليات حماية السهول و الأحواض المائية.[2]

ب- البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري: خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج و الهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

4- دعم الإصلاحات: إن ما أقرته الدولة من مشاريع و برامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار الإنتاج و المنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية و من ثم إضفاء الفعالية على البرامج و المشاريع المنفذة، و قد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية،

[1] - المرجع السابق، ص 114.
[2] - المرجع أعلاه، ص 115.

وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى و تهيئة المناطق الصناعية، و قد قدرت مخصصات هذا البرنامج بحوالي 45 مليار دج.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر والراجع للارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، و مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهارها الاقتصادي الجزائري.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو تحقيق جملة من الأهداف منها :[1]

- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: و ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: و ذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصاد، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الفلاحي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي و تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

[1] - World Bank, Op.Cit, p 2.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، و التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم 17 : البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**/**	**1140**	**8705**	**8705**

Source: world Bank, Op.Cit, p2.

و جاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 18**: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو** 2005-2009**.**

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908. 5	45. 5
تطوير المنشآت الأساسية	1703. 1	40. 5
دعم التنمية الاقتصادية	337. 2	8
تطوير الخدمة العمومية	203. 9	4. 8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1. 1
المجموع	**4202. 7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2.

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/textEssentiels/progBilan/progcroissance. pdf

أطلع عليه يوم 2012/04/25.

و يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي و ذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1 –تحسين ظروف معيشة السكان: يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5%، و هو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية، و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل و من ثمة على حركية النشاط الاقتصادي، و وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن حيث قرر إنشاء حوالي 1010000 مسكن، و يليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام و المطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف التمدرس، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية في ما يخص التطهير و التزويد بمياه الشرب، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية و الثقافية ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و 26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل الظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

الجدول رقم 19: توزيع المخصص المالي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.

(الوحدة مليار دج)

القطـــــــــــاعات	المـــــبالغ
السكنات	555. 0
الجامعة	141. 0
التربية الوطنية	200. 0
التكوين المهني	58. 5
الصحة العمومية	85. 0
تزويد السكان بالماء	127. 0
الشباب و الرياضة	60. 0
الثقافة	16. 0
إيصال الغاز و الكهرباء للبيوت	65. 0
أعمال التضامن الوطني	95. 0

تطوير الإذاعة و التلفزيون	191. 1
انجاز منشآت للعيادة	10. 0
عمليات تهيئة الإقليم	26. 4
برامج بلدية للتنمية	200. 0
تنمية مناطق الجنوب	100. 0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150. 0
المجموع	**1908. 5**

المصدر: المرجع السابق، ص4.

2 –تطوير المنشآت الأساسية: يحتل هذا الجانب حوالي 40,5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم 20 : القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية.

(الوحدة مليار دج)

القطاعات	المبالغ
النقل	700. 0
الأشغال العمومية	600. 0
إنماء (السدود و التحويلات)	393. 0
تهيئة الإقليم	10. 15
المجموع	**1703. 1**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات المرجع السابق، ص ص34-37.

و يأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية و إنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر 3 مطارات جديدة و انجاز عدد معتبر من محطات النقل و مؤسسات النقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

و لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إنشاء و إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية و كذا صيانة 7000 كلم

من الطرق و انجاز 145 منشئة فنية، أما قطاع الماء فيتضمن انجاز 8 سدود و إعادة تأهيل و انجاز 31 محطة تصفية.[1]

3 – دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية و هي:[2]

1 – الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.
- حماية الأراضي المنحدرة و توسيع التراث الغابي.
- محاربة التصحر و حماية عمليات تربية المواشي و تطويرها.
- حماية السهوب و تنميتها.

ب- الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية و كذا تطوير الملكية الصناعية.

ج- ترقية الاستثمار: حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات و كذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية و التجهيزات المعلوماتية.

هـ- السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

و- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، حيث خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق ما يلي:

- انجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- انجاز و تجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- دراسة وانجاز متاحف للصناعات التقليدية.
- إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية.
- انجاز غرف للصناعة التقليدية و الحرف.

[1] - المرجع السابق، ص 36.
[2] - المرجع أعلاه، ص 16.

- دعم تطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

4 – **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات.

و خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

4-1- البريد و تكنولوجيا الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة على المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنة 61 محطة أرضية.

4-2- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد و المؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

4-3- الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن لوطني و الحماية المدنية.

4-4- التجارة: إذ أنه و قصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة و هي:

- انجاز مخابر مراقبة النوعية.
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية.
- انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

4-5- المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

المبحث الثالث: أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001-2009**.**

انطلاقا من المنظور الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و على هذا الأساس نحاول إبراز أثر البرامج العمومية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2009**.**

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعينة حوالي 4.8 % و هو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995-2000 و الذي بلغ

3.2%، و قد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي.[1]

الجدول رقم 21: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

(الوحدة: %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8 .8	3 .3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

Source: world bank, Op.Cit, p24.

و نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001- 2004 وإذا وصلت إلى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة 2004 و ذلك يرجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 و التي ارتفعت بحوالي 10.4%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001-2004 قدر بـ1.2%.

الشكل رقم 14: تطور معدلا ت النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

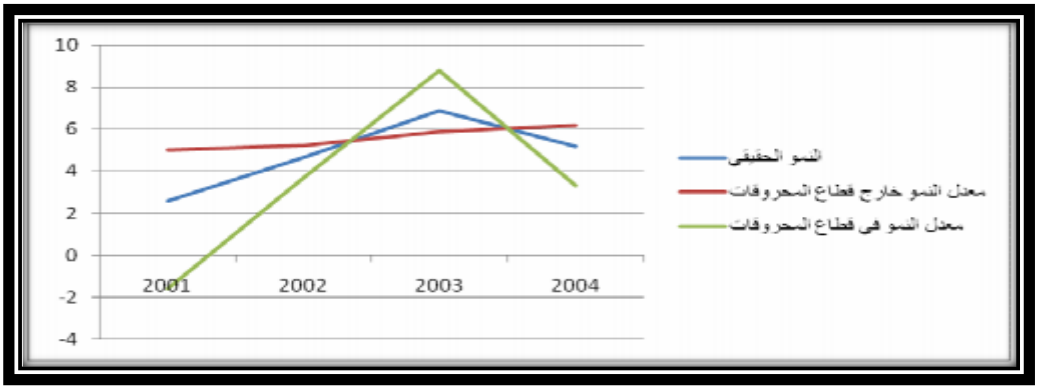

المصدر: المخطط من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول السابق.

[1]- World bank, Op.Cit, p4.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصاد خلال الفترة 2001-2004، يبرز لنا التوزع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعينة كما يلي:

الجدول رقم 22: معدلات النمو القطاعية 2001-2004.

(الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و أشغال عامة	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارات العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارات العامة	2.0	3.0	4.5	4.0
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

Source: banque d'Algérie, **rapport annuel de la banque d'Algérie 2005**, p176, (consulter le 4/04/2012.www.banqueofalgeria.dz/rapport.htm)

و من خلال ما جاء في الجدول أعلاه و بالاستناد إلى ما جاء في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي نجد:

1- **القطاع الفلاحي:** حصل القطاع الفلاحي على ما قيمته 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ت وزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط، و قد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا و هبوطا و ذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 إلا أنه انخفض سنة 2002 إلى حدود - 1.3% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع في تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم و نظرا لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7% سنة2003 لكنه عاود الانخفاض مجددا سنة 2004 إلى مستوى 3.1%.

2- **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** يعتبر هذا القطاع صاحب أكبر المخصصات المالية التي جاء بها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و هو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001- 2004، حيث انتقل معدل نموه من 2.8% سنة

2001 إلى 8. 8% سنة 2002 وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي 2001 و 2002 حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج، ثم عاود معدل نمو القطاع الانخفاض مجددا سنة 2003 إلى 5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 8. 8% ويعتبر ذلك أثرا جد إيجابي مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة 2001-2004 و البالغ 210.5 مليار دج، إذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي لهذا القطاع خلال الفترة المعنية 200 مليار دج و هو ما يعكس التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع و الديناميكية التي ولدها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في النشاط الاقتصادي من خلال هذا القطاع.

3- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ البرامج، إذ قدر متوسط نمو القطاع خلال نفس الفترة 2.3% والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، و بالخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصاد دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج.

حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ثباتا على العموم ولم يتغير طوال تلك الفترة إلا بحوالي -0.4%، وذلك راجع بالأساس إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها و تطوير قدراتها الإنتاجية و تعزيز مكانتها التنافسية و من ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية و تسريح العمال، إذ أنه و خلال الفترة المعنية شهدت كل من قطاعات الطاقة و الماء، الصناعات الإستراتيجية و مواد البناء ارتفاعات معتبرة في المتوسط قدرت على التوالي بـ 5.4%، 1% و 2.2% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي سجلت في المتوسط معدلات سالبة كان لها الأثر الكبير على تدني الناتج الصناعي خاصة قطاعات المواد الغذائية، الجـلود و الأحذيــة و الخشب و الورق إذ قدرت على التوالي بـ -16.9%، -2.8% و -5.6%.

الجدول رقم 23: مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2001- 2004.

(سنة الأساس: 1989-100)

السنوات / الصناعات	2001	2002	2003	2004
طاقة و مياه	179.9	187.7	200.0	211.6
محروقات	128.0	133.8	143.7	145.2
صناعات استخراجية	77.3	83.1	83.6	82.7
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية	62.8	67.2	73.2	73.6
مواد البناء	98.6	104.8	96.8	105.4
مواد غذائية	74.8	60.5	48.1	40.5
نسيج	28.5	29.6	28.9	24.6
جلود وأحذية	15.4	13.0	12.1	13.5
خشب و ورق	30.9	31.2	29.4	28.1
صناعات كيميائية	94.3	88.8	79.4	78.0
صناعات أخرى	27.0	27.3	24.1	25.3
المؤشر العام خارج قطاع المحروقات	74.8	75.1	73.7	73.8
المؤشر العام	58.0	86.2	87.0	87.3

Source: Ibid, p177.

4- قطاع الخدمات: يملك هذا القطاع دورا كبيرا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 من خلال المعدلات الموجبة و المحققة سواء في الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى حوزته على النسبة الأكبر من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات إذ بلغ معدل النمو للخدمات في الإدارات العامة 3. 3% و 5.2% بالنسبة لخدمات خارج الإدارات العامة، و ذلك يرجع بالأساس إلى ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من تنشيط لقطاع النقل و الاتصالات الذي ساهم تحريره سنة 2001 في تفعيل أثر الإصلاحات في هذا القطاع.

و مما سبق يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بشكل رئيسي، بحكم أن ذلك ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني سمحت في توليد زيادة في الناتج المحلي، و كذا من خلال مخصصاته لقطاع الفلاحة و الصيد البحري بحكم أنه قطاع ذو ناتج مباشر في الاقتصاد المحلي، و لو أن ذلك كان بشكل ضئيل باعتبار أن هذا القطاع تأثر كثيرا بالظروف المناخية المتقلبة، أما ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص التنمية المحلية و البشرية و دعم الإصلاحات فإن أثره على الناتج المحلي لا يكون بشكل مباشر و على المدى القصير، لأنه يهدف الأساس إلى تكوين رأس المال البشري و إصلاح الهيئات و الإدارات و تطوير المناخ الاستثماري.

وبإتباع أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، نجد أنه و من ناحية الاستهلاك فإنه قد شهد ارتفاعا متواصلا طوال الفترة المعنية سواء كان استهلاكا عاما أو خاصا، و هذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق العام للاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إذ شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا متواصلا قدر بـ 8.

3%في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 مقابل 6. 2% للفترة 1998-2000، في حين قدر ارتفاع الاستهلاك العام في المتوسط بـ 10. 88%للفترة 2001-2004 مقابل 6. 8% للفترة 1998-2000، و هو ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه الطلب الاستهلاكي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا خلال الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترات السابقة.

الجدول رقم 24: تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2001-2004.

(الوحدة: مليار دج , %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الاستهلاك العام*	624.6	700.4	777.5	847.5
الاستهلاك الخاص*	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0
التغير في الاستهلاك العام**	11.49	12.13	11.00	8.93
التغير في الاستهلاك الخاص**	7.78	7.59	6.88	10.96

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول السابق.

و من ناحية تطور حجم الاستثمار و معدلات الفائدة خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لوحظ على العموم تزايد في حجم الاستثمار الصافي و الذي يرجع بالأساس إلى تزايد الاستثمار العام و الذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية 10% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 20% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996-2000 و يرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع في الناتج المحلي الخام بشكل أكبر من ارتفاع قيمة الاستثمار العام، هذا الأخير ارتفع بنسبة 2.1% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001، أما الاستثمار الخاص فقد انخفض سنة 2004 بـ 1.7% مقارنة بسنة 2001، حيث قدر متوسط زيادته السنوية في فترة 2001-2004 حوالي 11.1% مقارنة 8.92% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996-2000، وهو ما يوضح على أن الإنفاق العام في الجزائر لم يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص، حيث أن معدلات الفائدة خلال الفترة 2001-2004 شهدت انخفاضات متتالية بسبب تزايد الادخار الوطني المتراكم بسبب ارتفاع مداخيل الجبائية النفطية بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات، و هو ما إلى انخفاض معدلات الفائدة بدل توجهها إلى الارتفاع لأن الإنفاق العام لم يمول الاقتراض من السوق النقدي بل مول عن طريق الادخار الوطني.

الجدول رقم25: تطور الاستثمار العام و الخاص، الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2001-2004.

(الوحدة: مليار دج , %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار الصافي*	23.7	24.4	24.0	24.1
حجم الاستثمار العام*	8.4	10.0	10.8	10.5
حجم الاستثمار الخاص*	3 .15	14.4	13.2	13.6

حجم الادخار الوطني**	1770.8	1812.7	2356.0	2865.0
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض***	9.5	8.5	8.0	8.0
معدلات الفائدة على الإيداع***	6.3	5.3	5.3	2.5

Source:- world bank, Op.Cit, p24.
- banque d'Algérie, Op.Cit, p174.
- UMCE, Op.Cit, p24.

و قد كان للأثر الإيجابي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على نمو الناتج المحلي انعكاس واضح و جد إيجابي على حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004، حيث كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق 850000 منصب عمل خلال الفترة التي يمتد خلالها، و قد تحقق كنتيجة لتطبيق حوالي 728000 منصب عمل،[1] حيث شهد معدل البطالة خلال الفترة المعنية تراجعات ملحوظة و متتالية قدرت بـ 9.6% بين سنتي 2001-2004، و ساهمت قطاعات الاقتصاد الوطني في ذلك كما يلي:

1- **قطاع الفلاحة:** يعتبر قطاع الفلاحة أهم قطاع ساهم في زيادة حجم العمالة تقليص معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004 إذ بلغت نسبة البطالة فيه 0%[2] علاوة على زيادة مناصب العمل التي يوفرها القطاع بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 8%، كما أن حجم العمالة فيه ازداد سنة 2004 بـ 289000 عامل مقارنة بسنة 2001، وذلك راجع إلى الأثر الإيجابي لمخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي، بحكم أن هذا القطاع يرتكز بالأساس في العملية الإنتاجية على عنصر العمل و هذا ما أدى إلى ازدياد حجم التشغيل مع ازدياد الدعم الموجه لهذا القطاع.

2- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة نمو في حجم العمالة تعد الأضعف إذ بلغت في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.8%، و هذا يعد منطقيا إلى حد كبير، حيث أن هذا القطاع الذي يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر لم يحض بمخصصات مالية معتبرة ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى المشاكل و الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في شكل عدم قدرته على المنافسة و ضعف قدرته الإنتاجية بفعل تراكم الديون و الإفلاس الذي أصاب العديد من فروعه الإنتاجية.

3- **قطاع البناء و الأشغال العمومية:** استفاد هذا القطاع من الحصة الأكبر ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بما يقارب 210.5 مليار دج، وقد ساهمت المشاريع المدرجة في إطار برنامج الهياكل الكبرى و المنشآت القاعدية في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ5. 45% إذ زاد حجم العمالة في هذا القطاع سنة 2004 بنسبة 21.6% مقارنة بما كان عليه سنة 2001، و هي نسبة تؤكد على مدى أهمية الاستثمارات العامة في هذا القطاع و تأثيرها الإيجابي على حجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

[1]- International monetary fund, report n 61, Op.Cit, p20.

[2] - و ذلك استنادا إلى معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر التي تظهر أن حجم العمالة الناشطة في القطاع الفلاحي هو نفسه حجم العمالة المشغلة فيه.

4- **قطاع الخدمات:** سجل هذا القطاع متوسط معدل نمو سنوي للعمالة قدر 3.1% خلال الفترة 2001-2004، إذ استفاد بشكل إيجابي من تطوير قطاع النقل من خلال تحديث و صيانة شبكات الطرق و السكك الحديدية، و كذا قطاعي الاتصالات والتجارة اللذان تأثرا بتحسن مستوى المعيشة و ما يتبعه من زيادة في الطلب.

و لا يمكن إغفال الدور الذي تؤديه الأعمال المنزلية و باقي القطاعات في الحد من معدلات البطالة، حيث زاد عدد العمال سنة 2004 بحوالي 672000 عامل أي ما نسبته 48% مقارنة بسنة 2001، وعموما فإن الملاحظ هو أن معدل البطالة انخفض بحوالي 12.2% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 و هو ما نتج عنه ازدياد حجم الناتج المحلي الاسمي سنة 2004 بحوالي 43.7% مقارنة بسنة 2001، و هي تعتبر نتيجة مقبولة رغم أنه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو أعلى لو استغلت الموارد المالية المخصصة أحسن استغلال و بأعلى كفاءة ممكنة لتطوير أداء الاقتصاد الحقيقي بخصوص الذي تبقى مساهمته في الناتج المحلي الاسمي ضعيفة لم تتجاوز 35% خلال الفترة 2001-2004 و يبقى الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، كما أن حجم العمالة يتركز بالأساس في القطاع العام في ظل ضعف أداء القطاع الخاص، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 و الذي قدر بـ4.8% قارب إلى حد كبير تقديرات الحكومة المستهدفة و التي قدرت بـ5%.

الجدول رقم26: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001 -2004

(الوحدة: ألف عامل، %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل و مواصلات	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية, خدمة وطنية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

Source: banque d'Algérie, Op.Cit, p180.

و من الضروري الإشارة إلى أن ذلك الأثر الإيجابي الكبير لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على حجم العمالة لم يكن بنفس الشكل من ناحية تأثير الارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن زيادة حجم العمالة على نمو الناتج المحلي، و ذلك يرجع إلى أن نسبة كبيرة من ذلك الطلب الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وجه إلى الخارج، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا على طول الفترة 2001-2004 قدر بـ 89. 3% سنة 2004

مقارنة بسنة 2001 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 18. 8%، و هو ما أثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه، فعوض أن يتم تلبية تلك الزيادة المتولدة في الطلب الكلي عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هنالك نمو معتبر في الناتج المحلي، تم تلبيته بزيادة الواردات و هو ما يطرح إشكالية ما مدى جدوى مثل هذه البرامج التي ترتكز على الزيادة في الإنفاق العام إذا كانت تزيد فقط من الواردات في ظل عدم كفاءة و مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، و هو الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو بحكم أن الأثر الإيجابي يتطلب مرونة و كفاءة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة تزايد الإنفاق العام، إذ مس الارتفاع في الواردات كل من المواد الأولية بما يقارب 64.7%، المواد نصف المصنعة بـ 95.8%، المواد الصناعية 104.6%، والسلع الاستهلاكية بـ 86.4% و ذلك بين سنتي 2001-2004.

الجدول رقم 27: تطور حجم واردات الجزائر 2001-2004.

(الوحدة: مليون دولار أوروبي)

السنوات / أنواع الواردات	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية	2346	2572	2516	3385
طاقة	97	132	41	158
مواد أولية	445	490	607	733
سلع نصف مصنعة	1747	2186	2683	3422
تجهيزات فلاحية	154	139	121	157
تجهيزات صناعية	3239	4146	4654	6681
سلع استهلاكية	1400	1649	1984	2610
مدفوعات+صيانة و إصلاح الأجهزة و العتاد	/	696	716	808
القيمة الاجمالية للواردات	**9482**	**12010**	**13222**	**17954**

Source: Ibid, p190.

و قد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لضمان فعاليته في التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني و هي:[1]

1- محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج و مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: إذ يبرز ذلك بشكل رئيسي في قطاع التعليم، فغياب إستراتيجية واضحة

[1] - World bank, Op.Cit, pp5-7.

المعالم و الأهداف أدى إلى سوء التسيير و تبذير الموارد مما أدى إلى عدم تحقق النتائج المرضية.

2- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات: حيث أن وضع دراسات تقنية عشوائية أدى إلى سوء تنفيذ المشاريع و البرامج القطاعية، و زيادة على ذلك سوء اختيار نوعية المشاريع بسبب غياب استراتيجيات قطاعية محددة إضافة إلى غياب أجهزة تنفيذ مؤهلة قادرة على التسيير الحسن و الأمثل للبرامج و المشاريع وفق آلية واضحة، و ترتب على ما سبق عدم احترام مواعيد و آجال تنفيذ المشاريع و طول مدة إنجازها مع الارتفاع في تكاليف الانجاز مقارنة بما قد خصص لها في الميزانية الأولية.

3- سوء عملية تحليل التكاليف: إذ أن تحليل التكاليف التي ترتبت على مشاريع و برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أظهرت ارتفاعها بشكل كبير، و ذلك لا يعود فقط إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدينار الجزائري باعتبار أن التجهيزات الصناعية و المواد الأولية تستورد من الخارج، و إنما يعود إلى سوء التخطيط و ضعف الدراسات التقنية و كذا غياب التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بعملية التنفيذ و الانجاز و غياب الرشادة في تسيير الأموال العمومية، حيث أنه و في قطاع الصحة مثلا قدر ما نسبته 26% من التجهيزات الموجودة تعتبر تجهيزات خارج الخدمة لا حاجة لها، كما أن عديد التجهيزات العاطلة تم استبدالها بتجهيزات أخرى جديدة بدل القيام بإصلاحها و صيانتها، و نفس الشيء بالنسبة لقطاع النقل حيث قدرت تكلفة إعادة تقييم المشاريع بـ 15% من القيمة الأصلية المخصصة.

و قد تم في هذا الإطار وقصد تحسين نوعية المشاريع من ناحية دراساتها التقنية و إنجازها إنشاء الصندوق الوطني لتجهيز التنمية في جوان 2004 يرأسه وزير المالية و كان الهدف من إنشائه هو:

- العمل على ضمان احترام القواعد و الأسس الضرورية في تنفيذ المشروعات.
- العمل على تحقيق أولويات كل قطاع و بالتالي العمل على تحسين نوعية المشروعات.
- الرقابة التقنية على تحضير، تنفيذ و تقييم المشروعات.
- توجيه و تسهيل عملية الاندماج بين القطاع الخاص و القطاع العام في إنجاز المشروعات الكبرى.

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو عل النمو الاقتصادي 2005-2009.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها و من خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، و التي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم

الإنعاش الاقتصادي، و من جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، و ذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 10.5% و ذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية.

الجدول رقم28: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.

(الوحدة: %)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5. 8	-2.5	0. 9 -	2.3-	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5. 1	2. 0	3. 0	2. 4	2. 1

Source: -banque d'Algérie, **rapport annuel de la banque d'Algérie 2008**, p190. (Consulter le 24/04/2012.www.bankofalgeria.dz/rapport.htm).

- بوابة الوزير الأول،

- www.premier-ministre.gov.dz/arab/index.

php?option=com_content&task=view&id=735&itemid=12012/04/24 اطلع عليه يوم

- World Bank, **regional economic prospects**, 2012, p145, (reviewed on http://siteresources. worldbank.org/INTGEP2012/resources/appendix- MNA.pdf) 25/4/2012

حيث أنه و كما يوضحه الجدول السابق، فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و ذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 8.3% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا و كذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات، لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات.

الشكل رقم 15: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.

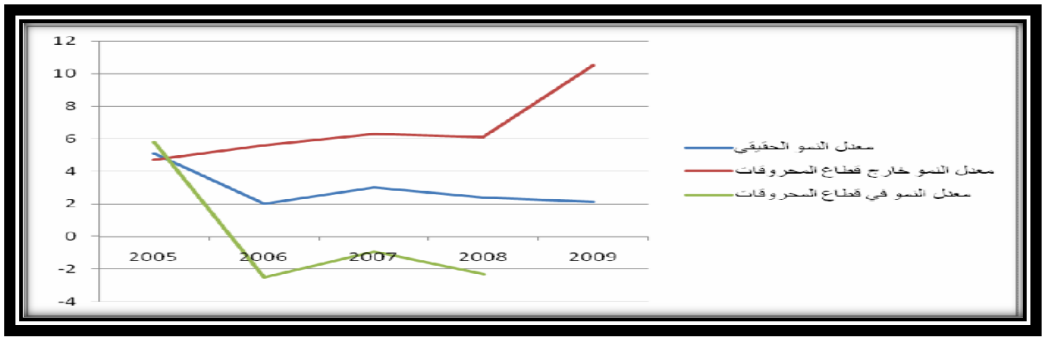

المصدر: المخطط من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول السابق.

و من هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009، رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم 29: معدلات النمو القطاعية 2005-2009.

(الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1. 9	4. 9	5. 0	5. 3 -	/
صناعات عمومية	4. 5 -	2. 2 -	3. 9 -	1. 9	3. 5
صناعات القطاع الخاص	1. 7	2. 1	3. 2	/	/
بناء و أشغال عمومية	7. 1	11. 6	9. 8	9. 8	/
خدمات خارج الادارات العامة	6. 0	6. 5	6. 8	7. 8	/
خدمات الادارات العامة	3. 0	3. 1	6. 5	8. 4	/

Source: banque d'Algérie, 2008, Op.Cit, p190.

- بوابة الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص2.

1- القطاع الفلاحي: خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و قد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3.1%لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 و ذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك، لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نموا معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم ناتجه إلى 61.2 مليون قنطار، وبالتالي فرغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أن الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج في هذا القطاع.

2- **القطاع الصناعي:** حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، إذ بلغت كحد أقصى 3.2 %، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007 وذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية

خلال الفترة المعنية في كل من صناعة المواد الغذائية بـ 2.3 نقطة مئوية، صناعة النسيج بـ 6.2 نقطة مئوية وصناعة الإنشاءات الميكانيكية والكهربائية بـ 15.1 نقطة مئوية، ثم عاود معدل نمو الناتج للصناعة العمومية سنتي 2008 و 2009 ليبلغ على التوالي 1.9 % و 3.5 %، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل من فروع: الطاقة والمياه، المواد الغذائية، النسيج والجلود والأحذية كما يوضحه الجدول التالي، ويظهر لنا مما سبق أن أداء القطاع الصناعي يبقى ضعيفا ودون المستوى رغم الفرص التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن ازدياد الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام أو الخاص ما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

الجدول رقم 30: مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2005-2008.

(سنة الأساس: 1989=100)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
طاقة و مياه	231. 7	239. 6	253. 9	273. 9
محروقات	149. 6	148. 5	150. 7	147. 1
صناعات استخراجية	91. 0	104. 5	120. 9	132. 8
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية	70. 6	71. 5	55. 5	57. 7
مواد البناء	112. 7	108. 5	116. 1	114. 2
صناعات كيميائية	82. 3	77. 7	67. 4	69. 1
صناعة المواد الغذائية	34. 6	31. 9	32. 3	34. 5
نسيج	24. 6	21. 2	18. 4	18. 2
جلود و أحذية	10. 9	9. 2	7. 4	7. 4
خشب وورق	23. 1	23. 7	23. 2	20. 4
صناعات أخرى	19. 0	18. 8	13. 0	10. 3
المؤشر العام	88. 7	88. 4	90. 1	91. 8

Source: banque d'Algérie, 2008, Op.Cit , p191.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5%. وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

4- قطاع الخدمات: يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات قطاع خارج المحروقات، وهو يعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5.2% و 6.7% خارج الإدارات العامة، وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل والاتصالات.

وقد جاء الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة، حيث نجد أنه من ناحية الاستهلاك فقد ارتفع بنسبة 3.6 % بين سنتي 2005 و 2008، إذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر بـ 15.3% في حين قدر معدل نمو الاستهلاك الخاص في الفترة ذاتها حوالي 7.6%.

الجدول رقم 31: تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2008

(الوحدة: مليار دولار، %)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستهلاك العام	865. 9	954. 9	1062. 9	1464. 0
حجم الاستهلاك الخاص	2533. 0	2695. 6	2984. 1	3185. 9
التغير في الاستهلاك العام*	2. 2	10. 2	11. 3	37. 7
التغير في الاستهلاك الخاص*	7. 6	5. 5	9. 3	8. 0

Source: Ibid, p188.

- من إعداد الطالبين بناء على بيانات نفس الجدول.

أما من ناحية تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من الاستثمار والادخار ومعدلات الفائدة، فنجد أن حجم الاستثمار الصافي قد تضاعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 وذلك بفعل برنامج الاستثمارات العامة الضخم الذي أقرته الدولة طوال فترة 2005-2009، وقد ساهم في ذلك التراكم الكبير في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل وصل إلى حدود 100 دولار سنة 2008، حيث تزايد الادخار الوطني سنة 2008 بـ 64% مقارنة بسنة 2005، في حيين أن معدلات الفائدة الاسمية شهدت استقرارا على العموم بالنسبة للإيداع، أما معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع فعرفت تراجعا ملحوظا حتى سجلت مستويات سالبة بين سنتي 2007 و 2008 بفعل ارتفاع معدلات التضخم مقابل ثبات معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع، وبالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض فقد سجلت تذبذبات بين صعود وهبوط خلالا الفترة المعنية مقابل تسجيل معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض انخفاضا طوال الفترة المعنية، ويرجع هذا التذبذب في معدلات الفائدة بين صعود وهبوط إضافة إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين معدلات الفائدة على الإيداع والاقتراض إلى عدم كفاءة القطاع البنكي خاصة وأن البرنامج التكميلي لدعم النمو مول عن طريق الادخار الوطني المتراكم ومن ثم يفترض عدم ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض.

الجدول رقم 32: تطور حجم الاستثمار، الادخار الوطني، معدلات الفائدة والتضخم 2005-2008

(الوحدة: مليار دج، %)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار الصافي	2395. 4	2583.9	3220. 4	4113. 6
حجم الادخار الوطني	3923. 0	4657. 9	5320.9	6434. 8
معدلات الفائدة الحقيقية على الايداع	0. 15	0. 2	1. 7 -	2. 8-
معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض	6. 35	6	3. 5	3. 3
معدل التضخم	1. 6	2. 5	3. 5	4. 4
معدلات الفائدة الاسمية على الايداع	1. 7	2. 7	1. 8	1. 6
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض	8	8. 5	7	7. 7

Source: -Ibid, pp188,192.

-African developpement bank group, **recherche l'efficience et pouvoire de marché des banques en algérie**, conférence économique africain, 2009, p13,(consulter le 4/04/2012.www.afdb.org)

وقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2008 في زيادة حجم العمالة بنسبة 12.5% مقارنة بسنة 2005، وانخفض معدل البطالة سنة 2008 ليصل إلى ما يقارب 11.3%بعد أن قدر سنة 2005 بـ 15.3%، وقد سجلت أهم نسبة نمو للعمالة خلال هذه الفترة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي قدرت بـ 8.4% كمتوسط معدل نمو للفترة 2005-2008، وذلك يرجع بالأساس غلى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته له، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدر خلال نفس الفترة بـ 5.4%، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة بسبب تضرره من الظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه على سوء وضعيته وضعف أدائه وعدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية.

الجدول رقم 33 : تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2005-2008.

(الوحدة: فرد عامل)

السنوات	2005	2006	2007	2008

القطاعات				
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7001
الفلاحة	1683	1780	1842	1841
الصناعة	523	525	522	530
بناء و أشغال عمومية	1050	1160	1261	1371
إدارة	1527	1542	1557	1572
نقل و مواصلات و تجارة	1439	1510	1589	1688
أعمال منزلية. خدمة وطنية و قطاعات أخرى	2275	2485	2498	2579
معدل البطالة	15. 3	12. 3	11. 8	11. 3

Source: banque d'Algérie, 2008, Op.Cit, p194.

لكن الأثر الايجابي على حجم العمالة لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي إذ أن الحجم في زيادة حجم العمالة وما تولد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، وذلك يبرز جليا منن خلال قيمة الواردات التي عرفت تزايدا كبيرا إبان فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ بلغت قيمتها سنة 2008 حوالي 191.3%من قيمتها سنة 2005 أي بزيادة قدرت بـ 91.3% والتي ترجع بالأساس إلى زيادة واردات التجهيزات الصناعية بـ 81%، المواد الأولية بـ 86.6% والتي تدخل في إطار مستلزمات برامج ومشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا واردات كل من السلع الغذائية بـ 119.2%والسلع الاستهلاكية بـ 41% والتي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر والمؤسسات وعجز الجهاز الإنتاجي على تلبيته.

الجدول رقم 34: تطور حجم الواردات في الجزائر 2005-2008.

(الوحدة: مليون دولار أوروبي)

السنوات / أنواع السلع	2005	2006	2007	2008
مواد غذائية	3374	3572	4656	7397
طاقة	199	230	305	506
مواد أولية	706	792	1245	1318
مواد نصف مصنعة	3845	4637	6678	9502
تجهيزات فلاحية	150	90	137	164
تجهيزات صناعية	7950	8015	9361	14394

سلع استهلاكية	2922	2830	3546	4122
مدفوعات+إصلاح و صيانة العتاد	711	515	420	536
القيـــــــــــمة الإجمالية للواردات	19857	20681	26348	37993

Source: Ibid, p205.

المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009.

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6% إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم الايجابيات والسلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

1- ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5. 5 %خارج قطاع المحروقات و4.8%كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995-2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6. 6% خلال الفترة 2005-2009 بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001-2004 من قبل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام.

2- شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث أن تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والإيرادات، مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

3- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز بـــ:

- سوء اختيار نوعية المشاريع.
- ارتفاع تكاليف المشاريع.
- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات.
- ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية والتنظيمية.
- التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن.
- غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.

- الاستناد إلى طريقة تنفيذ المشاريع"مشروع بمشروع"والتي تؤدي في الغالب إلى سوء التسيير وتبذير الموارد.

حيث تميزت استثمارات قطاع خارج المحروقات بنوع من الاستقرار والثبات، إذ بلغ معامل الاختلاف لها خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.27% مقارنة باستثمارات قطاع المحروقات التي تميزت بديناميكية أعلى ببلوغ معامل الاختلاف لها 0.44% وذلك يشير إلى حد كبير إلى سبب ارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات عنها في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004، أما استثمارات القطاع العام فتميزت بنوع من عدم الثبات والاستقرار خلال الفترة المعنية ببلوغ معامل الاختلاف لها 0.53% مقارنة باستثمارات القطاع الخاص التي تميزت على العموم بالثبات بمعامل اختلاف قدر بـ0.18%،[1] وذلك ما يفسر من جهة تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر ومن جهة أخرى عدم وجود مناخ استثماري محفز للقطاع الخاص.

[1] - World Bank, Op.Cit ,p25.

4- إن أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض للطلب المتزايد والمتولد عن تلك البرامج الانفاقية العامة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للركود الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن كلا البرنامجين تم تلبيتها عن طريق الواردات، إذ ارتفعت خلال الفترة 2001-2008 بحوالي 300%وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب إلى خارج الاقتصاد الوطني نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة.

5- إن استهداف التأثير الايجابي لأي سياسة اقتصادية كانت يتطلب بالأساس وضع أهداف معينة واستراتيجيات محددة المعالم و الأسس وفق أولويات قطاعية معينة يمليها الوضع الاقتصادي الراهن، لكن تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر شهد استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة أثر على تخصيص وتوزيع موارد بين القطاعات، ومن ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب، إذ أن غياب استراتيجيات واضحة وكذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية وفي تنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع أدى إلى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي وطغى عليها سوء التسيير وهدر الأموال العمومية.

6- تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج، إذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الإنفاق العام والتي تركزت في معظمها في شكل استثمارات عامة لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الإصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي والقانوني، وهو ما خلق نوعا من عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية وعدم الفعالية للبرامج المقترح تنفيذها، إذ كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع والبرامج المتعددة قصد ضمان فعالية أكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم فتح المجال أمام مزيد من البرامج في ظل أجهزة إدارية، قانونية مالية حديثة، بدل البدا في إصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج خاصة لقطاعات أخرى، ثم البدء في إصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج أخرى وهي سياسة عشوائية ل تؤدي إلى أي نتيجة تذكر.

7- بشكل عام فإن الإنفاق العام المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي عل نشاط انقطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغيابا سوق مالي نشط لذلك فإن زيادة دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك وليس إلى استثمارها في السوق المالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق العام كان عن طريق تراكم الادخار الوطني وليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع إلى رفع معدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص.

المبحث الرابع: التحليل القياسي لأثر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تبيين الأسلوب القياسي المستخدم في الدراسة والمتمثل في أسلوب التكامل المشترك ومن ثم تطبيق هذا الأسلوب على المعطيات الإحصائية التي توفرت من مصادر إحصائية رسمية إذ تم الاعتماد على معطيات لمؤسسات دولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي و مؤسسات قومية تمثلت في الأساس في صندوق النقد العربي إضافة إلى مؤسسات وطنية رسمية مثل الديوان الوطني للإحصائيات .

المطلب الأول: نموذج القياس الاقتصادي.

النموذج القياسي (*econometric model*) وهي عبارة عن معادلة أو مجموعات من المعادلات والتعارف والفروض سواء كانت خطية أو غير خطية، وهو يحتوي على متغير أو أكثر من المتغيرات العشوائية ".[1]

فعملية بناء نموذج قياسي لهدف بيداغوجي أو لأغراض أخرى تتم بالاستعانة بعلوم أخرى، هي علم الاقتصاد والذي يفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج؛ علم الرياضيات ودوره يتمثل في صياغة النظرية الاقتصادية في قالب رياضي (معادلة أو مجموعة معادلات، سواء كانت سلوكية أو توازنية). فنماذج القياس الاقتصادي يمكن أن تنقسم إلى قسمين هي النماذج الانحدارية و نماذج السلاسل الزمنية.

الشكل رقم 1 : أنواع نماذج القياس الاقتصادي.

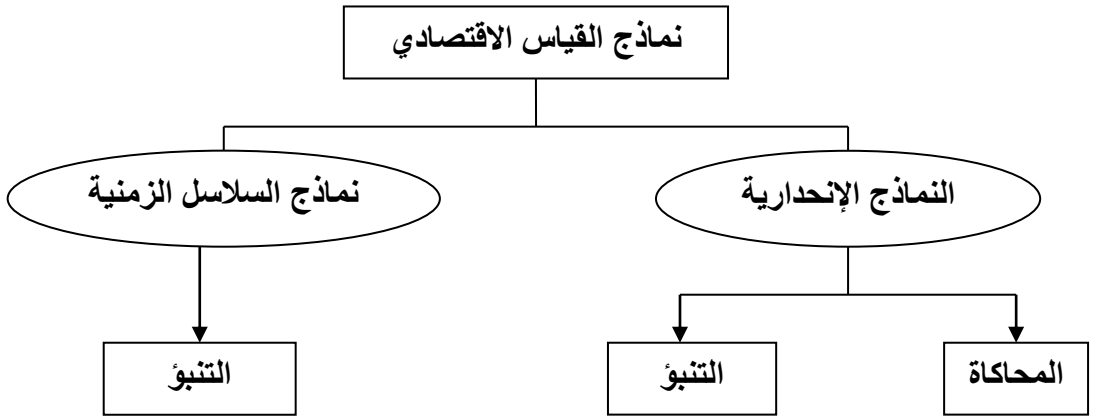

- **المصدر:** مولود حشمان، **نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى** جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص06.

و قبل التطرق لدراسة النموذج القياسي - سواءاً كان في المدى الطويل (التكامل المشترك) أو في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)- لابد من إجراء اختبارات على استقرارية السلاسل و تحديد درجة تأخير مسار ***VAR*** حيث يتم الاعتماد في ذلك على اختبارات الجذور الأحادية (ديكي فولر Dickey- Fuller)، وذلك لكي يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام و تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

[1] - محمد لطفي فرحات، **مبادئ الإقتصاد القياسي**، ليبيا، الدار الجماهيرية، بنغازي، *1986، ص 11.*

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الكشف عنها.

قَبل التطرق في عَرض طريقة التكامل المشترك لابد لنا أولاً التَّعرف على السلاسل الزمنية غير المستقرة واختبارات الكشف عن عدم السكون في سلسلة زمنية، ذلك أن طريقة التكامل المشترك تُعنى بمثل هذه النماذج.

الفرع الأول: تعريف السلاسل الزمنية الغير مستقرة.

يمكن القول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت مستوياتها تتغير مع الزمن دون أن يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً؛ أي أنَّ السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان. أمَّا السلسلة الزمنية غير المستقرة فإنَّ المستوى المتوسط فيها يَتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان[1].

الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية لصفة استقرار لسلاسل الزمنية

نَقول عن سلسلة زمنية أنَّها ذات مَعنى واسع للاستقرار أو ذات تَباين مشترك مُستقر إذا كانت أوساطها، وتبايناتها مشتركة عبر الزمن؛ أي إذاَ توفر ما يلي:[2]

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+K}) = U$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} + E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2$$

- أن يكون التغاير (التباين المشترك) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يُحسب عند التغاير؛ أي الفرق بين الفترة t_1 و t_2 وليس على t_2 و t_1.

$$\text{cov}(Y_t.Y_{t+k}) = E[(Y_t - U)(Y_{t+k} - U)] = \text{cov}(Y_{t+k}.Y_{t+k+s})$$

ومن هنا يُمكن القول أن صفة سلسلة زمنية خالفت هذه الشروط تَكون بذلك سلسلة زمنية غير مستقرة.

الفرع الثالث: اختبارات الكشف عن استقرارية سلسلة زمنية.

يُوجد هناك العديد من المعايير التي تُستخدم في اختبار صفة الاستقرار في السلسلة الزمنية، سواء يكون ذلك من ملاحظة الشكل البياني أو من خلال إجراء بعض الاختبارات الإحصائية. إذ إنَّ أول شيء يُمكن القيام به هو النظر إلى الرسم البياني لبيانات السلسلة

[1] - عبد العزيز شرابي، **تقنيات التنبؤ**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 31.
[2]- تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي – دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين- الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص173.

الزمنية المُلاحظة، فإذا لاحظنا بوضوح تصاعد أو تنازل في الاتجاه العام للسلسلة تَكون الأواسط العينية لمختلف العينات الجزئية مُختلفة نظامياً، وهذا يَعني عدم إمكانية تَعميم الملاحظات على سَيرورة مستقرة، والتي تَستلزم نفس القيمة للوسط $E(Y_t)$ بالنسبة لكل فترة t؛ أي يكون $E(Y_t)$ غير ثابت بالنسبة للزمن، إذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني يُمكن أن نَنظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يُسمى ببيان الارتباط (Correlogram).

1- دالة الارتباط الذاتي: تُوَضح الارتباط الذاتي المَوجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، وتُعتبر ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة في السلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نَقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة[1].

2- اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية: إنَّ اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط عند الكشف عن عدم استقرارية السلاسل الزمنية، لكن تَقوم أيضاً بتَحديد نوعية عدم الاستقرار المَوجود، وبالتالي إيجاد أحسن طريقة من أجل جَعل السلسلة مستقرة. وتُقسم النماذج أو السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى نوعين:

- **النموذج:** T. S (Trend Stationary) وهذه النماذج غير مستقرة، وتُبرز عدم استقرارية تَحديدية، حيث تَأخذ الشكل: $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث يُعبر $f(t)$ عن دالة كثير حدود للزمن، و ε_t تَشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل كثير حُدود من الدرجة الأولى ويُكتب على الشكل:

$$Y_t = q_0 + q_1 t + \varepsilon_T$$

يُلاحظ أنَّ وسط هذا النموذج $E(Y_t)$ مُرتبط بالزمن وبالتالي فهو غير مستقر، ويُمكن جعله مستقراً بتقدير المعالم $q_1 . \hat{q_0}$ بطريقة المربعات الصَّغرى وطرح المقدار $q_0 + q_1 t$ من Y_t أي:

$$Y_t - \left(\hat{q_0} + \hat{q_1} t \right)$$

- **النموذج** DS **(** Differenry Stationary **):**[2] تُعتبر هذه النماذج أيضاً غير مستقرة وتُبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastique) تَكون على الشكل التالي: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

حيث يُمكن حلها باستعمال الفُروقات أي:

$$(1-\beta)^2 Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث: β : ثابت حقيقي

[1] - تومي صالح، مرجع سابق، ص 175.

[2] - سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة، ص 142.

β : معامل التأخير و d : درجة الفروقات.

وتَستعمل في غالب الأحيان الفروق من الدرجة الأولى في مثل هذه النماذج $(1-d)$،

وتُكتب من الشكل:

$$(1+\beta)Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وتَأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS دون مُشتقة ويُكتب من الشكل: $Y_t - Y_{t-1} + \varepsilon_t$

وباعتبار ε_t تشويش أبيض فإن النموذج يُسمى نموذج السير العشوائي Randor Walt Model،

وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كانت $\beta \neq 0$: يُسمى النموذج بالمشتقة ويُكتب على الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

أ- اختبار ديكي- فولر Test de Dickey- Fuller**:**

يُعتبر اختبار Dickey- Fuller من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، من خلال تَحديد مُركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، كَما أن هذا الاختبار لا يُستعمل فقط عند الكشف عن مركبة الاتجاه العام بل إنَّه يُساعد على تَحديد الطريقة المناسبة لجَعل السلسلة مستقرة.

ويَعتمد اختبار ديكي- فولر (Dickey- Fuller) على ثلاثة عناصر أساسية:[1]

- صيغة النموذج؛
- حجم العينة؛ أي عدد مستويات السلسلة الزمنية؛
- مستوى العينة.

فإذا بَدأنا بالنموذج التالي والذي يُطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، والذي يُكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث تُمثل ε_t : حدْ الخطأ العشوائي والذي يُفترض أنَّه يَتبع توزيعاً طبيعي بوسط حسابي معدوم (= 0) وتباين ثابت، وقيم غير مُرتبطة (وفي هذه الحالة يُسمى بحد الخطأ أو التشويش الأبيض). ومن هذه الصيغة يُمكن ملاحظة أن معامل الانحدار يساوي الواحد، مِما يُؤدي

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 656.

إلى وجود مشكلة جِذر الوحدة، وبالتالي عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية، حيث يُوجد اتجاه في البيانات.

وبالتالي إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$ واتضح أن $P = 1$ فإنَّ المتغير Y_t يُعاني من مشكلة جذر الوحدة ويُعاني من مُشكلة عدم الاستقرار.

ويَستخدم في إجراء اختبار Dickey- Fuller ثلاثة صيغ يُمكن كتابتها كما يلي:

1- صيغة السير العشوائي البسيط: لا تَحتوي مثل هذه الصيغة لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني ونكتب:

$$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$$

2- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:

$$Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$Y_t = PY_{t-1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t$$

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلات السابقة نَتحصل على الصيغ التالية:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$
$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$
$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \alpha + b_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

حيث: $\phi = P - 1$

وبعد مَعرفة صيغ الاختبار، يتم اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \phi = 0$$
$$H_1 : \phi \neq 0$$

أي نَقوم باختبار الفرض الصفري (فرضية العدم) بوجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي تكون غير ساكنة (أو غير مستقرة) وهذا بالنسبة لجميع النماذج.

بالنسبة للنموذج (3) إذا تم قبول H_1 وكان β يَختلف معنوياً عن الصفر فإن المسار يَحتوي على مركبة اتجاه عام، ويُمكن جعل النموذج مستقراً وهذا بحساب البواقي بالنسبة لمركبة الاتجاه العام المقدرة بطريقة المربعات الصغرى.

إذا كانت المركبة ذات اتجاه خطي أمَّا إذا كانت شكل أُسي فيجب إجراء تَحويل لوغاريتمياً.

وقد وضع Dickey- Fuller لهذا الاختبار قيم مُجدولة، حيث يَعتمد أساسا على القيمة $(P-1)$ عِوضاً عن P ويتم بالطبع الحفاظ على نفس مبدأ الاختبار أي: $H_0 : P-1=0$

بحيث إذا تم طرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة رقم (1) $(Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t)$

يُمكن كتابته كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ونفس الشيء بالنسبة للمعادلات الأخرى.

يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للمعلمة ϕ بالنسبة للنماذج (1)، (2) و(3) ثم نَقوم بحساب الإحصائية τ_ϕ كما يلي: $\tau_\phi = \frac{\phi}{\delta_\phi}$

حيث: δ_ϕ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة.

فإذا كانت القيمة المحسوبة (τ) أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الجَدولية عند مُستويات المعنوية المُختلفة نَقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أي أن هناك جذر أُحادي بالسلسلة وبالتالي فهي غير مستقرة.

ويتم قُبول الفرض البديل $(\lambda \neq 0)$ والذي يَعني تحديداً خُلو بيانات السلسلة من جذر الوحدة إذا كانت قيمة (τ_ϕ) المحسوبة تَتجاوز القيمة الجدولية.

غير أنَّ اختبار DF لا يُصبح ملائماً إذا وجدت مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك بالرغم من كَوْن بيانات المتغيرات المُدْرجة في العلاقة قد تكون مستقرة وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى اختبار آخر يُسمى اختبار ديكي- فولر المطور(الموسع).

ب- اختبار ديكي- فولر المطور (ADF):

إنَّ الاختبار السابق لـDF يُفترض أنَّ ε_t تشويش أبيض (bruit blanc)، بمعنى أن هناك إمكانية وُجود ارتباط بين الأخطاء، ولهذا تم تطويره سنة 1981 وأصبح يُسمى اختبار ADF (test Dickey Fuller Augmentes)[1] ويُطبق بنفس طريقة اختبار DF حيث يتم تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى وتحت فرضية العدم $(H_0 : \lambda = 0)$.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

. - Régis Bourbonnais, **Econométrie**, Dunod, paris, 2006, P 232[1]

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} \alpha + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi j \Delta Y_{t-j} + \alpha + \beta_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(6)$$

حيث يتم تَحديد قيمة التأخير (عدد الفجوات الزمنية) باستعمال مَعايير أهمها:[1] معيارAkaike ومعيار Schwarz نَقوم بمُقارنة إحصائية Dickey- Fuller (τ) المقدرة للمعلمة مع القيم الجدولية لـ(Dickey and Fuller) والمطوَّرة أيضاً بواسطة MacKinnon، فإنْ كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المقدرة تَتجاوز القيم الحَرجة لـ (DF) فإنَّها تكون مَعنوية إحصائياً ونَرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة، أي أنَّها ساكنة والعكس صحيح.

المطلب الثالث: التكامل المشترك.

قُدم تحليل التكامل المشترك *Cointégration* من طرف *Granger* سنة 1983 و من طرف *Granger* و *Engel* سنة 1987، وقد اعتبره الاقتصاديون مفهوماً جديداً له أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي و تحليل السلاسل الزمنية [2]. يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات.

الفرع الاول: عموميات عن التكامل المشترك.

أن للتكامل المشترك خصائص و شروط هي:

1) نقول عن السلسلة X_t أنها متكاملة من الدرجة "d" إذا ما تطلب جعلها مستقرة "d" من الفرو قات.
2) إذا كانت لدينا سلسلة X_t مستقرة و Y_t متكاملة من الرتبة "01"، فهذا يعطي لنا تكامل متزامن من الرتية (01) $I(1)$ إذا تم جمع السلسلتين.
3) إذا كانت لدينا X_t و Y_tسلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة "d"، فرتبة تكامل جمعهما $(\alpha X_t + \beta Y_t)$مرتبط بإشارة العاملين αو β، فإذا كانت αو β من نفس الإشارة فالتوفيقة ستعطي لنا تكامل من الرتبة "d" (رتبتيهما)، و إذا كانتا من إشارتين مختلفتين فالتوفيقة الخطية مستقرة أي $\alpha X_t + \beta Y_t \rightarrow I(0)$

أما شروط التكامل المشترك فتتحقق إذا كانت:

- السلسلتان X_tو Y_t لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل.
- التوفيقة الخطية للسلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين.

من خلال هذه الخصائص يمكن إعطاء مفهوم للتكامل المشترك.

[1] - إلى جانب هذين المعيارين توجد معايير أخرى يتم العمل بها من أجل تحديد عدد درجات التأخير ومنها: Final prediction error, Hannan- quinn information criterion.

[2] - R. Bourbounais « Econométrie », Op- Cit, 1998, p 277.

الفرع الثاني: مفهوم التكامل المشترك بين k متغيرة.

إذا كان لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة، حيث:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + ...+ B_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت لدينا المتغيرات Y_t و X_{it} مع $(i = 1...k)$ غير مستقرة، و لتكن رتبة تكامل من الدرجة الأولى، ففي هذه الحالة يكون لدينا احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. إذا وجدت توفيقة خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل مشترك، و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي.

$$e_t = Y_t - B_0 - B_1 X_{1t} - B_2 X_{2t} + ...+ B_k X_{kt}$$

فإذا كانت البواقي مستقرة فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، و شعاع الإدماج يعطى بالشكل التالي: $\left[1, -\hat{B}_0, -\hat{B}_1, ..., -\hat{B}_k\right]$ ؛ حيث أن عدد أشعة الإدماج تسمى رتبة التكامل المشترك *rang de cointégration*. و بصفة عامة إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمر ممكن، أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيد.

الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك.

هناك عدة اختبارات من اهمها:

- **القائمة على الانحدار الستاتيكي:** و التي أبرزها [1]اختباري DF و ADF.

➢ **اختباري DF و ADF لأنجل و غرانجر:** هذان الاختباران مرتبطان مباشرة بالجذور الأحادية لديكي فولـر، حيث يقوم باختبار استقرارية البواقي المقدرة للعلاقة الموالية:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + Z_t$$

و هذا بواسطة طريقة المربعات الصغرى البسيطة.

- اختبار DF $\quad \Delta \hat{Z}_T = \phi . \hat{Z}_{t-1} + U_t \qquad (\phi = \varphi - 1) \rightarrow AR(1))$

- اختبار ADF $\quad \Delta \hat{Z}_T = \phi . \hat{Z}_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \vartheta_t \Delta Z_{t-1} + U_t \qquad (\phi = \varphi - 1) \rightarrow AR(p))$

و نقبل الفرضية $H_0 : \vartheta = 0$، و هذا يعني أن $\dot{t} < t_\phi$ (النظرية)

[1] – هناك مجموعة من الاختبارات منها اختبارات *CRDW* و *RVAR* و *AUVAR* و اختبار فيلبس.

و نقبل الفرضية $H_1 : \vartheta < 0$ ، و هذا يعني أن $\dot{t} > t_{\phi}$ (النظرية)

إن دراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة للظاهرة الاقتصادية تعد من أهم الجوانب الخاصة بالدراسة الاقتصادية. حيث عادةً ما يتم اللجوء بعد دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات إلى مقاييس يتم من خلالها معرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، و ليكن لشعاع X مع متغيرات الجزء المكمل لهذا الشعاع، و من هذه المعايير السببية.

- تعريف السببية حسب *Granger*: نقول عن متغيرة أنها لا تؤثر في متغيرة أخرى، إذا كان إدخال متغيرة إضافية في النموذج لا تؤدي إلى تغيير المتغيرة المتأثرة. بمعنى آخر يدرس اختبار السببية بمفهوم قرانجر إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج.

اقترح *Granger* معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية. تعريف السببية يرتكز كلياً على توقع السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت X_t سلسلة زمنية، و y_t سلسلة أخرى و القيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات، التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ X_t ، و هذه المعلومات غير مستقرة في أية سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع، في هذه الحالة نقول أن y_t يسبب X_t .

إذن نسمي متغيرة بمتغيرة سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

المطلب الرابع: تقدير النموذج الخطي البسيط لمعدل النمو بدلالة الإنفاق العام.

بعدما تطرقنا في هذا المبحث إلى كيفية تحليل نماذج الانحدار الذاتي، سوف نقوم خلال هذا المبحث تطبيق هذه المنهجية على مجموعة معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري، فدراستنا هذه ممتدة من عام 2001 حتى 2010 وهي معطيات سنوية، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على المتغيرات الاقتصادية التالية:

- الإنفاق العام (G) و هي مقيمة بالدينار الجزائري.
- معدل النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي (GDB).

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل.

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار, وذلك لأنها معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن, ولذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار ومعرفة درجة تكاملها, ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات ديكي فولور المـوسعة ADF.

أولا: اختبارات ديكي فولور الموسعة Tests ADF.

الجدول رقم 35: نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعةADF.

		GDB	G	القيم الحرجة عند 5%
السلسلة الأصلية	النموذجIII	**1. -69**	**1. 94**	**1. 95 -**
	النموذجII	**2. -69**	**2. -36**	**3. 55 -**
	النموذجI	**2. -18**	**2. -51**	**2. 95 -**
سلسلة الفروق الأولى	النموذجIII	**2. -20**	**4. -05**	**1. 95 -**
	النموذج II	**3. -99**	**6. -03**	**3. 55 -**
	النموذجI	**4. -86**	**7. -15**	**2. 95 -**

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام **Eviews 5. 0.**

بناءا على الاحصائيات المتوفرة تم اجراء اختبارات ADF على السلسلتين GDB و G والنتائج مبينة في الجدول أعلاه وهي اختبارات استقرارية وسكون المتغيرات المدروسة, حيث تظهر نتائج هذا الاختبار أن كلا السلسلتين الأصليتين لمعدل النمو والإنفاق الحكومي غير مستقرتين (تحتويان على جذور وحدوية) لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار, وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن سلستي الفروق الأولى (GDBو G) مستقرتان لتوفرهما على شرط الإستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة, وهذا يثبت أن سلسلتي الإنفاق العام ومعدل النمو متكاملتين من الدرجة الأولى(1)I, ما يعني أن لهما نفس درجة التكامل.

الفرع الثاني:اختبار غرينجر للسببية

الجدول رقم36: اختبار غرينجر للسببية.

الفرضية	F- Statistic	Probability
الإنفاق يسبب النمو	**0. 84**	**0. 49**
النمو يسبب الإنفاق	**2. 65**	**0. 02**

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من؟, أي هل الإنفاق العام هو الذي يؤثر في معدل النمو؟, أم أن معدل النمو هو الذي يؤثر في الإنفاق العام؟, ومن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح أنه لا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن الإنفاق العام يؤثر في النمو (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0,49 وهو أكبر بكثير من 0,05), كما أننا يمكن أن نقبل فرضية أن معدل النمو يؤثر في الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%, وذلك راجع لأن النمو هو المتغير المستقل الذي يؤثر في السياسة المالية، أما الإنفاق العام فهو المتغير التابع بحيث أن الحكومة تقرر سياساتها العامة(الإنفاق) على أساس التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل النمو الذي بدوره يعتمد على اسعار النفط في الجزائر خاصة وانها دولة بترولية بدرجة شبه كلية وبالتالي زيادة الايرات النفطية تؤدي الى زيادة المداخيل وبالتي فان الدولة ترفع من انفاقها نظرا لتوفر المصدر التمويل

خلاصة الفصل :

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، فانه يمكن القول بان هذا المخطط ساهم في إعادة الإنعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعانت من خلالها أزمة اقتصادية وسياسية، وجاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

لكن ومن خلال تأمل معدلات النمو القطاعية المحقق خلال الفترة 2001-2009، يبرز لنا مدى هشاشة للقطاع الصناعي سواء كان عاما أو خاصا، و هو الذي من المفروض أن يكون ركيزة النشاط الاقتصادي، حيث أنه لم يستفد من الظروف الإيجابية التي أتاحتها السوق المحلية خاصة مع إقرار كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث أنه و عوض استفادته من الطلب المتزايد الناتج عن كلا البرنامجين، كان الاستيراد هو الحل في تلبية ذلك الطلب و هو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي و بالخصوص في شقه الصناعي.

و من ثم يمكن القول بأن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض، حيث أنه مادام الجهاز الإنتاجي غير كفء و لا يتمتع بالمرونة الكافية، فإن زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى و لن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات، كما أنها تضع الدولة أمام مشكلة كبيرة و هي صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة، لأنه بغض النظر عن التطور الإيجابي لكلا البرنامجين على البني التحتية و الهياكل القاعدية، فإن باقي القطاعات الاقتصادية لم تبنى لنفسها قاعدة صلبة تمكنها من الارتكاز عليها حتى و لو لم يكن هناك دعم من طرف الدولة، و هذا ما قد يظهر على أنه عودة لتدهور النشاط الاقتصادي في حال حفظ الدولة لإنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي.

قدِمَتْ هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة دور و أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر انطلاقا من سببين رئيسين:

_الأول كون الإنفاق العام يعتبر الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي،وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

_ أما السبب الثاني كون النمو الاقتصادي هو هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله.

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ماهو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2010 ، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة ليتم الإشارة إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج والنقائص و الاختلالات التي جاء بها كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وفي الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق المستقبلية والمكملة لموضوع هذه الدراسة .

✓ **نتائج الدراسة**

أ- النتائج النظرية:

- ❖ لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها ، أومن ناحية الوضع الاقتصادي السائد ، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات وسلبيات.
- ❖ تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ أما من الناحية الاجتماعية فان الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول ، ومن ثم فهو يجنب من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية والمحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل أساسي انطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- ❖ إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال مقارنة ما قد تم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية ، لأن هدف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي هو الاقتراب من حالة الاستخدام التام بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادي المحقق.

ب- النتائج التطبيقية:

في إطار الجانب التطبيقي وما يتعلق بكل من المخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وأثرهما على النمو الاقتصادي ، تم توصل الى جملة من النتائج والتي نسردها كما يلي:

- ❖ غياب الرشادة في الإنفاق العام ، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوز تكاليفها ماقد خصص لها في ميزانيتها الأولية.
- ❖ مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر للفترة 2001-2010 في عودة الانتعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذا البرنامج.
- ❖ إن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين.
- ❖ إن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب
- ❖ إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي.

✓ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: بعنوان"التوسع في الإنفاق العام مرهون بمدى تدخل الدولة في الاقتصاد "، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي ، يبرز مدى ارتباطها بتطور الدولة في الاقتصاد الذي يعتبر ضرورة حتمية لتطور الإنفاق العام ، إذ نجد هذا الأخير زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتباره أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومما سبق يمكن قبول هذه الفرضية.

الفرضية الثانية:تحت عنوان "يعبر النمو الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد"، وهي فرضية صحيحة ، إذ لايوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي به ، ومن ثم فهو يعكس الى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

الفرضية الثالثة:بعنوان **"**العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي**"** ، فـمن خلال نتائج اختبار غرينجر للسببية يتضح أنه لا يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأن الإنفاق العام يؤثر في النمو (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0,49 وهو أكبر بكثير من 0,05), كما أننا يمكن أن نقبل فرضية أن معدل النمو يؤثر في الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%, وذلك راجع لأن النمو هو المتغير المستقل الذي يؤثر في السياسة المالية، أما الإنفاق العام فهو المتغير التابع بحيث أن الحكومة تقرر سياساتها العامة(الإنفاق) على أساس

التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل النمو الذي بدوره يعتمد على اسعار النفط في الجزائر خاصة وانها دولة بترولية بدرجة شبه كلية وبالتالي زيادة الايرات النفطية تؤدي الى زيادة المداخيل وعليه فان الدولة ترفع من انفاقها نظرا لتوفر المصدر التمويلي.

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

- ترشيد الإنفاق العام : وذلك بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية لمشروعات وتفعيل دور الرقابة التقنية والمالية لها.
- إن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر ، مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفء وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي.
- محاولة إيجاد موارد للإنفاق العام خارج قطاع المحروقات وذلك عن طريق تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتشجيع الإنتاج الوطني وإعادة بعثه في قطاع الصناعة .
- إعطاء أولوية وتحفيز أكبر للنشاطات والمشاريع الإنتاجية والإبداعية دون التمييز بين أصحابها على أساس اعتبارات غير اقتصادية.
- العمل على التوجيه المتعمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو البحث على الجديد في كل المجالات ، قصد تمد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية ، بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما تم ذكره سابقا من نتائج تخص كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ، فانه ولتكملة موضوع هذه الدراسة، فإننا نقترح دراسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة والجارية تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2010_2014 (الذي تبلغه قيمته الإجمالية 286مليار دولار أمريكي)، وذلك من خلال محاولة الإجابة على إشكالية "دور وأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال البرنامج الخماسي 2010_ 2014 ؟".

قائمة المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب :

1 - بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2 - بويق جوزيان، **إقتصاديات المالية العامة**، ترجمة صالح الرويلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 1992.

3 - تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي – دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين- الجزء الثاني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

4 - حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1988.

6 - حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000.

7 - حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

8 - حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية –دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الاسلامي- ،** الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

9 - خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2002.

10- زين العابدين ناصر، **علم المالية والتشريع المالي**، دار النهضة العربية، مصر، 1971.

11- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة: الإنفاق العام – الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

12- صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية - دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث-**، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1999.

13- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999.

14- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدّولي**، بدون ناشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

15- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

16- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

17- عبد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام-دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

18- عبد العزيز شرابي، **تقنيات التنبؤ**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.

19- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية،

الإسكندرية، مصر، 2005.
20- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
21- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات المالية على المستولى القومي**، مجموعة النيل لعربية، مصر، 1999.
22- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة فى التنمية**، الاسكندارية، الدار الجامعية، 1999.
23- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الإقتصادي**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.
24- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
25- كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى الاقتصاد الاسلامى – دراسة تحليلية مقارنة-** ، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
26- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
27- كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984.
28- ب.برنيه و سيمون، ترجمة الدكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الإقتصاد الكلي، بيروت، 1987.
29- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة: الإنفاق العام - الايرادات العامة – الميزانية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
30- محمد جمال الذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
31- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة: الإنفاق العام – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
32- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"**، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000.
33- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.
34- محمد لطفي فرحات، **مبادئ الإقتصاد القياسي**، ليبيا، الدار الجماهيرية، بنغازي، 1986.
35- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
36- مولود حشمان، **نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى** جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
37- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث فى اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005.

ب- المذكرات والرسائل :

1- أحمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل –حالة الجزائر- ،** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2001.
2- بن عناية جلول، **أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2002)-**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، 2005.
3- بوفليح نبيل، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
4- درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
5- سعيج عبد الحكيم، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد- قياسية للنمو حالة الجزائر(1974- 1999)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
6- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ورقلة،
7- عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2007.

ج- بحوث تقارير، مقالات :

- -صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد لسنوات 2000، 2001، 2003، 2005، 2007، 2008.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1-LIVRES :

1- Barro Robert. J, Sala-I-Martin Xavier, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996
2- Bourbonnais Régis, **Econométrie**, Dunod, paris, 2006.
3- Brasseul Jaque, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, revue et augmenté, Paris, La Découverte,2002.
4- Bret Bernard, **Le tiers monde, croissance, développement, inégalité**, Collection Histege, Paris, france, 2002 .
5- Duverger Maurice, **Institution financieres**, P. U. F, paris,

france, 1975.

6- Escalle François, **maitriser les finances publiques: pourquoi, comment?,** Edition economica,2005.
7- Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 édition, Paris, édition Dalloz,1991.
8- Guerrien Bernard, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, revue et augmenté, Paris, La Découverte,2002.
9- Ray Debraj, Developement Economics, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998.
10- Romer David, **Macroéconomie Approfondie**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Ediscience international, Paris, france, 1997.
11- Silem ahmed, Jean- marie Albertini, **Lexique d'economie**, Dalloze, france, 1999.

2-RAPPORTS, ARTICLES ET PERIODIQUES:

1- African developpement bank group, **recherche l'efficience et pouvoire de marché des banques en algérie**, conférence économique africain, 2009, p13,(consulter le 4/04/2012.www.afdb.org)

2- Banque d'Algérie, **rapport annuel de la banque d'Algérie 2008**, p190. (Consulter le 24/04/2012.www.bankofalgeria.dz/rapport.htm).

3- Banque d'Algérie, **rapport annuel de la banque d'Algérie 2005**, p176, (consulter le 4/04/2012.www.banqueofalgeria.dz/rapport.htm)

4- International monetary fund , **Algeria, selected issues**, report n° 61, February 2007, p 21, (reviewed on 22/04/2012: www. imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr0761. pdf)

5- International monetary fund, **Algeria, statistical appendix**,

report n° 01/163, Op.Cit, p 33,(Consulter le 21/01/2010.www.bankofalgeria.dz/docs2.htmSource: banque d'Algérie).

6- International Monetary Fund, **a manual on government finance statistics1990**,(http: //www. imf. org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a. pdf),consulter le 25/02/2012.

7- International monetary fund, **Algeria statistical appendix**, report n°: 01/163, September 2001, (reviewed on 21/10/2010, www.imf.Org/external/pubs/ft/scr/2001/cr01163. pdf,pp33,34)

8- Report n° 36270 world bank, **a public expenditure** ,vol 1,2007, pp3- 13, http://siteresources. worldbank.org/INTALGERIA/resource/ALGERIAPER_ENG_volume_l. pdf reviewed on 14/04/2012.

9- Shenggen Fan, Neetha Rao, **public spending in developing countries , trends, determination and impact**, international food poolicy research institute, discution paper n°= 99, 2003, (www. ifpri. org/sites/default/files/publications/eptadp99. pdf), reviewed on 13/03/2012.

10- Union of mediterranean confederations of enterprises , **the economic performance in the UMCE countries (1995- 2000)**, 2007, p 19,Reviewed on http: // www. umce-med. org/17/ 04/ 2007-12-25-09UMCE%201995. Pdf25/3/2012 .

11- World Bank, **regional economic prospects**, 2012, p145, (reviewed on http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2012/resources/appendix-MNA.pdf) 25/4/2012

-مواقع الأنترنت :

1 -بوابة الوزير الأول،

www.premier-ministre.gov.dz/arab/index.

php?option=com_content&task=view&id=735&itemid=1

اطلع عليه يوم 2012/04/24.

2 -البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/textEssentiels/progBilan/progcroissance. pdf

أطلع عليه يوم 2012/04/25.

الملخص:
تعتبر الدولة من أهم الأعوان الاقتصاديين انطلاقا من كون نفقاتها العامة من المكونات الرئيسية للطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على العرض الكلي في النشاط الاقتصادي، حيث يشير الفكر المالي "الكينزي" إلى أن النفقات العامة تلعب دورا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي ومن ثم المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعبر وبشكل أساسي على الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد .
وفي هذا الصدد فقد اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سياسة ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة،حيث ساهمت إلى حد ما في زيادة معدلات النمو إلى مستويات بعيدة عن ما كان سائدا من قبل،لكن ونظرا لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي في الاقتصاد الجزائري، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في النمو الاقتصادي الناتجة عن زيادة النفقات العامة خلال الفترة 2001-2010 تم تلبيتها عن طريق الصادرات النفطية التي ارتفعت مداخليها بين سنتي 2001 و 2010، مما أدى إلى الحد من فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام من خلال تحقيق معدلات نمو جد منخفضة قياسا بالمبالغ المالية التي تم صرفها.
الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي ،العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

Résumé:
L'État est de les économistes agents les plus importants du fait que les dépenses publiques des principales composantes de la demande globale, ce qui aurait un impact sur la largeur totale de l'activité économique, où les points de la pensée financière "keynésienne" que les dépenses publiques joue un rôle clé dans la stimulation de l'activité économique et contribuent ainsi à la taux de croissance économique, qui reflète principalement sur la situation économique qui prévaut dans le pays.
À cet égard, nous avons suivi l'Algérie depuis le début de la politique du troisième millénaire repose principalement sur l'expansion des dépenses publiques, ce qui a contribué dans une certaine mesure en augmentant les taux de croissance à des niveaux nettement de ce qui avait prévalu avant, mais en raison de l'absence de flexibilité et d'efficacité de la production domestique dans l'économie algérienne, une proportion importante de l'augmentation de la croissance économique résultant de l'augmentation des dépenses publiques au cours de la période 2001-2010 ont été atteints grâce à des exportations de pétrole, qui ont augmenté leur revenu entre 2001 et 2010, résultant en une réduction de l'efficacité de la politique d'expansion des dépenses publiques à travers la réalisation des taux de croissance est très faible par rapport aux sommes d'argent qui ont été payés.

Mots-clés: les dépenses publiques, la croissance économique, la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique.

Abstract:
State is of the most important agents economists from the fact that public expenditure of the major components of aggregate demand, which would impact on the overall width in economic activity, where the points of thought financial "Keynesian" that public expenditure plays a key role in stimulating economic activity and thus contribute to raising rates of economic growth, which reflects mainly on the economic situation prevailing in the country.
In this regard, we have followed the Algeria since the beginning of the third millennium policy based primarily on the expansion of public expenditure, which contributed to some extent in increasing the growth rates to levels far from what had prevailed before, but due to the lack of flexibility and efficiency of the domestic productive in the Algerian economy, a significant proportion of the increase in economic growth resulting from increased public expenditures during the period 2001-2010 have been met through oil exports, which increased their income between 2001 and 2010, resulting in a reduction of the effectiveness of the policy of expansion in public spending through the achievement of growth rates is very low compared to the sums of money which were paid for.

Keywords: public expenditure, economic growth, the relationship between public spending and economic growth.